



انعكاس الأزمة المالية العالمية على الواقع الاقتصادي والمصرفي العراقي في
ظل فترة كوفيد - 19 (2019-2021)

2022

رسالة ماجستير
معهد الدراسات العليا

Naghm Saeed Khudada KURDI

المشرف

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

انعكاس الأزمة المالية العالمية على الواقع الاقتصادي والمصرفي العراقي في ظل فترة
كوفيد - 19 (2021-2019)

Nagham Saeed Khudada KURDI

جمهورية تركيا
جامعة كارابوك
معهد الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية
رسالة ماجستير

المشرف
Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

KARABÜK
2022

المحتويات

1	المحتويات
4	TEZ ONAY SAYFASI
5	صفحة الحكم على الرسالة
6	DOĞRULUK BEYANI
7	تعهد المصادقية
8	الشكر والعرفان
10	ÖZET
13	ABSTRACT
16	الملخص
19	ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ
20	ARCHIVE REGISTRATION INFORMATION
21	بيانات الرسالة للأرشفة
22	الفصل الأول
22	المقدمة
25	أولاً: مشكلة الدراسة:
25	ثانياً: هدف الدراسة:
26	ثالثاً: أهمية الدراسة:
26	رابعاً: منهجية الدراسة:
27	خامساً: فرضية الدراسة:
27	سادساً: حدود الدراسة:
27	سابعاً: الدراسات السابقة
33	الفصل الثاني
33	التأطير المفاهيمي والنظري للآزمات المالية العالمية انواعها ، اسبابها ، الاثار
34	المبحث الأول: خلفية عامة في الآزمات المالية مفهومها ، خصائصها ، انواعها ، مراحلها.
34	المطلب الأول: أساسيات الآزمات المالية
37	المطلب الثاني: خصائص الآزمات
38	المطلب الثالث: مراحل الآزمات المالية

38	المطلب الرابع: أنواع الأزمات
42	المطلب الخامس: أسباب الأزمات المالية
43	المطلب السادس: المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات
44	المطلب السابع: أسباب الأزمة المالية العالمية
47	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للازمات المالية
47	المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي
49	المطلب الثاني: تفسير كارل ماركس
50	المطلب الثالث: تفسير كينز وفريدمان
51	المطلب الرابع: التفسيرات الحديثة
55	المبحث الثالث: الاقتصاد بعد الأزمة
64	الفصل الثالث
64	الأزمة المالية العالمية المراحل والتداعيات والتدابير وأزمة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية
64	المطلب الأول: المراحل المسببة لازمة العالمية
69	المطلب الثاني: تداعيات الازمة المالية العالمية
71	المطلب الثالث: التدابير والأجراءات المضادة لازمة المالية العالمية
74	المطلب الرابع: آثار أزمة Covid-19 في الاقتصاد العالمي
82	المطلب الخامس: آثار أزمة Covid-19 في الاقتصاد العراقي
83	المطلب السادس: أثر انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد
85	المطلب السابع: تأثير القطاعين الخاص والعام بأزمة كورونا
88	المطلب الثامن: تقييم أثر فيروس كورونا في الاستقرار المالي في العراق والإجراءات الفورية المتخذة من المصرف المركزي لتقليل هذا الأثر
89	المطلب التاسع: التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا في الاقتصاد الوطني
90	المطلب العاشر: ضخ السيولة اللازمة في القطاع المالي أو المصرفي لمواجهة تداعيات أثر الفيروس في الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي.
90	المطلب الحادي عشر: استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي
90	المطلب الثاني عشر: الإجراءات المتخذة لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وحمايتها من مخاطر التعثر المصرفي.
91	المطلب الثالث عشر: التدابير الاقتصادية
92	المطلب الرابع عشر: الاستقرار المالي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا

98	المطلب الخامس عشر: سوق النفط العالمي
100	المطلب السادس عشر: الأسواق المالية العربية
102	الفصل الرابع
102	المطلب الأول: طريقة العمل (نموذج الدراسة)
102	القسم الأول: اختبارات جذر الوحدة
103	القسم الثاني: تحديد طول مدة التباطؤ
103	القسم الثالث: التقدير باستخدام الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع
106	Autoregressive Distributed lag-ARDL
108	القسم الرابع: المتغيرات
109	القسم الخامس: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ((bounds testing)
111	الفصل الخامس
111	المبحث الأول: النتائج والمناقشة
111	المطلب الأول: التحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي لسنة (2019)
115	المطلب الثاني: التحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي لسنة (2020)
136	المطلب الثالث: التحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي لسنة (2021)
151	المطلب الرابع: الوضع الاقتصادي لسنة 2020 و 2021
153	المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي والقياسي
153	المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة
156	المطلب الثاني: اختبار رتبة التباطؤ إنموذج VAR
156	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) (Bounds Testing)
157	المطلب الرابع: تقدير النتائج باستخدام انموذج الابطاء الموزع ARDL
165	الأستنتاجات والتوصيات
171	فهرست المصادر والمراجع
181	قائمة الجداول
184	قائمة الاشكال
186	الملحقات
188	ÖZGEÇMİŞ
188	السيرة الذاتية

TEZ ONAY SAYFASI

Naghham Saeed Khudada KURDI tarafından hazırlanan “2019-2021 Covid-19 Dönemi Işığında Küresel Finansal krizin Irak Ekonomik Gerçekliğe Yansıması” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

Tez Danışmanı, Finans ve Bankacılık

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Finans ve Bankacılık Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir.

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu)

İmzası

Başkan : Prof. Dr. Saim KAYADİBİ (KBÜ)

Üye:

Üye:

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على ان هذه الرسالة التي أُعدت من قبل الطالب نغم سعيد خدادا " انعكاس الأزمة المالية العالمية على الواقع الاقتصادي والمصرفي العراقي في ظل فترة كوفيد-19 (2019-2021) " في برنامج العلوم المالية والمصرفية هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Prof.Dr. Saim KAYADİBİ

.....

مشرف الرسالة

القبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول من قبل لجنة المناقشة بالإجماع بتاريخ

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ (KBÜ). : رئيس اللجنة

.....

Üye: عضواً

Üye: عضواً

تم منح الطالب بهذه الرسالة درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كربوك

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

.....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Nagham Saeed Khudada KURDI

İmza:

تعهد المصادقية

أقرُّ بأنِّي إلْتزمتُ بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية بإعداد أطروحة الماجستير والدكتوراه عندما قمتُ شخصياً بإعداد أطروحتي بعنوان:

" انعكاس الأزمة المالية العالمية على الواقع الاقتصادي والمصرفي العراقي في ظل فترة كوفيد - 19 (2019-2021)" وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية، كما أنني أعلنُ بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مُستلَّة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تمَّ نشرها أو تخزينها في أيِّ وسيلة إعلامية بإستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثما ورد.

أسم الباحث: نغم سعيد خدادا

التوقيع:

الشكر والعرفان

الى من كان معي في كل عسر الله (عز وجل)

الى الذي انتظر رؤياه مرة أخرى ... ابي (رحمك الله وجعل الجنة مثواك)

الى التي بفضل دعائها انا بخير امي الحبيبة

الى من روحي فداهم اخوتي وخواتي

الى زوجي و اطفالي .. فهم خير ما املك

الى النهر الجاري والمعدن الأصيل. الى من تذهب مرارة ايامي برؤيتهم... رفيقاتي

الى من ارشدني صاحب الفضل الكبير .. د.داود فهد

يدعوني واجب الاعتراف بالفضل ان أقدم شكري وتقديري وامتناني الكبير الى الجمهورية التركية التي اتاحت لي

تقديم مثل هذا العمل في نيل درجات العلم.

والشكر المقرون بذلك الى رئاسة جامعة كارابوك ممثلاً في رئيس الجامعة والى جميع الموظفين، والى كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المالية والمصرفية والتدريسيين كافة.

ويسرني ان أقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذي المتواضع الفاضل الدكتور (البروفيسور صائم فايايدي) بقبول الإشراف

على الرسالة وما أحاطني به من رعاية علمية وملاحظات قيمة كان لها الأثر البالغ في اعداد هذه الرسالة. كما أقدم

شكري وتقديري للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وأغنائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم

القيمة التي سيكون لها الاثر الكبير في إغناء هذه الرسالة لاجراجها بشكلها العلمي المتألق.

وأقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل من (السيد الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور حميد نعيم الغزي والسيد علي مكي خليل / المدير العام لدائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين والسيد محمد مهدي الطيف / المدير العام الدائرة الإدارية والمالية والسيد علاء حسين حسب / مدير مكتب الأمين والمركز المشترك للتنسيق والرصد JCMC لمساندتي طيلة مدة دراستي والذي اقف اجلالا واحتراما له ولمواقفه النبيله السيد رياض جاسم محمد الفيلي والدكتور بشار محسن / الدائرة القانونية والسيدة الفاضلة بدور سعيد / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين).

2022 كاربوك – الباحثة: نغم سعيد خدادا

ÖZET

Bu çalışma, Corona pandemisinin Irak bankacılık sektörü ve ekonomi sektörü üzerindeki etkisinin boyutunu araştırmayı ve ardından politika yapıcıların krizi kontrol altına almalarına ve bu pandemiyi makroekonomik değişkenler, özellikle de ekonomik değişkenler üzerindeki olumsuz etkilerini azaltmalarına yardımcı olmayı amaçlanmıştır. Gayri safi yurtiçi hasıla. Bu amaca ulaşmak için çalışma, Corona pandemisi ile ilgili bazı kavramları sunmakta ve daha sonra Corona pandemisinin ekonomik etkisini ve ondan önce yayılan bazı finansal krizleri inceleyen bazı uygulamalı çalışmaların sunumunu ve analizini ele almaktadır. Çalışma, neden olduğu en önemli muhasebe etkileri olan Corona pandemisini incelemeyi ve analiz etmeyi, Corona pandemisinin yayılması ışığında bankacılık sektörünün ve Irak ekonomisinin karşılaştığı zorlukları gözden geçirmeyi ve finansal güvenliğin en önemli göstergelerini netleştirmeyi amaçladı. Bankacılık sektöründe ve Irak ekonomisinin gerçekliğinde ve ayrıca Corona pandemisinin Irak bankalarının finansal güvenlik göstergeleri ve yerel ürün Total üzerindeki etkisinin test edilmesi. Irak ekonomisinin bileşenlerini ve bazı genel göstergelerini incelemek ve analiz etmek, ayrıca ortak Entegrasyon testleri gibi modern standart yöntemler kullanarak iki araştırma hipotezinin geçerliliğini veya yanlışlığını doğrulamak. Otoregresif Dağıtılmış Gecikme Süresi (ARDL) modeli veya eş-bütünleşme sınır testi yaklaşımı olarak adlandırılan yaklaşım, pandemi döneminin ve bazı değişkenlerin dönem için Irak GSYİH üzerindeki etkisini tahmin etmek için kullanıldı (1995-2021). Tahmin sonuçları, sabit sermayenin (milyon dinar), tüketici fiyat endeksinin, para arzının (milyon dinar), genel devlet harcamalarının (milyon dinar), arasında pozitif ve anlamlı bir ilişki olduğunu gösterdi. Dönemde döviz kuru ve GSYİH'nin nitel değişkenine (Kukla değişken) gelince, bu yılların Irak'ta gayri safi yurtiçi hasıla üzerinde olumsuz ve ahlaki olarak gösterilen olumsuz etkisi olduğu tespit edilmiştir. Corona

pandemisinden kaynaklanan krizin çok yönlü bir kriz olduğu ve bu nedenle para, maliye ve sağlık politikası tepkileri gerektirdiği açıktır. Kriz, kamu sektörü harcamalarına öncelik verilmesi gerektiğini vurguladı.

Çalışma, aşağıdakiler de dahil olmak üzere bazı sonuç ve önerilerle sonuçlandı. Bunlar:

Bankacılık sektörü göstergeleri, 2020 yılının dördüncü çeyreğinde bankaların performansında, aynı yılın üçüncü çeyreğine kıyasla, kamu mevduatı arttıkça nakit likiditesinde ve sermaye kazançlarında artışa yol açan bir iyileşmeye işaret etti. .

Bankacılık sektörü göstergeleri, bankaların performansında, kamu mevduatlarının bankalarda arttığı 2021 yılının ikinci çeyreğine kıyasla, 2021 yılının üçüncü çeyreğinde, kredi getirilerinde artışa ve dolayısıyla getiri getirisine yol açan bir iyileşmeye işaret ediyor.

Çalışmada eş bütünleşme yaklaşımının kullanıldığı ve hataların düzeltildiği sonucuna varılmıştır. Geleneksel istatistiksel yöntemlere göre daha makul sonuçlar verir.

Irak hükümeti de ekonomiyi kurtarmak için aldığı birçok önlem ve ekonomik paketlerle Corona pandemisinin birçok ekonomik sektör üzerindeki etkisini hafifletmeyi başardı.

GSYİH, 2020 yılının ikinci çeyreğinde 2020 yılının ilk çeyreğine göre, 2020 yılının dördüncü çeyreğinde ise 2020 yılının ikinci çeyreğine göre petrol fiyatlarındaki düşüş ve petrol fiyatlarındaki düşüşün bir sonucu olarak azaldı. Corona salgınının yayılmasından kaynaklanan ekonomik yavaşlama. Ayrıca, ikinci çeyrekte cari fiyatlarla mevduatın GSYİH'ya oranının 2020'nin ilk çeyreğine göre arttığını ve ardından dördüncü çeyrekte Corona salgınının yayılmasının artması nedeniyle 2020'nin dördüncü çeyreğine göre azaldığını not ediyoruz ve çeşitli sektörlerle etkisini göstermekteydi.

2021 yılı ikinci ve üçüncü çeyreği cari fiyatlarla gayri safi yurtiçi hasılanın 2021 yılının ilk çeyreğine göre arttığı ve bu artışın petrol fiyatlarındaki artıştan kaynaklandığı da ortaya çıktı. Corona salgınının artan şiddeti ve yayılımı ve çeşitli sektörler üzerindeki etkisi nedeniyle, ikinci ve üçüncü çeyreklerde cari fiyatlarla mevduatın GSYİH'ya oranında 2021'in ilk çeyreğine göre düşüş görüyoruz.

Çalışma, Entegrasyon derecesini ölçmek için zaman serilerini kullanan ekonomik çalışmalarda, çoğu zaman serisinin anlamlı düzeylerinde sabitlenmemesi, ekonomik ve politik koşullardan etkilenmesi nedeniyle birim kök testleri yapılmasının gerekliliğini önermektedir.

Ayrıca Irak bankaları, Covid-19 sonrası virüs için etkili gelecek planları ve stratejileri geliştirmelidir.

Irak bankaları, Corona virüsünün yayılması gibi istisnai durumlarda bilgi, iletişim teknolojisi altyapısını ve uygulamasının sonuçlarını yeniden gözden geçirmelidir.

Ve Corona pandemisinin yansımalarını kontrol altına almak için bankaların kurumsal sektöre verdiği kredi talebini artırma ihtiyacı duymuştur.

Diğer ekonomik sektörlerin büyümesi için çeşitli uyarıcılar bularak ve mevcut ekonomik kaynakları kullanarak gelir kaynaklarını çeşitlendirmek de gereklidir.

Anahtar Kelimeler: Küresel Finansal Krizi, Global Ekonomisi, Irak Ekonomisi, Gayri safi yurtiçi Hasıla , Paralar, Covid -19 .

ABSTRACT

This study dealt with to research the extent to which the spread of the Corona pandemic impacted the Iraqi banking and economic sectors, and then help policy makers contain the crisis and reduce the negative effects of this pandemic on macroeconomic variables, especially the gross domestic product (GDP). To achieve this goal, the study presents some concepts related to Corona pandemic, and then presents and analyses some previous applied studies that examined the economic impact of Corona pandemic and some of the financial crises that had spread before it. The study aimed to study and analyze Corona pandemic, the most important accounting effects it brought about, reviewing the challenges facing the banking sector and the Iraqi economy in light of the spread of Corona pandemic, and clarifying the most important indicators of financial safety in the banking sector and the reality of the Iraqi economy, as well as testing the impact of Corona pandemic on financial safety indicators of Iraqi banks and GDP. Furthermore, studying and analyzing the components of the Iraqi economy and some of its overall indicators, as well as verifying the validity or falsehood of the two research hypotheses using modern standard methods such as co-integration tests. The study also used the Autoregressive Distributed Delay Lag (ARDL) model, or the so-called boundary test approach for co-integration, for the purpose of estimating the impact of the pandemic period and some variables on the Iraqi GDP for the period (1995–2021). The results of the estimation indicated that there is a positive significant relationship between fixed capital (million dinars), the consumer price index, money supply (million dinars), general government spending (million dinars), of the exchange rate and GDP in the short term. As for the qualitative variable (Dummy variable), it has been found that these years have a negative impact on the GDP in Iraq, and the data indicate that the GDP in Iraq was experiencing fluctuations during unstable years. It is clear that the crisis resulting from Corona

pandemic is a multifaceted crisis, thus requires monetary, fiscal and health policy responses. The crisis has also highlighted the need to prioritize spending on the public sector.

The study concluded with some findings and recommendations, including:

The banking sector indicators suggested an improvement in the performance of banks in the fourth quarter of 2020 compared to the third quarter of the same year, as the public deposits of banks increased, which led to an increase in cash liquidity, thus an increase in credit. Therefore, the banking sector will not be exposed to a financial crisis in the short term.

The banking sector indicators suggests an improvement in the performance of banks in the third quarter of 2021 compared to the second quarter of 2021, as the public deposits of banks increased, which led to an increase in credit, which led to an increase in the returns on assets and equity.

The study concluded that the use of the co-integration and error correction approaches give more reasonable results than the traditional statistical methods.

The Iraqi government was also able to mitigate the impact of Corona pandemic on many economic sectors through many measures and economic packages that it has taken to save the economy.

The GDP decreased during the second quarter of 2020 compared to the first quarter of 2020, and also during the fourth quarter of 2020 compared to the second quarter of 2020 as a result of the drop in oil prices and the economic slowdown resulting from the spread of Corona epidemic. We also noticed an increase in the percentage of deposits to GDP at current prices in the second quarter compared to the first quarter of 2020, and then

decreased in the fourth quarter compared to the fourth quarter of 2020 due to the further spread of Corona epidemic and its impact on different sectors.

It was also found that the GDP at current prices for the second and third quarters of 2021 has increased compared to the first quarter of 2021 due to the increase in oil prices. We also notice a decrease in the percentage of deposits to GDP at current prices in the second and third quarters compared to the first quarter of 2021 due to the increased severity and spread of Corona epidemic and its impact on different sectors.

The study recommends the necessity of conducting unit root tests in economic studies that use time series to measure the degree of integration, because most time series are not fixed at their significant levels and are affected by economic and political conditions.

Furthermore, Iraqi banks should develop effective future plans and strategies for the post-Covid- 19 virus.

Iraqi banks should also reconsider the information and communication technology infrastructure and the consequences of its practice in exceptional circumstances, such as the spread of Corona pandemic.

It is also necessary to diversify sources of income by finding various stimuli for the growth of other economic sectors and exploiting the available economic resources.

Keywords :Global Financial Crisis, Global Economy, Gross domestic product (GDP), Iraqi Economy, Money, Covid -19.

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة البحث في مدى تأثير انتشار جائحة كورونا في القطاعين المصرفي العراقي والاقتصادي ومن ثم مساعدة صانعي السياسة على احتواء الأزمة والحد من الآثار السلبية لهذه الجائحة في متغيرات الاقتصاد الكلي، ولاسيما الناتج المحلي الاجمالي. عرضت الدراسة عدداً من المفاهيم المتعلقة بجائحة كورونا، ثم تناولت بالعرض والتحليل بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي بحثت في التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا وقسمت من الازمات المالية التي انتشرت قبلها. حيث كان هدف الدراسة هو دراسة وتحليل اثار جائحة كورونا، وأهم الآثار المالية التي أحدثتها واستعراض التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد العراقي في ظل انتشار جائحة كورونا وتوضيح لأهم مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي وواقع الاقتصاد العراقي فضلاً عن اختبار أثر جائحة كورونا في مؤشرات السلامة المالية للبنوك العراقية والناتج المحلي الاجمالي. ودراسة وتحليل مقومات الاقتصاد العراقي وعدد من مؤشرات الكلية، والتأكد من صحة أو خطأ فرضيتي البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات التكامل المشترك. واستخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، أو ما يطلق عليه منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك، من أجل تقدير تأثير فترة الجائحة وبعض المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي العراقي، للمدة من عام (1995 – 2021). وأوضحت نتائج التقدير وجود علاقة معنوية موجبة بين راس المال الثابت (مليون دينار)، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عرض النقود (مليون دينار)، الانفاق الحكومي العام (مليون دينار)، سعر الصرف (دينار) والناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير، اما المتغير النوعي (Dummy variable) حيث يضاف هذا المتغير في التحليل الاحصائي لبيان تأثير الأزمات المالية وقد تبين بأن سنوات الأزمات المالية خلال فترة الدراسة لها تأثير سلبي في الناتج المحلي الأجمالي في العراق، كما ان البيانات تشير الى ان الناتج المحلي الأجمالي في العراق كان يعاني من تذبذب خلال السنوات الغير مستقرة. وكذلك يتضح أن الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا تعد أزمة متعددة الجوانب ومن ثم تتطلب استجابة السياسات النقدية والمالية والصحية. وقد أبرزت الأزمة ضرورة وضع أولوية للإنفاق على القطاع العام.

وانتهت الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات منها:

اشارت مؤشرات القطاع المصرفي إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الرابع لسنة 2020 مقارنة مع الربع الثالث لنفس السنة حيث زادت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية وبالتالي زيادة الائتمان وبالتالي فإن القطاع المصرفي لن يتعرض إلى أزمة مالية في الأجل القصير. تشير مؤشرات القطاع المصرفي إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الثالث لسنة 2021 مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2021 حيث ارتفعت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة في الائتمان مما أدى إلى زيادة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية. حيث استنتجت الدراسة ان استخدام منهج التكامل المشترك، وتصحيح الخطأ. يعطي نتائج أكثر منطقية من الطرق الأحصائية التقليدية.

وكذلك استطاعت الحكومة العراقية من تخفيف أثر جائحة كورونا على العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال العديد من الإجراءات والحزم الاقتصادية التي قامت باتخاذها لإنقاذ الاقتصاد.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني لسنة 2020 مقارنة مع الربع الاول لسنة 2020 وايضا خلال الربع الرابع لسنة 2020 مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا. وكذلك نلاحظ ازدياد نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثاني مقارنة بالربع الاول من سنة 2020 ومن ثم انخفضت في الربع الرابع مقارنة بالربع الرابع لسنة 2020 وذلك بسبب زيادة انتشار وباء كورونا وتأثيره على مختلف القطاعات.

وايضا ظهر ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثاني والثالث من سنة 2021 قد ازداد من مقارنة مع الربع الأول لسنة 2021 وجاء هذا الأرتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ونلاحظ انخفاض نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثاني والثالث مقارنة بالربع الاول من سنة 2021 وذلك بسبب زيادة حدة وانتشار وباء كورونا وتأثيره على مختلف القطاعات.

توصي الدراسة على ضرورة إجراء اختبارات جذر الوحدة في الدراسات الاقتصادية التي تستخدم السلاسل الزمنية لقياس درجة التكامل لأن معظم السلاسل الزمنية ليست ثابتة عند مستوياتها المعنوية وتأثيرها بالظروف الاقتصادية والسياسية.

وايضا على المصارف العراقية وضع خطط مستقبلية واستراتيجية فعالة لما بعد فيروس كوفيد .

19 -

على المصارف العراقية إعادة النظر على البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ولما يترتب عن ممارستها في الظروف الاستثنائية مثل انتشار فايروس كورونا.

وضرورة زيادة الطلب على القروض الممنوحة من البنوك لقطاع الشركات، وذلك للسيطرة على تداعيات جائحة كورونا.

ايضا ضروري تنويع مصادر الدخل من خلال إيجاد محفزات متنوعة لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، الاقتصاد العالمي، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد العراقي، الأموال، كوفيد- 19.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin adı	2019-2021 Covid-19 Dönemi Işığında Küresel Finansal krizin Irak Ekonomik ve bankacılık Gerçekliğe Yansıması.
Tezin yazarı	Nagham Saeed Khudada KURDI
Tez danışmanı	Prof. Dr. Saim KAYADİBİ
Tez derecesi	Yüksek Lisans
Tezin tarihi	2022
Tezin alanı	Finans ve Bankacılık
Tezin yeri	KBU\LEE
Toplam sayfa sayısı	187
Anahtar kelimeler	Küresel Finansal Krizi; Global Ekonomisi; Irak Economisi; Gayri safi yurtiçi Hasıla; Paralar; Covid -19.

ARCHIVE REGISTRATION INFORMATION

Name of the Thesis	The reflection of the global financial crisis on the Iraqi economic and banking reality in light of the Covid-19 period (2019-2021).
Author of the Thesis	Nagham Saeed Khudada KURDI
Advisor of the Thesis	Prof. Saim KAYADĪBĪ
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	2022
Field of the Thesis	Finance and Banking
Place of the Thesis	KBU\LEE
Total page Number	187
Keywords	Global Financial Crisis; Global Economy; Iraq Economy; Moneys; Gross domestic product; Covid 19.

بيانات الرسالة للأرشفة

أسم الرسالة	انعكاس الأزمة المالية العالمية على الواقع الاقتصادي والمصرفي العراقي في ظل فترة كوفيد-19 (2019-2021)
مؤلف الرسالة	نغم سعيد خدادا
مشرف الأطروحة	بروفيسور صائم قاياديبي
حالة الأطروحة	أطروحة ماجستير
تاريخ الأطروحة	2022
مجال البحث	المالية والمصرفية
مكان الأطروحة	تركيا/ كاربوك
عدد الصفحات	187
الكلمات المفتاحية	الأزمة المالية العالمية ;الاقتصاد العالمي ; الاقتصاد العراقي ; الأموال ; كوفيد - 19.

الفصل الأوّل

المقدّمة

يمر العالم اجمع بأزمة قد تكون الاسوأ خلال آخر خمسين عاماً، ازمة تهدد الوجود البشري وتمتد تداعياتها في كل المجالات البشرية والاقتصادية والاجتماعية الصحية والسياسية والثقافية، ازمة لاتواجهها الدول الاقل تقدماً او الفقيرة فحسب بل هي اكثر فتكاً بالدول المتقدمة التي اظهرت ضعفها امام تلك الازمة المتمثلة بمرض **covid-19**، وادت الازمة الى دخول الاقتصاد العالمي في ركود بالوقف الجزئي للانتاج والاستيراد والتصدير وزيادة معدلات البطالة وتفاقم معدلات التضخم وتآكل احتياطات الدول من العملات الاجنبية وانحيار قطاعات الصناعة والسياحة وانعدام تحويلات العاملين بالخارج حيث قدرت حجم الخسارة الى قرابة 3 ترليون دولار للاقتصاد العالمي وبدأت المخاوف تتعمق من تداعيات الازمة المالية المقبلة مع حالة التخبط والتراجعات القياسية التي تشهدها الاسواق المالية التي تعكس حال الاقتصاديات العالمية بأنخفاض سعر الصرف ثم شملت تدريجياً القطاع المالي ككل وانتقلت بديناميكيته من القطاع المالي الوثيقة الصلة بالرهن العقاري الى القطاع الحقيقي مما اصاب الصناعات الامريكية العملاقة بالركود ثم الكساد وادى الى نقص الاستثمارات وانخفاض سعر النفط نتيجة قلة الطلب (حمزة ، 2020).

وانتقلت عدوى الازمة الى المصارف والشركات المالية والبورصات والقطاعات الانتاجية مما ادى الى انحراف الميول الاستهلاكية باتجاه الميول الادخارية والعمل ضمن مستويات المعيشية الدنيا نتيجة الظروف الخارجة عن الطبيعة مما ولد انخفاض نسب المخاطر النظامية وارتباطه الكامل بمتغير واحد وفق

المخاطر اللانظامية وتأثيرها في الدخل المتاح وحصول كساد عام في كل من المواد الانتاجية التي تحمل مرونة طلب اعتيادية او غير ضرورية وأدى الى انكماش انتاجي عالٍ.

ويتوقف انتقال الازمة المالية العالمية على طبيعة كل الاقتصاد وهياكله المالية والحقيقية وكون الاقتصاد العراقي ربيعياً سيكون تأثيره غير مباشر اذ لم يمس بدرجة كبيرة جوهر النظام المصرفي المالي، لكنه مس حجم الاستيرادات ونوع السلع المطلوبة في ظل انهيار حجم الطلب العالمي على النفط الخام الذي يعد مصدر تمويل كل شيء بما يخص العراق (علوان ، 2017).

يشكل الاقتصاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية عالمية، فهو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، فالاقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 2.15 تريليون دولار، ومن ثم فإن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصادات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس في منطقة اليورو فحسب بل في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما كان للأزمة العديد من التداعيات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي برمته، فبعد أن بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية التي اعترضته عامي 2008 و2009 وبدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع في عام 2010، عاد ليحقق معدل نمواً أقل في عام 2011، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 نمواً بلغ 9.3 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 3.5 في عام 2010.¹

أن الاقتصاد الأمريكي بشكل عام متهالك، وانهيار البنوك وشركات التأمين مؤخراً جاء بعد سلسلة من قضايا الفساد والرشوة في المؤسسة الاقتصادية الأمريكية، فقبل حوالي خمس سنوات ظهرت قضايا

فساد وإفلاس عديدة لشركات كبرى مثل: "انرون" "وورلد كوم" "يوناييتد إير لاينز" وغيرها من الشركات العملاقة التي تشكل عصب الاقتصاد الأمريكي، والمشكلة أن إعلان إفلاس شركة أو بنك ما لا يعني أن يجمع أوراقه ويغلق مكاتبه، وإنما يستمر في ممارسة عمله بدعم من أموال أخرى وقروض أو بشرائه من بنوك وشركات أخرى.²

إلا أن أزمة فيروس كورونا، غطت مختلف جوانب الاقتصاد الأمريكي وقطاعاته، باستثناءات قليلة لقطاعات الأدوية والمستحضرات الطبية، نتج عنها عمليات تسريح واسعة. وتتصدر الولايات المتحدة دول العالم من حيث عدد حالات الإصابة بـ 5.6 ملايين، منها 173 ألف حالة وفاة، تليها البرازيل والهند وروسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك وبيرو وكولومبيا وتشيلي وإسبانيا وإيران والمملكة المتحدة والسعودية.³

1 <http://www.ecb.int/stats/money/long/html/index.en.html>

²أياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا إنموذجا - نقلا إطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ١٠٧.

³ <http://usinfo.state.gov>

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعتبر الأزمات بشكل عام مصدراً للقلق لاقتصاد الدولة وللمنشآت أيضاً ؛ حيث أنها عبارة عن ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديداً مباشرة وصریحاً لبقاء المنظمة واستمراريتها ، وتتميز بدرجة معينة من المخاطرة ، وتمثل نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود إلى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلباً على كفاءة وفاعلية متخذ القرار ، وتؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية تؤثر في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها. ويعاني العالم الآن من أزمات اقتصادية كبيرة ومنها ازمة فايروس كورونا جراء ما يتحملة من إجراءات لمكافحة جائحة كورونا والتي تطلب إجراءات احترازية ضرورية بما يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وعلى البنوك بصفة خاصة.

ثانياً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل جائحة آثار كورونا، وأهم الآثار المالية التي أحدثتها واستعراض التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد العراقي في ظل انتشار جائحة كورونا وتوضيح أهم مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي وواقع الاقتصاد العراقي وايضا اختبار أثر جائحة كورونا في مؤشرات السلامة المالية للبنوك العراقية والنتائج المحلي الاجمالي. ودراسة وتحليل مقومات الاقتصاد العراقي وعدد من مؤشرات الكلية، فضلاً عن التأكد من صحة أو خطأ فرضيتي البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات التكامل المشترك (انه قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتغيرات المعتمدة، والمقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفاءة لأنها تسهم في منع حدوث مشكلة الارتباط الذاتي، ويمكن تطبيقه في حالة حجم العينة صغيراً وهذا عكس معظم اختبارات التكامل).

ثالثاً: أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية، هي التأسيس العلمي الدقيق لانعكاسات أزمة جائحة كوفيد -19 على واقع الاقتصاد العراقي والبيئة المصرفية في ظل ظروف عدم التأكد وندرة المراجع العربية والأجنبية ، حيث لا توجد أية دراسات أكاديمية عنيت بالآثار الفعلية الناتجة عن تفشى جائحة كورونا واثارها في الاقتصاد العراقي. وايضا أهمية البحث العلمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية من جراء جائحة فيروس كورونا التي أثرت في السلامة المالية لجميع القطاعات الاقتصادية ومعرفة رد فعل جهات واضعى المعايير والهيئات المنظمة لمهنتي المحاسبة والمراجعة لآثار تفشى جائحة كورونا في نتائج أعمال البنوك ومدى استمرائتها (قدرتها على البقاء في السوق) . فضلاً عن الأهمية العملية للدراسة، حيث تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في العراق كأحد أهم مصادر الإيرادات ودوره في دفع العجلة الاقتصادية وتوفير أدلة تجريبية من واقع بيانات البنوك العاملة في العراق، بشأن مؤشرات الاستقرار المالي في جائحة كورونا وكذلك تقديم الفائدة للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة حول الأثر الفعلى لجائحة كورونا في التقارير المالية للبنوك العراقية. والتأكد من صحة أو خطأ فرضيتي البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبارات التكامل المشترك.

رابعاً: منهجية الدراسة:

أولاً: تتخذ الدراسة الأسلوب الاستنباطي في البحث، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانياً: لتحقيق هدف الدراسة، سوف يستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير المالية الربع سنوية للبنوك واختبار معنوية الفروض واجراء التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج والاستنتاجات.

خامساً: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي سيكون شديداً وملموساً من خلال أزمة ركود عالمية . وان تأثير جائحة كورونا على القطاع المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي ككل سيكون بدرجات أكبر او متساوية.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل بالاقتصاد العراقي.

الحدود الزمنية: تتمثل بالمدّة (2019 – 2021) والمتمثلة بمدّة كوفيد 19، وايضا المدّة (1995-2021).

سابعاً: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع

دراسة (Zaimovic & Dedovic ,2021) تهدف هذه الدراسة إلى توسيع نطاق

الأدبيات المتزايدة حول موضوع أزمة COVID - 19 من خلال التحليل النقدي ومقارنة استجابات

الحكومات لأزمة COVID - 19 في عام 2020 ، والأزمة المالية العالمية (GFC) في عام

2008. وتتركز على التحقيق أوجه التشابه والاختلاف في حجم ونطاق وهيكل وتوقيت سياسات الحكومة

بين الاثنين. يتم تحليل السياسات الحكومية وردود فعل الولايات المتحدة والصين ، باعتبارهما لاعبين رئيسيين في الاقتصاد العالمي ، بعمق. ما نسعى لفحصه هو ما إذا كنت قد تعلمت دروسهم بالفعل واستخدمت معرفتهم من GFC لمحاربة أزمة COVID-19. نقوم أيضًا بتحليل تأثيرات الإجراءات الحكومية على مؤشرات سوق الأسهم ، S & P 500 و Shanghai Composite (SSEC). يُظهر تحليلنا أن الاستجابة لأزمة COVID-19 أسرع وأكثر كفاءة مما كانت عليه في GFC. أحد آثار أزمة كوفيد - 19 هو التقلب المتزايد في سوق الأسهم. في الواقع ، وجدنا تقلبات متزايدة في مؤشر داو جونز العالمي للسوق الإسلامية (DJIM) في فترة COVID - 19 ، مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. يُظهر تحليلنا أيضًا أن أداء DJIM أفضل بكثير في أزمة COVID - 19 مقارنة بـ GFC ، أي ، فإن العوائد إيجابية ، كما أن تقلبات عوائد DJIM أقل بكثير في أزمة COVID - 19 مما كانت عليه في GFC. يمكن أن تكون إجابات التمويل الإسلامي على الاضطرابات الاقتصادية الأخيرة في الشركات بين القطاعين العام والخاص. يمكن استخدام الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لزيادة رأس المال الخاص لمشاريع البنية التحتية.

دراسة (Al - ubadi Abed , 2020) تأثير جائحة كورونا في الاستقرار المالي لمصرف الخليج التجاري في العراق . وقد توصلت الدراسة الى وجود ضعف في فاعلية الأصول في تحقيق الأرباح إذ أن هدف المصرف هو تحقيق الأمان بدلا من المخاطرة، وهذا يشير الى عدم نجاح إدارة المصرف في السياسات الاستثمارية ومن ثم التعرض للمخاطرة الناتجة عن عدم الاستقرار المالي. وقد أوصت الدراسة إدارة المصرف بزيادة نسب تشغيل رأس المال العامل لغرض تحسين قدرتها على تحقيق الأرباح وعدم

الاحتفاظ بسيولة عالية، وتوظيف فائض السيولة في تمويل المشروعات والقروض، فضلاً عن الموازنة بين هدي الأمان والمخاطرة.

دراسة (الدوسكي، 2010) واقع الازمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العراقي تعد التقلبات الاقتصادية ظاهرة مرافقة للنظام الرأسمالي ، وهي رافقت هذا النظام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ان تاريخ الازمات الاقتصادية التي شابت نشاط النظام الراسمالي من الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ (ازمة ركود اقتصادي) الى الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ (ازمة الرهونات العقارية) كلها جعلت النظام الراسمالي معرضاً دائماً لمثل هذه الازمات وجعلتها صفة ملاصقة لنشاط هذا النظام الاقتصادي ، من هنا جاء هدف الدراسة من اجل الوقوف على واقع وطبيعة الازمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والعراقي على حد سواء . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان اي ازمة تحدث في الاقتصاد الأمريكي (بسبب ثقل هذا الاقتصاد وتأثيره على باقي الاقتصادات سواء الراسمالية او النامية) فإنها سوف تنعكس على اغلب الدول باثارها السلبية كما حدثت في الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

وهدفت دراسة (الطحان، والعيسوي، 2020) التعرف على أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا على بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تفشي فيروس كورونا سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة في متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، من أهمها: تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، الاستمرارية، إضمحلال الأصول، زيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة، تبويب الأصول المالية، وقياس القيمة العادلة. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول انعكاسات جائحة كورونا على القطاع المصرفي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة (الهرش 2020) وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين جائحة كورونا وكلٍ من: أسواق خامات النفط، وأسواق الاسهم العالمية، وأسواق السلع الدولية، وكانت مؤشرات أسواق النفط الأعلى تأثراً بالجائحة تبعتها مؤشرات أسواق السلع، ثم مؤشرات أسواق المال. وأوصت الدراسة ضرورة مراقبة مؤشرات أسواق النفط وأسواق السلع الدولية وأسواق الأسهم الدولية تبعاً، وإلى اعتماد الذهب كخيار أو ملاذ آمن لانه اثبت موثوقية عالية خلال الأزمة وإلى أهمية إنهاء عمليات الحجر الصحي ولو بشكل تدريجي لما لها من تأثير بالغ في أسواق النفط والسلع الدولية.

استهدفت دراسة (سيد وعلي، 2020) توضيح أثر انتشار فيروس كورونا المستجد في أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستخدام منهجية البيانات المدجة Panel Data خلال المدة من 1 مارس ٢٠٢٠ إلى 30 أبريل ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة باستخدام منهجية المربعات الصغرى المعدلة للبيانات المدجة (FMOLS) والمربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) للبيانات المدجة ، إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لانتشار الفيروس في أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي ؛ فكلما زاد معدل انتشار الفيروس بـ 1% تأثرت أسواق الأسهم في عكس الاتجاه بـ 0.6% .

توصلت دراسة (زيدان ، وزايد ، 2020) إلى وجود تأثير سلبي لأزمة فيروس كورونا في الموازنة العامة للدولة . وتتمثل أهم الآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا في : الأثر في القيمة العادلة المستخدمة في القياس خلال مدة الأزمة ، الأثر في تهديد افتراض استمرارية المنشأة ، إمكانية تأثير الأزمة في الأحداث

اللاحقة للميزانية ، والأثر في بنود قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية . كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير كبير لهذه الأزمة على وظيفة الإفصاح؛ إذ أن هذه الأزمة تتطلب مزيداً من الإفصاح لدى الشركات.⁴ توصلت دراسة (عبد الرازق ، 2020) إلى ان الانعكاسات الإقتصادية ، والآثار المالية لفيروس كوفيد -19 لها تأثير إيجابي في أسعار الأسهم العادية لعدد من الشركات المصرية ، ولها تأثير سلبي في البعض الآخر ، فضلاً عن وجود تأثير إيجابي للتداعيات الاقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا في مراقب الحسابات ، وما يقوم به من مهام ، ويفصح عنه من معلومات . فضلاً عن تقارب متوسط أسعار أسهم مؤشر 100EGX قبل وبعد إنتشار الجائحة ، مما يدل على تلاشى تأثير فيروس كورونا في أسعار الأسهم التي يشملها المؤشر .

استهدفت دراسة (عمير ، وعلى ، 2020) كيفية إدارة المخاطر في البنوك ، لمواجهة الأزمات العالمية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا . وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر المركزي قد أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية ومنح القروض وتأجيلها واعادة جدولتها واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجنب الآثار السلبية الناتجة من المخاطر البنكية ، سعياً منه للحفاظ على سلامة الاستقرار المالي للبلاد . كما توصلت إلى أن انهيار سعر النفط جراء جائحة كورونا قد أثر بشكل كبير في اقتصاديات الدول القوية منها والضعيفة ، فتدخلت البنوك لإحداث نوع من الاستقرار المالي للحياة الاقتصادية ، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية.

استهدفت دراسة (عفانة ، 2020) بيان أثر جائحة كورونا في الاقتصاد السعودي بشكل عام وفي البنوك السعودية بشكل خاص . واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للقوائم المالية للبنوك السعودية للنصف الأول من العام 2020 ومقارنتها مع العام 2019 لتحليل تداعيات هذه الجائحة على أرباح

البنوك ومخصص خسائر الائتمان لها . وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : انخفاض صافي أرباح البنوك السعودية وصافي دخلها من العمليات المختلفة بشكل واضح في النصف الأول من العام 2020 مقارنة مع النصف الأول من العام 2019 ، زيادة الطلب على القروض الممنوحة من البنوك لقطاع الشركات ، وذلك للسيطرة على تداعيات جائحة كورونا ، وارتفاع مخصص خسائر الائتمان لكافة البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا وعلى الاقتصاد السعودي ككل وعلى القطاع المصرفي السعودي بشكل خاص ⁵ . وقد أوصت الدراسة بقيام المملكة العربية السعودية بسياسات واجراءات إضافية من شأنها تدعيم مقدرة البنوك السعودية لمواجهة هذه الجائحة العالمية وذلك لتعزيز مقدرتها على التغلب على تداعيات هذه الجائحة وخاصة في مجال القروض المتعثرة ، ولجعل القطاع المصرفي السعودي أكثر قدرة على المنافسة بين البنوك الأجنبية في الأسواق العالمية .

⁴ مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية: جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم

(ISSN: 2682-3144) المحاسبة والمراجعة - مصر

⁵(ISSN: 2519-9285) المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال: مركز رفاة للدراسات والأبحاث - الأردن

002المجلد 012، العدد

الفصل الثاني

التأطير (الفرق بين التأطير والاطار لغويا) (التأطير من أطر أي من خلاله ولأجله أما الإطار فهو أحاط

بالشيء او أحتواها) المفاهيمي والنظري للازمات المالية العالمية انواعها ، اسبابها ، الاثار

في هذا القسم ، سيتم تقديم معلومات عامة حول التأطير المفاهيمي والنظري للازمات المالية

العالمية انواعها ، اسبابها ، الاثار.

التمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من الازمات والانهيارات المالية المختلفة الا انها تشترك معها في

العديد من الخصائص التي تؤثر في النظام المالي والقطاع المصرفي والصناعي تعدتها الى الاقتصاد الحقيقي ،

وكان لها دافع كبير وتأثير مدمر واسع المدى على كل المستويات.

وبناء على ذلك ركز هذا الفصل على مناقشة وتحليل الازمات المالية العالمية للمدة من 2019 –

2021 ، وتقديم العناية بمناقشة جذور الازمة المالية ومظاهرها ومحاولة معرفة اسبابها الرئيسة (المباشرة

والغير مباشرة).

وكذلك فهم مناقشة الاثار الاقتصادية لازمة المالية العالمية في الانشطة والقطاعات الاقتصادية

على مستوى اقتصاديات الولايات المتحدة الامركية ، واقتصاديات الدول ذات درجة الانفتاح المتوسط

والمحدود التي تشكل الولايات المتحدة الامريكية راس الازمة المالية العالمية المباشرة اما غير المباشرة فتأثر

الازمة عليها واسبابها في ظل Covid-19 .

المبحث الأوّل: خلفية عامة في الازمات المالية مفهومها ، خصائصها ، انواعها ، مراحلها.

المطلب الأوّل: أساسيات الازمات المالية

يعد مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات شيوعاً في الأدبيات الاقتصادية ، ونظراً لخطورة هذه الازمات على الأوضاع الاقتصادية للدول المختلفة ، ولما اختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية خصص المبحث الأوّل لماهية الازمات المالية الدولية.

شهد العالم عدة ازمات ، من أزمة الكساد العالمي عام 1929 إلى أزمة السبعينيات ، ثم أزمة عام 1987. ولم يسلم العقد الأخير من هذا القرن ؛ فقد ضربت الأزمة المكسيك وجنوب شرق آسيا ... وغيرها من الازمات، من أجل فهم ماهية الأزمة ، سنناقش مفهوم الازمات المالية وخصائصها مراحلها وأنواعها وأسبابها في هذا القسم.⁶

من منظور اجتماعي ، يمكن تعريف الأزمة بأنها حالة تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وتدمير العادات، الأمر الذي يتطلب تغييرات سريعة لاستعادة التوازن وتشكيل عادات جديدة وأكثر ملاءمة.

أما عن مفهومها العلمي: فهي تدل على أنّها حالة طارئة أو حالة مفاجئة ، تكون فيها الإثارة والعنف ومدتها قصيرة جداً ، ولكنها قد تستمر عدة أشهر.

⁶البنك المركزي العراقي

لذلك يمكن القول أن الأزمة هي الزيادة المستمرة وتراكم الطوارئ والأشياء على مستوى جزء من النظام أو النظام بأكمله ؛ فضلاً عن تأثيرها الخطير في الجوانب الجسدية والنفسية والسلوكية لجميع الأطراف داخل وخارج النظام (الديراوي & سلمان, 2016).

- اضطراب مفاجئ وحاد في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المنظمات المالية وتمتد آثاره الى قطاعات أخرى (البسام، 2008).

- نظام مالي تفقد مؤسساته قيمة أصولها أو انخفاض أسعارها و تكون الأزمة المالية اما أزمة في أسواق البورصات أو أزمة بنوك (الببلاوي ، 2009).

- الانخفاض المفاجئ في قيمة أسعار الأصول ، فان ذلك يعني افلاس أو نهب قيمة المؤسسات التي تملكها ، و قد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في أسهم أو عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك الى باقي الاقتصاد الدولة (فرج الله, 2018).

- انهيار النظام المالي مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي (الأعرج، 2008).⁷

- انخفاض في أسعار الأصول المالية سواء الأسهم أو السندات يترتب عليه عدم التفاعل والتكامل بين السياستين المالية و سياسات الاستثمار حيث يؤدي ذلك الى فوضى اقتصادية و إفلاس العديد من البنوك و شركات التأمين و الوساطة المالية و إلى انخفاض مؤشرات معدلات النمو الاقتصادية)⁸ (شعباني, 2015).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تشير إلى التدهور السريع للسوق المالي لدولة أو مجموعة دول ، ومن أبرز سماته فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، وينعكس هذا الأثر السلبي في التدهور الكبير في قيمة أسعار العملات والأسهم: وهذا له تأثير سلبي في إعادة توزيع الدخل والثروة بين قطاعي الإنتاج والتوظيف والدخل والثروة الناتجة في السوق المالية الدولية (بوكروخ، 2013).⁸

لذلك ، فهو يعبر عن كل أو جزء من التقلبات التي تؤثر في جميع المتغيرات المالية والإصدار وأسعار الأسهم والسندات وائتمان الودائع المصرفية وأسعار الصرف. (الأزمة المالية هي الاعتماد على الانعكاس المالي دون الاقتصاد الحقيقي مما يولد عمليات تدفقية نقدية وهمية تؤدي الى اختلالات في مجاميعها المالية الى الحجم السلبي الحقيقي الذي يولد في عملياته بدايات الأزمة المالية).

الفرق بين الأزمات المالية والازمات الأخرى هو أنها تحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع بسبب الثقة المفرطة في النظام المالي. والسبب الرئيسي هو أن كمية كبيرة من رأس المال تتدفق إلى البلاد. مصحوبة بالتوسع المفرط والسريع للائتمان ، تنخفض قيمة العملة مقابل العملات الرئيسية ، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي ، مما يتسبب في موجة من التدفق الخارج.⁸

⁷د. إبراهيم عاوم ، أسواق الأوراق المالية العربية : إنكاسات I إقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2009 ، ص18-19.

⁸بول مايسون، انخبيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط ٢ ، ٢٤٨ . ص ، ٢٠١٢

المطلب الثاني: خصائص الأزمات

هناك سمات أو خصائص عامة متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالأزمة نوجزها في ما يأتي:

- المفاجأة، هي أحداث غير متوقعة سريعة وغامضة.
- جسامته التهديد، يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمات ومؤسسات الدول.
- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع بشكل متسارع وتتصاعد ربما بشكل حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة القدرة على السيطرة واستيعاب الموقف جيدا، حيث لا بد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة نظرا لضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.
- الأرباك خلق حالة من حالات التوتر والقلق ، وعدم اليقين في البدائل المتاحة للمنظمات او مؤسسات الدول، مما يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار في ظل نقص المعلومات ، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.
- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يوجد صعوبات جمة في السيطرة على الموقف و إدارته، وتكون هذه الصعوبات إما إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية (شامي, 2015).

المطلب الثالث: مراحل الأزمات المالية

بالرغم من أن المفاجأة أحد خصائص الأزمة إلا أن لها بعض المؤشرات والدلالات التي تدل على قرب حدوثها فهي ليست وليدة اللحظة المفاجأة إلا في بعض الأزمات الطبيعية كالبراكين والزلازل مثلا ,وتمر من خلال سلسلة من المراحل هي (يونس,2018):

- مرحلة الإنذار المبكر : وهي مؤشرات تنتج عن الأزمة تشير إلى دلالات قرب وقوعها.
- مرحلة النشوء والتكوين: وهي المرحلة التي تظهر فيها الأزمة وتظهر معالمها .
- مرحلة تطور الأزمة وانتشارها : وهي بداية انتشار الأزمة ومرحلة تصاعدها.
- مرحلة الانفجار : وهي مرحلة الذروة للأزمة حيث تبلغ شدتها.
- مرحلة التثبيت : وهي المرحلة التي تستكمل الأزمة عناصرها التي تهدد الأمن و الاستقرار للمنظمات والكيانات.
- مرحلة إيجاد الحلول : وهي المرحلة الأخيرة للبحث عن الحلول للخروج من الأزمة .

المطلب الرابع: أنواع الأزمات

بالرجوع إلى الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن عدة تقسيمات للأزمات المالية و لعل أشهرها الأنواع الآتية :

1- الأزمات المصرفية :

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه البنك زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلب السحب اليومي فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تحطت تلك النسبة ، ومن ثم يحدث ما يسمى أزمة سيولة لدى البنك ، أو إخفاق البنوك بقيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية . وذلك لآثار في النشاط الاقتصادي إذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى ، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.(الفرق بين الازمة المصرفية وباقي الازمات كالمالية او الاقتصادية) الأزمة المصرفية هي التي تضرب قطاع مصرفي فقط أما الأزمة المالية فهي شاملة لكل القطاعات المرتبطة بها وقد تمتد للاقتصاد لكون الأسواق المالية هي انعكاس للواقع الاقتصادي).

وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات .

عندما تتوافر الودائع لدى البنوك و ترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض ، و هو ما يسمى أزمة الائتمان .⁹

⁹ Fink, Steven (1989), Crisis management. American management, New York, Association, Vol (7), No. (1

2- أزمات العملة و أسعار الصرف :

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة في أداء مهمتها كوسيط تبادل و مخزن للقيمة ، و تحدث تلك الأزمة لدى اتخاذ البنوك المركزية قرار خفض سعر العملة نتيجة عمليات

المضاربة ، ومن ثم تحدث أزمة قد تؤدي لاختيار تلك العملة ، و على الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية ، الا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد التدفقات الخارجة ، بعض تلك الأزمات لها أثر محدود في القطاع غير المالي ، اما القسم الآخر فيؤدي دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي و حدوث الانكماش قد يصل لدرجة الكساد .

ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات " الطابع القديم " و بين الأزمات ذات " الطابع الجديد" ، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد مدة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في وضع ضوابط متزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة. أما في الحالة الثانية فإن قلق المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية الأكثر تحمرا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.¹⁰

¹⁰د.جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي (الأزمة المالية 8112 ،)مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، شباط 8115 ،ص01.

3- أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة، وأزمات المديونية الخارجية هي أزمات تعني بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها).

و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي (إيمان & حدة، 2018).

4- أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات):

تحدث عدد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة ، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأسهم بشكل يتجاوز قيمته العادلة ، على نحو ارتفاع غير مبرر ، و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأسهم هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح الخيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات زعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى (هيشم & عمار، 2016).

إن هذه الأنواع من الأزمات وان اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص الآتية نفسها:

- التعقيد والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
- المفاجأة واستحواذ بؤرة العناية لدى المؤسسات والأفراد .
- إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة .

- إنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة ، نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالٍ وفي ظل نقص المعلومات.
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الإمكانيات وحسن توظيفها في إطار يتسم بدرجة عالية من تنظيم الاتصال الفعال والتنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات المصالح . الازمة في الأسواق المالية هي أشمل لكونها ترتبط بواقع علم الشركات في كل القطاعات الذي يولد تفاعلات عكسية بسبب الاتباطات الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الخامس: أسباب الأزمات المالية

- لا يمكن حصر الأسباب التي أدت الى الازمات المالية في سبب أو سببين ، وإنما جملة من الأسباب تؤدي بمجموعها إلى إحداث أزمة مالية، وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب الأزمات المالية إلى بما يأتي:
- المتغيرات الدولية من الكوارث البيئية والوبائية، الحروب العسكرية، الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية(مصطفى الشراوي ،2005).
 - المتغيرات المحلية في معدل التضخم ،أسعار الصرف ،أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.
 - التغيرات التكنولوجية مثل الاختراعات للمنتجات الجديدة ، و تحول الطلب على تلك المنتجات، مما يؤدي الي ركود او كساد المنتجات القديمة .

- الإشاعات و المعلومات غير الحقيقية التي تؤثر في الثقة في الاسواق .
- المضاربة غير المحسوبة.
- التقلبات في شروط التبادل الدولي التي تؤدي إلى اضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير و الاستيراد.
- عدم الاستقرار السياسي و النزاعات الأهلية في بعض الحالات.
- تعود كثير من الأزمات المالية المصرفية إلى أصحاب البنوك والإدارات القائمة على تسييرها، فكثيرا ما يقدم البنك على تحمل مخاطر زائدة على مقدرته، تخفي الإدارات العليا الديون المعدومة للبنك لعدة سنوات، ويرجع ذلك إلى ضعف الرقابة المصرفية من ناحية، وضعف الأنظمة المحاسبية.
- اعتماد نظام الصرف الثابت في الدولة يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، حيث يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور إقراض العملات الصعبة، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي، وحدوث أزمة عملة (الحمش، 2009).

المطلب السادس: المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لأزمات والصدمات في نوعين كما

يبينهم الجدول الآتي:

جدول 1.2. المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

الخصائص	التطورات في الاقتصاد الكلي
نظام جمود معدلات التبادل	ارتفاع معدل التضخم
إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات	نمو سريع في التدفق النقدي
قطاع التصدير أكثر تركيزا	انخفاض حقيقي لنمو الصادرات
ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية	النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل	ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض
تحرير سوق المال الحديث	ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها	نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية
أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية	ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة
سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم	انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي

المصدر: (عبد الحكيم ، 2005).

المطلب السابع: أسباب الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نتجت عن التوسع الكبير في

الأصول المالية ، ويمكن تحديد أسباب تلك الأزمة بما يأتي:

1- انخفاض سعر الفائدة: أن الأزمة المالية بدأت نتيجة انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في

عام 2003م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه

القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. هذه الفقاعة في

قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض

العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.¹¹

2- الرهون العقارية الأقل جودة ، حيث أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل

رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار، الحصول على قرض جديد

نتيجة لسهولة الحصول على قرض ، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى

الرهون الأقل جودة الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت

البنوك في هذا النوع من القروض رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

3- توريق الديون العقارية ، وهو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناء على

أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن

طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.¹¹

4- المشتقات المالية: لم تكتف البنوك بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات

المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، ومن ثم التوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى

البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام المحفظة من الرهونات العقارية

لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو

ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر

موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام العقار نفسه ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر (هاجر & ثابت، 2018).¹¹

5- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.

6- ترابط الاقتصاديات: فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع¹¹. مما جعل اختيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، لشراء أصول فاسدة من البنوك. حيث إنه وزع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي.

7- أزمة الثقة: لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة،
فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فقدت الثقة أو
ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد ، ويزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات
المالية في مختلف الدول .¹¹

11 البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للازمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف
أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهها الزمني ، حيث تم تطوير عدد من النظريات لتفسيرها من مختلف مدارس
الفكر للمفكرين الاقتصاديين ، وأهمها:

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي

لم يتمكن آدم سميث وديفيد ريكاردو من اكتشاف وفهم تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميق التي
تظهر في الصور الأكثر حيوية للأزمات الاقتصادية الدورية. وأوضح ريكاردو أن الإنتاج الرأسمالي لديه
القدرة على التوسع إلى أجل غير مسمى ؛ طالما أنه يزيد الإنتاج تلقائيا ويزيد الاستهلاك ، لذلك ليس
هناك مكان للإنتاج العام. وبناء على هذه النظرية لا يمكن أن يحدث التوقف غير التلقائي في تصريف
بعض السلع الناشئة عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمالة صراعا اجتماعيا بين فروع الإنتاج ، والقضاء
على هذا التباين أمر لا مفر منه من خلال آليات الخلاف (شامي، 2015).¹²

ولكن "Sismondi" ، الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى الكشف عن بعض التناقضات في الاقتصاد الرأسمالي ، وإذا لم يكن قادرا على تقييم طبيعتها بدقة. حيث طور Sismondi نظرية الأزمات الاقتصادية التي أصبحت فيما بعد الأساس لمجموعة من النظريات الأخرى.

ويرجع الأزمة إلى ضعف الاستهلاك (يأتي انخفاض الاستهلاك من انخفاض الأجور وبالتالي ينخفض الادخار ويتحول بالكامل الى استهلاك لتعويض النقص في نسبة الانخفاض الأصلي الذي يولد التوجه الى شراء سلع ضرورية دون غير الضرورية الذي يؤدي الى حصول تراجع في الشراء أو ما يعرف بالطلب والذي يخلق الفجوة مع العرض مما يولد بداية عوامل الكساد)، واستند إلى "Sismondi" عدد من الأفكار الأساسية لأدم سميث ، وخلص إلى أن الإنتاج يجب أن يتوافق مع الاستهلاك ، وأن الإنتاج يتحدد مع الدخل ، ورأى أن الأزمة بسبب اختلال هذه النسبة ، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج وتفاقم حالة العمال المأجورين ، وشدد أيضا على أن التوسع في الإنتاج ، يصطدم بلا حدود يمكن التغلب عليها ، لأن تناقص استهلاك الجماهير , سوف يقلل من إمكانية تصريف الإنتاج والحد من الرأسماليين يمكن تحقيق الأرباح.

ويبدو أن هذه النظرية قد حاولت تقديم تفسير صحيح للأزمة ، ولكن لم يتم استكشاف أسباب انخفاض الأجور وأسباب سوء توزيع الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى الأزمة.

المطلب الثاني: تفسير كارل ماركس

الأزمات المالية الاقتصادية حسب ماركس هي أزمات فائض إنتاج ، نشأت في ظروف نمطية لا يتكرر الإنتاج الرأسمالي فقط في ظلها ، وتكمن أسباب الأزمة في طبيعة هذا الأسلوب في الإنتاج الذي يتحدد وفق القوانين والتناقضات المميزة له. ، والأزمات الاقتصادية حسب وجهة النظر الماركسية عدة أزمات لا مفر منها ، وهي أزمات اجتماعية بقدر ما هي تغيرات اقتصادية وهيكلية وبطالة ، وان هذه الأزمات هي ظواهر متكررة بشكل دوري تؤدي إلى حد ما في الاقتصاد الرأسمالي وتسمى الفترة بين الأزمة الاقتصادية والدورة الصناعية الأخرى (البلاوي ، 2009).

¹¹ آدم سميث، إيمون باتلر، ترجمة علي الحارس، مراجعة إيمان عبد الغني نجم، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الثانية 2014

وتتكون هذه الدورة من أربع مراحل هي الأزمة والركود والانتعاش والنهوض ، وبدأت الأزمة تقليديا في التجارة حيث أن حجم السلع المكسدة يزيد من تصريف زيادة الإنتاج ، وتدرجيا تكس البضائع إلى نقطة انكماش الإنتاج.

والإشارة الى إن انكماش الإنتاج هو أزمة الإقراض السلعي ، وهو ما ينعكس في إفلاس تجار الجملة والتجزئة ، ونقص السيولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ، ويظهر في البورصة انخفاض أسعار الأسهم مع انخفاض العوائد وارتفاع معدلات الفوائد ، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع موجة الإفلاس.(اغلب الحلول آنية مرتبطة بالوضع الاقتصادي والسياسي ضمن فترة الأزمة ولذلك تختلف المعالجات بحسب فترة الأزمة).

استعار ماركس قانون انحياز معدل الربح من جون ستيوارت ميل في مناقشته للربح المنخفض إلى الحد الأقصى من أجل شرح حالة الفائض في الإنتاج الذي يؤدي إلى الأزمات ، في النظام الرأسمالي يتلقى العمال أجورًا أقل من الجهد المبذول في العمل و أقل من قيمة المنتج ، وذهب هذا الربح الى تغطية الاستثمار الأولي في أعمال الإنتاج. وعندما يعد المرء نشاطًا اقتصاديًا طويل الأجل شائعًا لجميع الأعمال الإنتاجية الناجحة ، فمن الواضح أن جزءًا بسيطًا من المال (في شكل أجور) يذهب عادةً إلى مجموعة صغيرة من الأشخاص (العمال) الذين يسمحون لهم بشراء جزء من تم إنتاج السلع ولم يتم إنتاج كل هذه السلع. فضلاً عن ان التوسع في أعمال الإنتاج في سياق المنافسة في الأسواق يؤدي إلى وفرة في السلع وانخفاض عام في أسعارها، مما يؤدي إلى تفاقم اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض (هاجر & ثابت، 2018).¹²

¹²ياسكو ، جاي (2012). العاصمة: *In Manga!* . كتب ريشة حمراء . رقم 4-19-926958-1-978-ISBN. مؤرشفة من الأصلي في 25 فبراير 2016 . تم الاسترجاع 25 فبراير 2016

المطلب الثالث: تفسير كينز وفريدمان

أحد أشهر تحليلات كينز للأزمة المالية لعام 1929 هو أن الاستثمار عملية غير مستقرة مدفوعة في الأصل بروح حيوانية ، وهذا يعني أن المستثمرين عادة ما يتبعون حب بعضهم البعض بدون معرفة مايجرى مثل قطيع من الماشية ، أي غير عقلائي أو غير راشدين ، يقود هذا النوع إلى اتخاذ قرارات لزيادة الطلب على الأصول ، ومن ثم فأن أسعارها المرتفعة قد لا يكون لها علاقة به. عندما تكون أساسيات السوق منخفضة وما يعرف بالفقاعة ، تنفجر الفقاعة في الأسعار ، يتسابق المستثمرون لبيع الأصول قبل

أن تنخفض أسعارها أكثر ، ويقودون الزيادة في العرض إلى سرعة انخفاض الأسعار ، وهكذا تبدأ الودائع البنكية ثم القروض وما وراءها تنخفض الاستثمارات وينخفض الاستهلاك ثم ينكمش الطلب العام ثم تبدأ البطالة.

اقترح كينز تدخلاً حكومياً لزيادة الإنفاق من خلال السياسة المالية لتنشيط الطلب العام.

قدم ميلتون فريدمان وأنا شوارتز دليلاً على أن انهيار سوق الأسهم لم يكن سبب الكساد الكبير عام 1929 ، بل كان سبب عدم استقرار النظام المؤسسي النقدي.

لم يتعارض مع وجهة نظر كينز حول الفقاعة لأن التاريخ الاقتصادي يعلمنا أن الاستثمارات ليست العقلانية تحدث من وقت لآخر ، لكن المشكلة تكمن في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي ارتكب خطأ فادحاً باتباعه سياسة نقدية انكماشية تتعارض مع الأهداف. التي من أجلها أسس توفير السيولة الكافية لتحقيق الاستقرار المالي ، حيث أنها رفعت سعر الفائدة على القروض للبنوك التجارية ، وهو ما تسبب في الركود وان ارتفاع أسعار الفائدة كان له تأثير سلبي في الاستثمار الخاص.

المطلب الرابع: التفسيرات الحديثة

في العصر الحديث ، ومع تكرار الأزمات ، ظهرت تفسيرات جديدة للأزمات المالية ، أبرزها نظرية

هيمن مينسكي ونماذج رياضية:

1- هيمن مينسكي

اقترح "Heiman Philip Minsky" أن التفسير ما بعد الكينزي للأزمات الاقتصادية أكثر صلة بالاقتصاد المغلق ، والنظرية القائلة بأن الهشاشة المالية (عدم الاستقرار) هي سمة نموذجية لأي اقتصاد رأسمالي ، وهذا الضعف الشديد يؤدي إلى مخاطر حدوث الأزمات المالية.

يرى مينسكي أن مستويات الهشاشة المالية تتحرك جنباً إلى جنب مع دورة الأعمال ، وبعد فترة من الركود ، فقدت العديد من الشركات تمويل واختارت مبدأ الحيلة (منع الخسارة) لأنها الطريقة الأكثر أماناً التي يتم تحديدها في طريقة التمويل هذا الاحتياطي المالي (Wolfson, 2002).

ومع تطور الاقتصاد وتوقع ارتفاع الأرباح ، الشركات تميل إلى الافتراض. و يعرف "مينسكي" هذا الأسلوب في التمويل بتمويل المضاربة، فأهم يعرفون أن الأرباح لن تغطي دائماً كل اهتمامهم، ومع ذلك تعتقد الشركات بأن الأرباح سترتفع وسوف تتمكن من سداد القروض في نهاية المطاف دون أية خسائر ويؤدي المزيد من القروض إلى زيادة في الاستثمارات والتطور بشكل أكبر، مما يجعل المقرضين يسترجعون كل المال الذي أقرضوه وبالتالي فهم على استعداد لإقراض الشركات الاستثمارية دون ضمانات في نجاح استثماراتهم.¹³

في حين يعرف المقرضون أنه هناك مشاكل في سداد القروض لتلك الشركات ومع ذلك فأهم يعتقدون أن هذه الشركات ستعيد التمويل من أماكن أخرى مع ارتفاع الأرباح المتوقعة، و هذا الأسلوب من التمويل يعرفه "مينسكي" بتمويل كارلو بونزي. وبهذه الطريقة يكون الاقتصاد قد اضطلع بتمويل محفوف بمخاطر أكثر ، والآن هو عبارة عن مسألة وقت قبل أن تتخلف شركات التمويل عن سداد الدين، والمقرضون يفهمون ان الخطر الحقيقي في الاقتصاد يتوقف علي منح الائتمان بكل سهولة. ويصبح

إعادة التمويل من المستحيل للعديد من الشركات. و اذا لم تدخل أموال جديدة إلى الاقتصاد للسماح بعملية إعادة التمويل فسوف تبدأ أزمة اقتصادية جديدة (رشام, & كهينة،2013).

2- نماذج الأزمات المالية

استخدمت المناهج الرياضية والقياسية لتفسير الأزمات المالية. حيث استخدمت النماذج الأولى لشرح أزمات العملات التي تنطوي على استقرار سعر الصرف المستقر لفترة طويلة من الزمن ، ولكنها ستتهار فجأة في سيل من مبيعات العملات استجابة للتدهور الملائم للحكومة للتمويل أو الظروف الاقتصادية المحتملة.

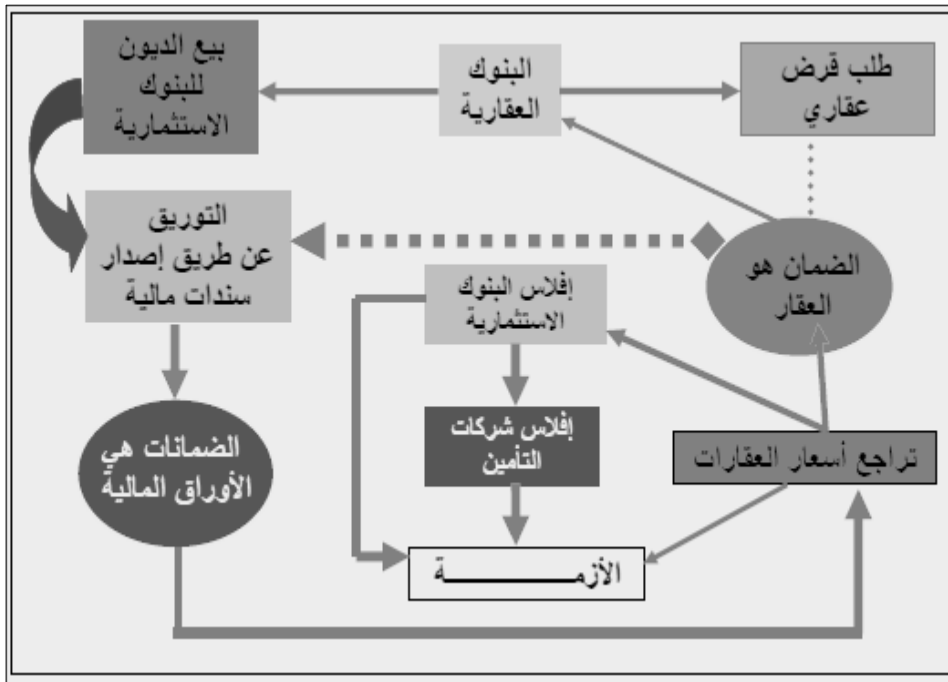
¹³ الركود التضخمي .. ما هو وما مدى خطورته وما الذي حدث في السبعينيات؟"، أرقام، مؤرشف من الأصل في 18 أغسطس 2020، اطلع عليه بتاريخ 13 أغسطس 2021.

وفقاً لهذا النموذج ، تحدث الأزمات نتيجة التفاعل الإيجابي بين قرارات المشاركين في السوق واستجاباتهم يعني الإجراء الإيجابي أنه قد تكون هناك تغييرات جذرية في قيم الأصول في استجابتها للتغيرات الصغيرة في الأساسيات الاقتصادية وما يسمى بتفسير الأزمة وفقاً لهذا بنماذج الجيل الأول.

هناك من يعتقد أن الأزمات تحدث نتيجة تصرفات وتوقعات المضاربين الذاتية ، وهذا يتضح بسحب المدخرين أموالهم من البنوك لأنهم يعتقدون ان يقوم الآخرون بسحب أموالهم ايضاً. بالنسبة لأزمة العملة يقرر المضاربون مهاجمة العملة اعتماداً على ما يتوقعه المضاربون الآخرون وتسمى هذه النماذج نماذج الجيل الثاني.

تُعرف نماذج الجيل الثالث أيضاً بالنماذج المشتركة بين الأجيال حيث تجمع هذه النماذج بين الجيل الأول والجيل الثاني ، حيث تتميز بنقص المعلومات في الأسواق المالية وهشاشة النظام المصرفي وتأخذ بعين الاعتبار أيضاً حالة البنوك بوصفها عنصراً في تفسير الأزمة ، وبرز هذا الجيل بعد أزمة جنوب شرق آسيا وعدم قدرة نماذج الجيل الأول والثاني على تفسيرها (هيثم & عمار، 2016).

ولمزيد من التوضيح حول مراحل سير الأزمة المالية العالمية التي يعيشها الاقتصاد العالمي، نوردها في المخطط الآتي:



المصدر: رشام, & كهينة. (2013).

علمتنا الأزمة ثلاثة دروس ، ولكن هذه الدروس كانت موجودة حتى قبل عام 2008: التمويل أساسي لنتائج الأقتصاد الكلي. يمكن أن تكون التوازنات المتعددة بالغة الأهمية في ظل الظروف العصبية ؛ والأقتصاد السياسي للمسائل السياسية. كانت العمليات التي من شأنها التعجيل بسقوط بنك ليمان براذرز وإثارة الأزمة تعمل بالفعل قبل عقود من الزمن في آسيا وأمريكا اللاتينية. بل كانت هناك تحذيرات بشأن صعود المشاعر المناهضة للعملة إذا كان أولئك الذين خسروا لديهم القومية فقط يلجأون إليها.

كما سلطت الأزمة الضوء على ثلاث معضلات ، نقدية ومالية وسياسية. تفترض "الثلاثية" النقدية الكلاسيكية (كلمة صاغها فريدمان) أن البلدان تواجه مقايضة بين أهداف استقرار سعر الصرف ، وحركة رأس المال الحر ، والسياسة النقدية المستقلة. إذا اختار بلد ما استقرار سعر الصرف وحرية تنقل رأس المال ، فيجب عليه التخلي عن استقلالية السياسة النقدية ؛ على العكس من ذلك ، فإن السياسة النقدية المستقلة في ظل وجود تدفقات رأس المال الحرة ممكنة من خلال مرونة سعر الصرف. ارتفاع تدفقات رأس المال عبر الحدود على مدى العقود القليلة الماضية ، ودورات الازدهار والكساد المتكررة في تدفقات رأس المال ،

من وجهة نظر بديلة ، فإن التداخيات المالية العابرة للحدود متشابهة بالنسبة لبلدان سعر الصرف الثابت والمرن ، مما يعني عدم ملاءمة نظام سعر الصرف ، ومقايضة ثنائية الاتجاه بين حركة رأس المال والاستقلال النقدي .

وفقاً لهذه الحجة ، بغض النظر عن نظام العملة ، لا يمكن للاستقلالية النقدية عزل البلدان ،
لذا فهي بحاجة إلى استخدام سياسات احترازية كلية ، أو في حالة فشل ذلك ، ضوابط رأس المال.

ومع ذلك ، هناك أدلة قوية من استجابة مجموعة من المتغيرات المالية المحلية للظروف المالية العالمية
عبر أنظمة أسعار الصرف في 43 من اقتصادات الأسواق الناشئة على أن الأسعار المتغيرة توفر درجة من
العزل حتى من الصدمات المالية الأجنبية. وعلى وجه الخصوص ، نجحت مرونة سعر الصرف في إضعاف
حجم التحول عبر الحدود إلى نمو الائتمان المحلي ، وأسعار العقارات ، ورافعة القطاع المالي. تنتقل صدمات
تجنب المخاطرة العالمية للمستثمرين بقوة أكبر من خلال التدفقات عبر الحدود عندما يكون لدى البلدان
المتلقية أنظمة أسعار صرف غير مرنة نسبياً ، واكتسبت معظم الاقتصادات الناشئة التي اختارت حلاً
للمعضلة النقدية الثلاثية بناءً على مرونة سعر الصرف.

ومع ذلك ، فإن المشكلة الأكبر هي الصعوبة المتزايدة للسياسة المالية الفعالة في الاقتصاد المفتوح:
Schoenmaker أو الثلاثية المالية: الاستقرار المالي والتكامل المالي والسياسات المالية الوطنية غير
المتوافقة في الوقت نفسه.

على سبيل المثال ، القواعد الصارمة بشأن الإقراض الثانوي ليس لها تأثير يذكر إذا استمرت
البنوك الأجنبية في إقراض هؤلاء الأفراد. تمثلت إحدى الاستجابات في زيادة استخدام السياسة الاحترازية
الكلية ، ولكن هذه ليست الإجابة الكاملة ، وهناك تحركات لتحسين التنظيم الدولي فضلاً عن المزيد من
التساؤل عن فوائد تحركات رأس المال الدولية والمزيد من الانفتاح على التفكير في التدابير التي تستهدف
تدفقات رأس المال.

هذه التدفقات هي جزء لا يتجزأ من التوازن المتعدد. في حين ركزت الأدبيات الكلاسيكية على تخافت البنوك أو أزمات العملات ، فإن الأزمة الآسيوية في الثمانينيات سلطت الضوء على الأزمات "المزدوجة" ، البنوك فضلاً عن العملة. لكن التوازنات المتعددة ليست مجرد مرض في الأسواق الناشئة.

أظهرت أزمة عام 2008 أهمية ليس عمليات سحب البنوك ، بل أهمية هروب تمويل الجملة قصير الأجل من غير البنوك. أظهرت أزمة منطقة اليورو كيف يمكن أن تخضع الديون السيادية أيضاً لتوازنات متعددة وأهمية حلقات التغذية الراجعة والخطية وغير ذلك من الظواهر المعقدة. يتطلب الاستقرار المالي سيادة قوية مالياً ، ويمكن أن يؤدي الضعف السيادي إلى تقويض الثقة في شبكة الأمان المالي. قد يؤدي ضعف النظام المصرفي أو المالي إلى دعم الحكومة ، ولكن إذا شعرت الأسواق أن المالية الحكومية أضعف من أن تتحمل العبء الإضافي ، فسوف ترتفع أسعار الفائدة ، مما يجعل العبء أثقل ويؤدي إلى مخاوف بشأن الديون السيادية. التحولات المفاجئة التي يثيرها هذا بين التوازن هو تأثير غير خطي بدرجة عالية لا يمكن استيعابها في نماذج الاقتصاد الكلي الخطية.

تتضح "حلقة الهلاك" بين الضعف المالي والهشاشة المالية من خلال ثلاث مشاكل: الضعف المالي يفاقم الركود لأن تدخلات الحكومة تفتقر إلى الوسائل الكافية. ويؤدي الركود إلى تفاقم الوضع المالي ، كما تزيد الموارد المستخدمة في أية تدخلات من تقليص الحيز المالي للاستجابة للأزمات المستقبلية ؛ والركود الاقتصادي له آثار تخلفية - يستمر تأثير الأزمة في الإنتاجية لسنوات عديدة بعد انتهاء الأزمة (منظمة التعاون، 2018).

كما أن للأزمة تأثيرات سياسية ، متأثرة بحقيقة أن متوسط الدخل الحقيقي قد نما ببطء أو ركود ، وازداد التفاوت في الدخل والثروة في عدد من البلدان (على الرغم من أن هذه الاتجاهات تسبق الأزمة). في حين أن هناك مناقشة حول ما إذا كان خلع الوظيفة وتراجع التصنيع؛ والانقسامات بين العمال ذوي المهارات العالية والمنخفضة ، والمناطق الحضرية والريفية ، والعمال المتنقلين وغير المتنقلين ترجع في المقام الأول إلى العولمة أو التكنولوجيا أو السياسات ، فمن الواضح أن هذه التطورات أثارت الاستياء ضد النخب التقليدية و "الخبراء" ، و القوة السياسية المستمرة للمصالح المالية ، التي تتجلى في مختلف الحركات الشعبية والقومية.

يمكن ترجمة هذا الاستياء إلى عداوة ضد اقتصادات البلدان الناشئة والنامية ، التي يفوق نموها نمو الاقتصادات المتقدمة. هذا هو أحد العوامل التي تجعل التعاون العالمي أكثر صعوبة .

تطلب "النقطة المثالية" التي يمكن أن يتعايش فيها الثلاثة إطارًا شاملاً للسياسة بحيث يستفيد معظم الناس من العولمة ، حتى لو استمر عدم المساواة (كما كان الحال في العديد من اقتصادات البلدان الناشئة والنامية). لكن تصميم وتنفيذ مثل هذا الإطار أمر داخلي لاختيارات الناخبين ، وليس هناك ما يضمن اختيارهم له.

ومن المفارقات إلى حد ما ، أنه من خلال مساعدة الاقتصادات الناشئة على النجاح ومن ثم تقليل الأهمية النسبية للاقتصادات المتقدمة ، فقد هددت العولمة استدامتها ومستقبل التعاون متعدد الأطراف. التحدي الذي يواجه الاقتصاديين هو العثور على أفضل السياسات في مواجهة التحول الهيكلية في الماضي والمستقبل وإقناع الجمهور والسياسيين بتبنيها. تبقى الدقة العلمية ضرورية ، لكنها لم تعد كافية.

في عام 1924 ، وهي فترة مضطربة أخرى ، عبر كينز عن وضعها على هذا النحو: يجب أن يكون الاقتصادي "منعزلاً وغير قابل للفساد كفنان ، ولكن في بعض الأحيان قريب من الأرض مثل السياسي" (منظمة التعاون ، 2018).

● ماذا تعلمنا التاريخ عن نظريات الأزمات؟

سُهلّت التنمية والنمو الاقتصاديّين في القرنين الماضيين من خلال استقرار الأنظمة النقدية والمالية ، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى قيام البنوك المركزية بتطوير أدوات السياسة العامة لتوفير الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. يشمل استقرار الاقتصاد الكلي استقرار مستوى الأسعار (انخفاض التضخم اليوم) ؛ التقلبات المحدودة في الاقتصاد الحقيقي (تمهيد دورة الأعمال) والاستقرار المالي. تقليدياً ، كان الاستقرار المالي يعني منع الأزمات المالية وإدارتها ، ولكن في الآونة الأخيرة أصبح يعني تجنب المخاطر النظامية (الاختلالات) وخاصة انتعاش أسعار الأصول والكساد الذي يحركه الائتمان والذي يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية. منذ الأزمة المالية العالمية (منظمة التعاون ، 2018).

الإجماع بين الاقتصاديّين وصانعي السياسات هو أن طفرات أسعار الأصول المدفوعة بالائتمان هي السبب الرئيس للأزمات المالية الخطيرة. يمكن اختبار وجود مثل هذا الارتباط أولاً عن طريق مسح التطور المشترك للسياسة النقدية والاستقرار المالي والأدلة التاريخية على حدوث الأزمات المالية وتكاليفها ومحدداتها ؛ ثم النظر في الأدلة التاريخية التجريبية على العلاقات بين طفرات الائتمان ، وارتفاع أسعار الأصول والأزمات المالية الخطيرة. سيساعد هذا في الإجابة عن السؤال حول ما إذا كانت الأزمات المالية الخطيرتان اللتان ارتبطتا بطفرات وانخفاضات أسعار الأصول المدفوعة بالائتمان ، وهما "الانكماش الكبير" في الفترة من

1929 إلى 1933 ، والأزمة المالية العامة ، يجب أن يكونا أساسًا للتغيرات الدائمة في البيئة النقدية والمالية .

لتوفير بعض المنظور التجريبي ، لمعرفة ما إذا كانت الطفرات الائتمانية المرتبطة بالأزمات المصرفية تبلغ ذروتها قليلاً قبل الأزمات المصرفية أو تتزامن معها. إذا حدثت حالات انهيار طفرة الأسهم وازدهار أسعار المساكن المرتبطة بالأزمات المصرفية قبل مدة وجيزة أو تزامنت مع أزمات مصرفية خطيرة ؛ وتحديد العلاقة بين هذه الأنواع من الأحداث والأزمات المصرفية المصاحبة للركود الشديد.

يشير تقرير (NBER، 2017) إلى أن الازدهار الائتماني الذي تسبب في حدوث أزمات كبيرة مثل الانكماش الكبير أو الأزمة المالية العالمية نادرة جداً - مرة واحدة تقريباً كل 50 عامًا - وأن طفرات الائتمان ليست مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطفرات أسعار الأصول. كانت طفرات أسعار الأصول المدفوعة بالائتمان مهمة في عدد قليل من الأزمات الكبيرة قبل الحرب العالمية الثانية ولكن ليس الغالبية. ومع ذلك ، فقد عاد عدم الاستقرار المالي مع عودة العوامة المالية منذ انهيار بريتون وودز وتحرير القطاعات المالية المحلية.

منذ سبعينيات القرن الماضي ، سمحت الابتكارات المالية الكبرى للبنوك بتمويل نفسها في الأسواق المالية وعدم الاضطرار إلى الاعتماد على الودائع. وقد سمح ذلك للائتمان المصرفي بالنمو بوتيرة أسرع من المعروض النقدي ، وزاد من الرافعة المالية ، وربما كان عاملاً رئيساً أدى إلى طفرات أسعار الأصول والأزمات المالية المحتملة منذ الثمانينيات.

فضلاً عن ذلك ، أدى الابتكار المالي ، الذي أصبح ممكناً بفضل نمو النظرية المالية والابتكار المالي ، إلى نمو الوسطاء الماليين غير المصرفيين (بنوك الظل) خارج الشبكات الإشرافية والتنظيمية التقليدية. أدت هذه الابتكارات في كل من القطاع المصرفي التقليدي وقطاع الظل المصرفي إلى زيادة كل من الرفعة المالية والسيولة في النظام المالي. وقد أدى ذلك إلى خلق مصدر جديد للمخاطر النظامية التي يمكن أن تزيد من عدم الاستقرار المالي.

فضلاً عن ان خسائر الإنتاج في المدة منذ عام 1997 أكبر بكثير مما كانت عليه في مدة ما قبل عام 1914 على الرغم من الاعتماد المتزايد اليوم على سياسات الملاذ الأخير للإقراض والسياسات الأخرى المصممة لمعالجة إخفاقات السوق المرتبطة بالصدمات المالية. ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن تأمين الودائع وشبكة أمان القطاع المالي خلقت في السنوات الأخيرة ضمانات للنظام المالي حولت الذعر المصرفي إلى أزمات مالية تم حلها مالياً وأصبح حلها أكثر تكلفة بشكل متزايد. ولذلك كانت المخاطر المرتبطة بالأنزمات المالية أكبر ، مما يعزز ضرورة قيام السلطات النقدية بمنعها (منظمة التعاون، 2018).

إن الهوس بالاستقرار المالي (والاستخدام المتزايد لأدوات السياسة الاحترازية الكلية و "الميل ضد الريح" باستخدام أدوات السياسة النقدية لتفادي الاختلالات) يزيد من مخاطر تكرار أخطاء الثلاثينيات وإنشاء نظام مالي جديد. القمع الذي سيكون له أيضاً عواقب غير مقصودة.

يجب أن يوضع في الاعتبار التشابه مع السياسات المصممة لقمع الكوارث الطبيعية ، ولا سيما المفاضلة بين الكفاءة والمرونة. قد يبدو إطفاء كل حريق صغير في الغابة كإجراء احترازي مفيد ، لكنه

يسمح للشجيرات بالتكاثر ، مما يضيف وقودًا محتملاً للحرائق المستقبلية ، تمامًا كما يشجع التقلب المثبط

في الأسواق المالية على المخاطرة ويزيد من فرص حدوث أزمة.¹⁴

يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من السجل التاريخي خلال مدة الاعتدال الكبير في أنه اذا اتبعت أربعة مبادئ رئيسية ، يمكن أن يكون نظام السياسة النقدية المستقر متوافقًا مع الاستقرار المالي: استقرار الأسعار (المصدقية بالنسبة للتضخم المنخفض) ؛ الاستقرار الكلي الحقيقي (على سبيل المثال ، استهداف التضخم المرن) ؛ مُقرض ذو مصداقية قائم على القواعد والملاذ الأخير ، والرقابة المالية السليمة والهيكلة التنظيمي والمصرفي. كندا ، التي اتبعت هذه المبادئ ، تجنبت الأزمات المصرفية تمامًا.

احتوت الأزمة المالية العالمية والركود العظيم من خلال سياسات نقدية ومالية فعالة وتمديد غير تقليدي لمقرض الملاذ الأخير من الاحتياطي الفيدرالي والسلطات الأخرى التي تعلمت دروس الثلاثينيات. ومع ذلك ، مثل الثلاثينيات ، تم أُلقي اللوم على GFC على البنوك والنظام المالي ، وقد أدى ذلك إلى إنشاء نظام جديد للتنظيم المالي ورفع تفويض الاستقرار المالي إلى الأهمية القصوى. فضلاً عن القمع المالي ، فإن اعتماد العديد من أدوات التنظيم التحوطي الكلي التي اقترحت قد يعيد خلق مشاكل استخدام هذه الأدوات في الماضي.¹⁵

العديد من هذه السياسات التحوطية الكلية كانت في الواقع سياسات ائتمانية أو سياسات مالية أشركت السلطات النقدية بشكل كبير في اختيار الفائزين والخاسرين بشكل غير فعال والتأثير في تخصيص الموارد. كما أنها أضرت باستقلال البنك المركزي لأن هذه السياسات انحرفت عن صلاحياتها وفتحت المجال للتدقيق والنقد من الهيئة التشريعية. معرفة التاريخ مهم. إن اتخاذ قرارات مهمة لتغيير النظام على الأزمة

الأخيرة يتجاهل عدم تجانس الأزمات. يعلمنا التاريخ أهمية إعادة تعلم تفاصيل أحداث الماضي التي غالبًا ما تحتوي على أدلة مهمة ومنسية منذ زمن طويل للمساعدة في فهمنا للأزمة الحالية.

¹⁴ ب ج تيمين ، ب. 2010. الركود الكبير والكساد العظيم . ديدالوس ، 139 (4) ، 24-115.

11 ص،¹⁵ Elgar Publishing ISBN 9781843763352 ، راندال إي باركر (2003) ، تأملات في الكساد الكبير

الخاتمة

في هذا الفصل تكلمنا عن أساسيات الأزمات المالية وأسبابها ومنها أزمة ٢٠٠٨ المالية وكانت من الأسباب المسببة للازمات العالمية المالية هي انخفاض اسعار الفائدة ورفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية وكذلك نقص وانعدام الرقابة والاشراف الكافي على المؤسسات المالية وبحثنا أيضا في النظريات المفسرة للازمات المالية ومن اهم هذه النظريات نظرية التفسير الكلاسيكي ونظرية كارل ماركس وكنز وفريدمان وغيرها من التفسيرات الحديثة وكل منها بحث في جانب معين من الأسباب المسببة للازمات المالية العالمية.

الفصل الثالث

الأزمة المالية العالمية المراحل والتداعيات والتدابير وأزمة كوفيد -19 وتداعياتها الاقتصادية

التمهيد

ان الاقتصاد العالمي دخل في حالة من الركود الشديد وان الانكماش سيكون مفاجئاً وحاداً بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد والمتوقعة ان تكون الاثار المترتب عنها لعقود قادمة .

وكانت معظم التوقعات الاقتصادية لعام 2020 تتنبأ بسنة من النمو الثابت ان لم يكن بالنمو المتزايد وكانت هناك اسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة ومن ثم جاء تفشي الفيروس التاجي وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد المالية العالمي ، وان الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببه الفيروس التاجي الجديد مدمر بشكل كبير ولاسيما في مجال الصناعة والسفر وهو مؤشر للخسارة التي ضربت القطاعات الاقتصادية ولكن لم يكن من السهل اعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انهاء الازمة وان يعاني الاقتصاد وسيبدأ عندما يستطيع مسؤولوا الصحة ان يؤكدوا للناس انه تم احتواء الفايروس وهذا التعافي لم يكون فورياً بل سيكون سريعاً.

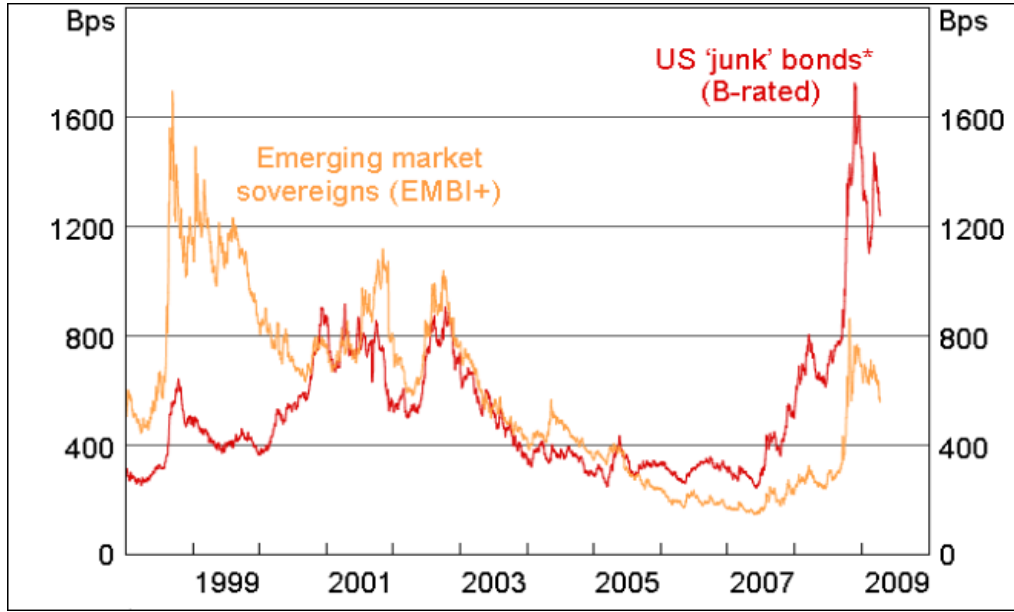
المطلب الأول: المراحل المسببة للازمة العالمية

كما هو الحال مع أي حدث كبير في أي مجال من مجالات المسعى البشري ، فإنه لا يتعلق أبدا بشيء واحد فقط. وكانت هناك أسباب كثيرة للأزمة المالية ، بعضها حديث العهد وبعضها قديم العهد. ربما كان المحرك الأساسي للأزمة هو الدورة المتأصلة في علم النفس البشري حول تصورات المخاطر. عندما تكون الأوقات جيدة ، تتضاءل تصورات المخاطر. يبدأ الناس في إقناع أنفسهم بأن الأوقات الجيدة

ستستمر إلى الأبد. ثم ، عندما تتحول الدورة ، يزداد النفور من المخاطر مرة أخرى ، وغالبا ما يتجاوز المستويات الطبيعية ، ناهيك عن تلك التي شوهدت خلال مدة الازدهار.

يمكننا أن نرى في الرسم البياني (1.3) كيف ان المستثمرين إدراكوا المخاطر التي تغيرت في السنوات التي سبقت الأزمة. ضاقت العوائد على سندات الأسواق الناشئة أو الشركات الأمريكية في الطرف الأكثر خطورة من الطيف مقارنة بتلك الموجودة على السندات الحكومية الأمريكية والأوراق المالية الأخرى التي ينظر إليها على أنها آمنة للغاية. وفي الآونة الأخيرة ، اتسعت هذه الهوامش بشكل كبير ، حيث أصبح المستثمرون أكثر نفورا من المخاطر ، وتحول "البحث عن العائد" إلى "رحلة إلى بر الأمان".¹⁶

يتم تضخيم آثار دورة الازدهار والكساد هذه في علم النفس عندما يستخدم المستثمرون الرافعة المالية. الاقتراض لشراء الأصول مربحة عندما ترتفع أسعار الأصول ، لأن كل الاتجاه الصعودي وراء تكاليف الفائدة يذهب إلى المستثمر ، وليس المقرض. ولكن عندما تكون الأوقات سيئة وتراجع تقييمات الأصول ، يتم تضخيم خسائر المستثمرين من خلال الرافعة المالية (الببلاوي،2009).

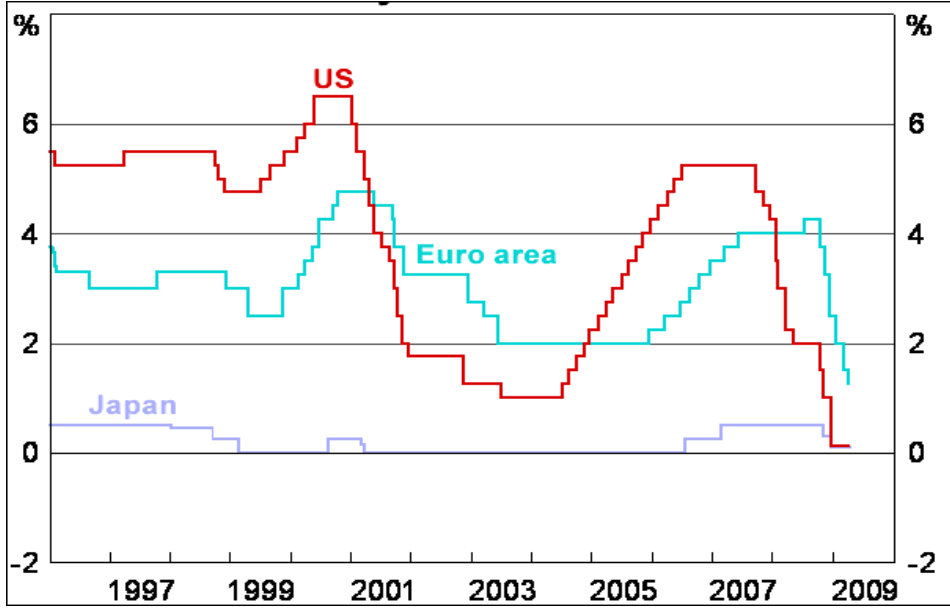


الشكل 1.3 تطور أنتشار السندات الحكومية الأمريكية) استحقاق 10-7

Source: Bloomberg market 2009

وكان العنصر الثاني الذي تزامن مع تصورات انخفاض المخاطر هو انخفاض مستوى أسعار الفائدة في أوائل هذا العقد. وفي النهاية القصيرة ، وصلت أسعار الفائدة على السياسات في الاقتصادات الرئيسة إلى مستويات كانت منخفضة بشكل غير عادي مقارنة بالتاريخ ، كما هو مبين في الرسم البياني (2.3).

¹⁶ بول كروغمان ، مدونة (14 ديسمبر 2009) ، " Friedman ، Samuelson ، and monetary policy " ، اوقات نيويورك



شكل 2.3 سياسات أسعار الفائدة

Source: World Bank (2010)

وفي النهاية، كانت عائدات السندات في الاقتصادات الرئيسة منخفضة أيضا بشكل غير عادي خلال هذه المدة ، ظل هذا هو الحال ، حتى عندما بدأت معدلات السياسات في الارتفاع في عام 2004. في ذلك الوقت ، كان المستوى المنخفض للمعدلات الطويلة يعد محيرا إلى حد ما. ومع مرور الوقت ، توصل العديد من المراقبين إلى رأي مفاده أن الطلب القوي على المستثمرين بشكل غير عادي قد أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة الطويلة. وكان من بين هؤلاء المستثمرين البنوك المركزية والوكالات الحكومية الأخرى في الاقتصادات الناشئة والصناعية ، التي كانت تتراكم الاحتياطيات الأجنبية (تومي، 2009).

كان العديد من المراقبين قلقين بشأن الطريقة التي جعل بها المستوى المنخفض لأسعار الفائدة رافعة مالية أعلى جذابة للغاية. كانت ضغوط التضخم ضعيفة للغاية في ذلك الوقت ، لذلك لم يكن وضع الاقتصاد الكلي بالضرورة يبرر أسعار فائدة أعلى بكثير. كان هناك الكثير من النقاش ، داخل البنوك

المركزية وخارجها ، حول ما إذا كان ينبغي للسياسة النقدية أن تستجيب أيضا لمخاوف الاستقرار المالي . ولكن هناك أيضا اعتراف في العديد من الأوساط بأن أسعار الفائدة المنخفضة لم تكن – ولا ينبغي أن تكون – كافية لإحداث مثل هذه الأزمة بمفردها.

ويعد الافتقار إلى التنظيم المالي المناسب في بعض البلدان على نطاق واسع أحد الأسباب المهمة للأزمة. وقد حددت العديد من أوجه القصور في هذا المجال. وتشمل هذه الشروط ما يأتي : متطلبات رأس المال على المنتجات المالية المعقدة مثل التزامات الديون المضمونة ؛ واستخدام التصنيفات التي تقدمها وكالات التصنيف من القطاع الخاص في تنظيم المصارف ؛ والطريقة التي تنظم بها وكالات التصنيف الائتماني نفسها ؛ وهيكل ترتيبات الأجور وحوافز المخاطرة التي تنشئها. ولعل الأهم من ذلك هو أن العديد من البنوك النشطة دوليا فشلت في إدراك المخاطر التي تنطوي عليها بعض المنتجات والأسواق المالية أو إدارتها بشكل مناسب ، ولم يكن المنظمون يقومون بعمل أفضل على هذه الجبهة.

كان أحد القطاعات التي استفادت بشكل خاص من أسعار الفائدة المنخفضة طويلة الأجل هو سوق الرهن العقاري الأمريكي. أخذت الأسر الأمريكية تقليديا من الرهون العقارية ذات معدل ثابت، غالبا ما مضمونة من الشركات التي ترعاها الحكومة. مع انخفاض الأسعار ، تم اعيد تمويل الأسر بأعداد كبيرة ، لكن أعمال الإنشاء الإضافية هذه جفت بمجرد أن بدأت الأسعار في الارتفاع مرة أخرى. بدلا من تقليص أعمالهم ، تابع مقرضو الرهن العقاري الأمريكيون قطاعات أكثر خطورة في السوق. في ذلك الوقت ، كان هذا يعد تطورا إيجابيا ، لأنه كان يعتقد أنه سمح لعدد أكبر من الناس بأن يصبحوا أصحاب منازل. كانت المنتجات التي تتطلب وديعة منخفضة أو بدون إيداع ، أو بسعر فائدة تمهيدي منخفض

تعرف باسم "منتجات القدرة على تحمل التكاليف". وسمحت للأسر المعيشية بدفع أسعار المساكن المرتفعة جدا التي كان طلبها الأقوى (بوكروخ، 2013).

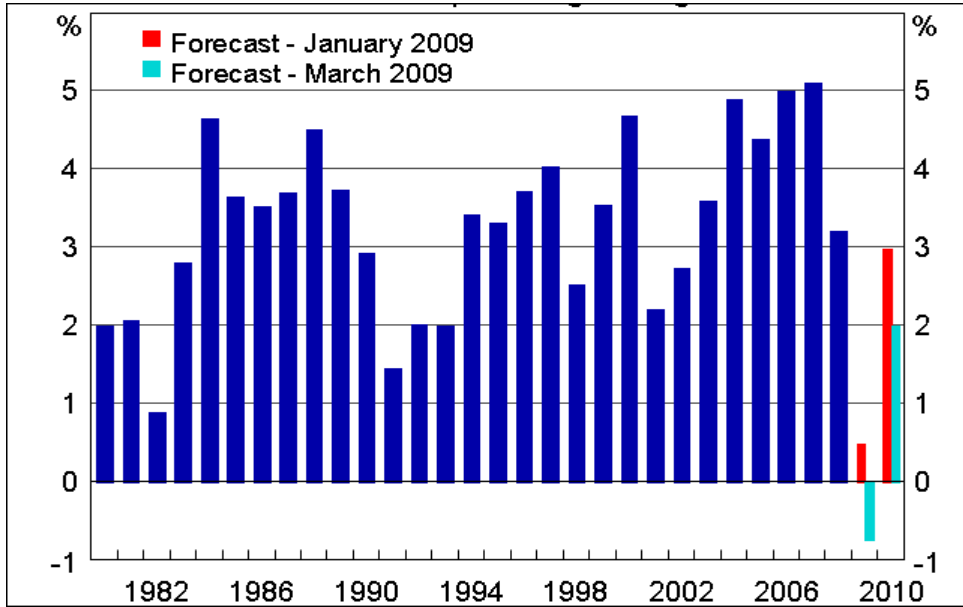
المطلب الثاني: تداعيات الازمة المالية العالمية (2008)

مع هذه الخلفية السابقة لاسباب الازمة العالمية ، أنتقل إلى تفاصيل تراكم التوترات التي اندلعت أخيرا مثل هذه الأزمة المالية. وكانت الرغبة في المخاطرة قوية لعدة سنوات ؛ وكان سعر هذا الخطر باهضاً؛ ونتيجة لذلك عندما يرتفع النفور من المخاطرة على هذا النحو ، يمكن أن تكون عواقب الاقتصاد الكلي شديدة.

حيث تم الاعتراف بأن الاقتصادات تعمل إلى حد كبير على الثقة. عندما لم تعد الشركات والمستهلكون يشعرون بالثقة ، فإنها تنسحب من الإنفاق. عندما البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لم تعد تشعر بالثقة ، فإنها تنسحب من الإقراض. المشاريع التي من المرجح أن تكون مربحة في الأوقات الجيدة فجأة تبدو مخاطرة وأقل جاذبية. قد يفسر تنظيم البنك وسلوكه كيف انتشرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة مصرفية. لكن آثار التجارة والثقة تفسر سبب تصاعد الأزمة المصرفية إلى مشكلة عالمية (الديراوي & سلمان، 2016).¹⁷

شهد تكتيف الأزمة الحالية في أعقاب فشل بنك ليمان في سبتمبر تدهور العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي. انكمش الإنتاج الصناعي بشكل حاد في معظم أنحاء العالم. وكانت أسعار السلع الأساسية مزدهرة في وقت سابق من العام ، ولكنها انخفضت انخفاضاً كبيراً قرب نهاية العام. كان هناك انكماش مفاجئ في حجم التجارة العالمية. في هذه البيئة ، كان على المتنبئين تقليص توقعاتهم لنمو الإنتاج

بشكل متكرر. وكما يبين الرسم البياني (3.3) ، يتوقع صندوق النقد الدولي الآن أن ينكمش الناتج العالمي في عام 2009. سيكون هذا أول انكماش سنوي في الإنتاج منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل.



شكل 3.3. الناتج المحلي الإجمالي العالمي للتغيير في النسبة المئوية السنوية

Source: World Bank (2010).

ويعني ضعف توقعات الاقتصاد الكلي العالمي أن المقترضين أصبحوا أكثر خطورة. من المحتمل أن يواجه البعض صعوبة أكبر في خدمة ديونهم. عادة ما ترتفع القروض المعدومة مقارنة بإجمالي الإقراض عندما تنخفض الاقتصادات ، ولن يكون الانكماش العالمي الحالي استثناء من هذا النمط. وفي البيئة الحالية ، يمكن أن يؤثر ذلك في ربحية القطاعات المصرفية الضعيفة بالفعل في الاقتصادات الرئيسية (الببلاوي، 2009).

المطلب الثالث: التدابير والأجراءات المضادة للازمة المالية العالمية

في هذه المرحلة ، يركز متخذ القرارات السياسية في جميع أنحاء العالم على حل المشاكل الفورية للنظام المصرفي (السبب وراء الاهتمام بالقطاع المصرفي كركيزة). كما تقدم الحكومات والمصارف المركزية حوافز للاقتصاد الكلي من خلال تيسير السياسات المالية والنقدية. إن استعادة صحة النظام المصرفي العالمي شرط أساسي لاستئناف عرض الائتمان والنشاط الاقتصادي. ولذلك يجب أن تكون الإصلاحات الطويلة الأجل أولوية.

في هذا السياق ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لاستعادة صحة النظام المالي أمر بالغ الأهمية. وقدمت حكومات البلدان الأكثر تضررا دعما كبيرا للمؤسسات والأسواق المالية ، لا سيما منذ انهيار بنك ليمان. وأتاح معظمها للبنوك إمكانية الحصول على التمويل من خلال ضمان إصدار سندات الدين على نطاق واسع ؛ وضخ بعضها رأس المال في المصارف ؛ وساعد عدد قليل منها المصارف على الحد من المخاطر في ميزانيتها العمومية (بوكروخ، 2013).

تباينت السياسات والإجراءات الدولية والحكومية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، حيث عمدت دول في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط إلى ضخ مليارات الدولارات لتأمين السيولة في أسواق المال، وشراء أسهم المؤسسات المالية الكبرى. يتناول هذا الجزء أبرز السياسات التي اتخذت لمواجهة تلك الأزمة من المؤسسات الدولية.

أولاً: صندوق النقد الدولي

اتبع صندوق النقد الدولي سياسة وقائية وإرشادية للاقتصاد الكلي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في مختلف الاقتصادات العالمية ، مع مراعاة الخبرات والقدرات المختلفة لمختلف البلدان على التعامل مع هذه السياسة والتحديات المختلفة لمختلف النظم المالية لهذه البلدان. ركزت هذه السياسة على الحد من المخاطر النظامية بمرور الوقت وعبر الاقتصادات المختلفة ، وخاصة تلك المتعلقة بالائتمان والسيولة ورأس المال. ويجوز لكل بلد أن يختار الأدوات المناسبة وفقاً لظروفه ونظم أسعار الصرف ونوع الأزمات التي قد يتعرض لها ، فضلاً عن درجة تنميته المالية والاقتصادية.

واستناداً إلى خبرة 49 بلداً ، تتمثل سياسة الصندوق في وضع مؤشرات للحد من المخاطر وتعزيز النظام المالي في مختلف الاقتصادات عن طريق وضع حد أقصى لمؤشرات معينة ، أهمها نسبة القروض إلى القيمة ، ونسبة الدين إلى الدخل ، وتحديد الحد الأقصى للائتمان ونمو الائتمان ، فضلاً عن متطلبات الاحتياطيات ورأس المال وفترات الاستحقاقات. ومن شأن هذه التدابير والسياسات أن تقلل من ضعف النظام المالي للدول إزاء الأزمات والصدمات المالية والاقتصادية المتوقعة.

كما ناقش صندوق النقد الدولي سياسة البلدان المتقدمة في مواجهة الأزمة المالية العالمية ، وهي تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات عالية وفترات طويلة ، واعتماد سياسات وتدابير لتحفيز اقتصاداتها ، مثل توفير السيولة في الأسواق ، وشراء الأوراق المالية طويلة الأجل للقطاع العام ، وضخ السيولة بالعملة الأجنبية لمواجهة النقص الحاد (هيثم & عمار، 2016).

وأهم السياسات والتدابير المقترحة هي تعزيز التنظيم والرقابة على القطاع المالي لتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات، ودعم الإقراض بشروط ميسرة للبلدان الفقيرة ، ودعوة المانحين إلى زيادة تبرعاتهم ، وحث الصندوق على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء للاستجابة للأزمة وتحسين تحليل المخاطر .

بعد دراسة استقصائية أجراها صندوق النقد الدولي بعد الأزمة شملت 126 دولة عضوا في صندوق النقد الدولي. وكان الهدف من الدراسة الاستقصائية هو تحديد الاختلافات الاقتصادية بين البلدان النامية ومدى تعرضها للأزمة. وخلص صندوق النقد الدولي إلى أن تمويل الديون من أجل التنمية ، واعتماد أسعار صرف غير مرنة ، وتركيز صادرات السلع الصناعية إلى أسواق البلدان الصناعية ، وضعف الإشراف على المصارف ، أكثر عرضة من غيرها للأزمة العالمية. وتجدد الإشارة إلى أن الصندوق لم يتنبأ بالأزمة قبل وقوعها ولم يقدم مؤشرات أو اقتراحات لتفاديها.

ثانياً: نشأة الخدمات المصرفية الإسلامية

عقدت لجنة التنمية بالتعاون مع البنك الدولي ، اجتماعها في أبريل 2010 في واشنطن العاصمة ، استجابت مجموعة البنك الدولي للأزمة من خلال زيادة الدعم تصل إلى 100 مليار دولار لمساعدة الفقراء في العديد من البلدان والدعم من صندوق النقد الدولي تصل إلى 175 مليار دولار ، وشجعت الإجراءات التي اتخذها البنك الدولي لمساعدة الفقراء في العديد من البلدان (شعباني، 2015).

ثالثاً: تجربة الاتحاد الأوروبي

اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة الاقتصاد الكلي الاحترازية على المستوى الوطني والاتحادي ، حيث تم إنشاء مجلس المخاطر النظامية الأوروبية (ESRB) في عام 2011 ، بهدف الرصد والتنبيه بالمخاطر المحتملة على الاقتصاد الأوروبي من خلال تنفيذ أدوات السياسة العامة. الأدوات المستخدمة بسيطة وفعالة وسهلة

التطبيق دون خلق اختلالات أساسية في الاقتصادات (صندوق النقد الدولي ، 2011). ومن الأمثلة على هذه الأدوات نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل ، والتي تستخدم عادة في وقت واحد لمواجهة النمو السريع للقروض إلى القطاع العقاري (شعباني، 2015).

المطلب الرابع: آثار أزمة Covid-19 في الاقتصاد العالمي

بسبب فيروس كورونا ، واجه العالم وباءً عالمياً لم يشهده من قبل. دخل الاقتصاد العالمي مرة أخرى في عملية غير مسبوقه. لذلك ، يجب أن يكون النضال ضد هذه العملية خارج الإجراءات التقليدية. علينا أن نبقي أعمالنا قائمة ، وعلينا حماية التوظيف ، ويجب ألا نتسبب في تدهور لا يمكن إصلاحه في المالية

(العامة) 12.. 2019, Chappell

إن الوباء الذي يواجهنا من خلال التشكيك في كل جانب من جوانب الحياة ، من النظام الصحي إلى النظام الاقتصادي ، تسبب في النقد والتغيير للتشكيك في الهياكل الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد. يبدو أن الأزمة كانت ستحدث انتعاشاً سريعاً أو ركوداً عميقاً طويل الأجل يعتمد على انتشار الفيروس ، ومدى فعالية سياسات العزل ، وكيف يمكن للوحدات الاقتصادية التي تتأثر سلباً بهذه العملية البقاء على قيد الحياة. لا يمكن تحديد أبعاد الأزمة الاقتصادية المحتملة اليوم ، لكن من الضروري اتخاذ الاحتياطات اليوم.

عملية صعبة تنتظرنا. يمكن التغلب على هذه الصعوبات بالسياسات والتضامن الذي يحدده العقل

(المشترك. 12.. 2019, Chappell)

لا يزال الوباء الفيروسي COVID-19 تجربة شخصية وفردية للغاية وهو أيضًا ظاهرة غير مسبقة ومشاركة عالميًا لها تداعيات واسعة النطاق. لقد عطل الوباء الحياة في جميع البلدان والمجتمعات وأثر سلبيًا في النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020 أكثر من أي شيء رأيناه منذ ما يقرب من قرن. تشير التقديرات إلى أن الفيروس قلل من النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020 إلى معدل سنوي من -3.4% إلى -7.6% ، مع توقع تعافي من 4.2% إلى 5.6% في عام 2021. وتشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية قد تراجعت بنسبة 5.3% في 2020 ، ولكن من المتوقع أن ينمو بنسبة 8.0% في عام 2021. وفقًا لإجماع التوقعات ، لم يكن الانكماش الاقتصادي في عام 2020 سالبًا كما كان متوقعًا في البداية ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى السياسات المالية والنقدية التي اعتمدها الحكومات في عام 2020. بشكل عام الانخفاض و تم تسجيل الانتعاش اللاحق في النمو الاقتصادي خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2020 ، لكنه واجه تحديات منذ ذلك الحين بسبب الطبيعة الممتدة للأزمة الصحية وتأثيرها المستمر في الاقتصاد العالمي. (21 Report , 2020).

مع بدء عدد من الاقتصادات المتقدمة في التعافي ، تدرس البنوك المركزية والحكومات الوطنية تأثير خفض الدعم النقدي والمالي نتيجة للمخاوف بشأن الضغوط التضخمية المحتملة ، والتي تؤثر في إمكانية إبطاء وتيرة التعافي. تتفاقم هذه المخاوف مع ظهور متغيرات مرضية جديدة ونقاط ساخنة للوباء. من المتوقع أن تعمل الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ، التي تشكل 60% من النشاط الاقتصادي العالمي ، دون مستوى إنتاجها المحتمل حتى عام 2024 على الأقل ، مما يشير إلى انخفاض الرفاهية الاقتصادية الوطنية والفردية مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. مقارنة بالطبيعة المتزامنة للتباطؤ الاقتصادي العالمي في النصف

الأول من عام 2020 ، أظهر الاقتصاد العالمي علامات على انتعاش ذي مسارين بدأ في الربع الثالث من عام 2020 واتسم بانتعاش ناشئ في الاقتصادات المتقدمة ، لكن وتيرة النمو تباطأت في الاقتصادات النامية.

بشكل عام ، قطعت الاقتصادات المتقدمة خطوات كبيرة في تقوية حصتها المتزايدة من السكان ، مما يزيد من احتمالات الانتعاش الاقتصادي في عام 2021 ، ومن ثم الاقتصاد العالمي الأوسع. ومع ذلك ، هناك أنواع جديدة من فيروس COVID-19 وزيادة كبيرة في الحالات المشخصة.

الاقتصادات النامية ومقاومة التطعيم بين بعض السكان في البلدان المتقدمة. تثير الاقتصاديات تساؤلات حول سرعة وقوة الانتعاش الاقتصادي في المدى القريب. عودة ظهور الحالات المعدية في أوروبا وروسيا والولايات المتحدة واليابان والبرازيل والهند. (Report (34 ... 2020).

وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا ، تجددت الدعوات للإغلاق وحظر التجول التي تهدد بإضعاف أو تأخير الانتعاش الاقتصادي المستدام المحتمل حتى منتصف أواخر عام 2021. وقد أثرت التداعيات الاقتصادية للوباء في قطاعات صناعية معينة من الاقتصاد وفي مجموعات سكانية معينة بشكل مختلف ، قد يؤدي خطر استمرار الاضطرابات العمالية إلى استمرار الاضطرابات العمالية. مستويات عالية من البطالة لم نشهدها منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات. في بعض الحالات ، يعيد العمال النظر في اختياراتهم المهنية وأنماط عملهم ، مما قد يعني إلى اقتصاد ما بعد الجائحة يتميز بترتيبات عمل أكثر تنوعًا وبيئة حضرية متغيرة. (Report 21.. , 2020).

ستؤثر التكاليف البشرية من حيث الأرواح المفقودة بشكل دائم في النمو الاقتصادي العالمي فضلاً عن تكلفة المستويات العالية من الفقر ، وتقلبات الحياة ، وانحراف الوظائف ، والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة. تشير بعض التقديرات الى أن 95 مليون شخص قد يقعون في براثن الفقر المدقع في عام 2020 ، مع زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية إلى 80 مليوناً مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. فضلاً عن ذلك تشير بعض التقديرات إلى أن التجارة العالمية قد تنخفض بمعدل سنوي يبلغ 9.0% أو أقل قليلاً في عام 2020 نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي ، مما يفرض عبئاً اقتصادياً ثقيلاً بشكل خاص على الاقتصادات النامية والصاعدة المعتمدة على التجارة. من المتوقع أن يتضاءل التأثير الاقتصادي للوباء في الاقتصادات المتقدمة حيث تسهل اللقاحات العودة إلى مستويات النشاط السابقة للوباء. ومع ذلك ، في البلدان النامية ، يمكن لتفشي المتغيرات الفيروسية الجديدة أن يطيل الوباء ويقلل من احتمالات الشفاء. يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التكاليف الاقتصادية العالمية حتى الآن واستجابة الحكومات والمؤسسات الدولية لمعالجة هذه الآثار. (Dan , 2021.. 41)

أولاً: مكانة المنظمة العالمية

أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) لأول مرة أن COVID-19 حالة طوارئ صحية عالمية في يناير 2020 ؛ في 11.1 مارس منذ ذلك الحين ، تطورت حالة الطوارئ إلى أزمة صحية عامة عالمية وأزمة اقتصادية أثرت في الاقتصاد العالمي البالغ 90 تريليون دولار ، أكثر من أي شيء شهده العالم منذ ما يقرب من قرن. بين عشية وضحاها ، انتشرت العدوى الفيروسية بين البلدان وعبرها وأثرت في كل مجتمع تقريباً ، مما يدل على شدة الترابط للاقتصاد العالمي. تم اكتشاف الفيروس في أكثر من 202

دولة بحلول أوائل مارس 2020 ، تحولت النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا ، وخاصة إيطاليا ، ولكن بحلول أبريل ، تحول التركيز إلى الولايات المتحدة ، حيث كان عدد الإصابات يتسارع. بحلول أبريل 2021 ، برزت الهند والبرازيل كنقاط ساخنة للفيروس مع وصول عدد الإصابات والوفيات إلى مستويات قياسية يومية في تلك البلدان.

خلال مراحل مختلفة من الأزمة الصحية ، تبنت الحكومات سياسات لإغلاق الأنشطة الاجتماعية لاحتواء انتشار الوباء ، مما أدى - عن غير قصد - إلى ركود اقتصادي عالمي. استجابة للانخفاض غير المسبوق في النشاط الاقتصادي ، تبنت الحكومات سلسلة من الإجراءات التي تتكون مما يأتي:

- في بداية السياسات النقدية الهادفة إلى استقرار الأسواق المالية وضمان تدفق الائتمان.
- في المرحلة الثانية ، تحولت التدابير المتعلقة بالسياسات إلى التدابير المالية التي تهدف إلى استدامة النمو الاقتصادي حيث تبنت الحكومات تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي. • في المرحلة الثالثة ، تحولت السياسات الحكومية إلى تطوير وشراء وتوزيع اللقاحات.

مع تطور الآثار الصحية والاقتصادية واستمرارها ، أصبحت مراحل العمل الحكومي أقل تميزًا: تزامنت الجهود المبذولة لتطعيم السكان مع إجراءات مالية إضافية للحفاظ على دخل الأسرة. (Rich ,

(216..2021

ثانياً: الشفاء والأنتكاس

في أوائل يوليو 2021 ، انتعشت العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسة من أعماق الركود الاقتصادي المرتبط بالوباء ، على الرغم من عدم تعافي جميع أجزاء الاقتصاد العالمي إلى مستويات ما قبل وباء COVID-19. في بلدان مختلفة ، لا سيما الولايات المتحدة ، كافتحت قائمة طويلة من البلدان لتطعيم سكانها وجعل اقتصاداتها تعمل عند مستويات ما قبل الجائحة أو أعلى منها. بحلول منتصف عام 2021 ، تعافت مؤشرات الأسواق المالية إلى حد كبير من الخسائر التي تكبدتها في مارس وأبريل 2020 ، وتجاوزت أسعار النفط العالمية مستويات ما قبل الوباء.

ومع ذلك ، على المدى الطويل ، قد يكون الضرر الذي يلحق بأسواق العمل أكثر إشكالية حيث أن نسبة كبيرة من القوة العاملة غير قادرة على العودة إلى وظائف ما قبل الجائحة. وبالمثل قد تواجه الاقتصادات تكاليف طويلة الأجل نتيجة إنجاب الأطفال. أولئك الذين حرموا من التعليم الشخصي لأكثر من عام مما قد يؤدي إلى انخفاض الأداء الأكاديمي ومعدلات التخرج وتأخير الدخول إلى سوق العمل.¹⁷

شهدت اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا بدايات الانتعاش في الربع الثالث من عام 2020 مع نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 33.4% ، أو بمعدل سنوي قدره 5.0% ، وهو ما يعادل إلى حد كبير انخفاضًا حادًا في النمو في الربع الثاني. نما اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 12.5% خلال الربع و -7.4% بمعدل سنوي. لكن خلال الربع الثالث من عام 2020 ، ضعف الانتعاش بسبب تحديد الحجر الصحي وإغلاق الأعمال استجابة لعودة ظهور الحالات المعدية وظهور المزيد من المتغيرات المعدية للفيروس الذي بدأ في سبتمبر.

انخفض معدل النمو الاقتصادي الأمريكي السنوي إلى -3.5% في عام 2020 ، ولكن قُدر أنه نما بمعدل نمو سنوي قدره 6.4% خلال الربع الأول من عام 2021. قانون الخطة (PL 117-2) ، وقع عليه الرئيس بايدن في 11 مارس 2021. (Blenkinsop, 2021, 127..)

في 3 مارس 2021 ، أعلن وزير الخزانة البريطاني سوناك عن حزمة تحفيز بقيمة 65 مليار جنيه إسترليني على مدار عامين لإنعاش الاقتصاد البريطاني تتكون من العديد من إجراءات التحفيز التجاري ودعم الدخل للعمال التي ستتبعها زيادات ضريبية اعتباراً من عام 2023. في 14 ، 2021 ، أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن تمديد أربعة أسابيع للقيود الاجتماعية وإغلاق الأعمال استجابةً لارتفاع عدد الإصابات الفيروسية ، مما يؤخر عودة اقتصاد المملكة المتحدة إلى نشاط ما قبل الجائحة. 14 بحلول أوائل يوليو ، أعلن رئيس الوزراء جونسون أن إنجلترا (باستثناء اسكتلندا) ويلز وأيرلندا الشمالية) ستفعل ذلك. (Scott, 2021...14)

ثالثاً: الآفاق المستقبلية ونقاط إعادة التقييم

خلال قمة G7 في إنجلترا في 11 يونيو 2021 ، أعلنت الولايات المتحدة وقادة آخرون من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى أنهم سيقدمون مليار جرعة من لقاح COVID-19 فضلاً عن الإمدادات الطبية المنقذة للحياة والأكسجين والتشخيصات والعلاجات الشخصية. معدات الحماية (PPE) للبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل.

لغرض تعميق الممارسات الناجحة واستبعاد الممارسات التي تسببت في إهدار الموارد دون فائدة ، سيتم

تقييم النقاط الاتية (Report ,2020...61)

• تقييم التكاليف والفوائد القصيرة والطويلة الأجل للسياسات المالية المعتمدة خلال الأزمة لمعالجة

اضطرابات التوظيف ودعم شبكات الأمان الاجتماعي ، مقارنة بالتأثير المحتمل طويل الأجل للإنفاق

بالعجز على التضخم وعلى المدى الطويل الاستقرار المالي للاقتصاد.

• تقييم تكاليف وفوائد الإغلاق الاجتماعي والتجاري على المستوى الاقتصادي مقارنة بتأثير وفعالية

عمليات الإغلاق المستهدفة أو أنواع القيود الأخرى.

• مراجعة فاعلية السياسات النقدية والمالية التي تم تبنيها لدعم أسواق الائتمان واستدامة النشاط الاقتصادي

على نطاق واسع خلال المراحل الأولى للأزمة ، مقارنة بالسياسات الهادفة إلى مساعدة قطاعات وشركات

معينة في مواجهة الصعوبات المالية.

• تقييم فاعلية مدفوعات التحويل التي كان الهدف منها دعم الأسر الأكثر تضررا ، وتأثير هذه المدفوعات

في معدلات مدخرات الأسرة ، والاستهلاك ، وقرارات العودة إلى العمل بدوام كامل ، والشروط اللازمة

وتوقيت خفض الدعم. التأثير في معدل النمو طويل الأجل للدين العام مقابل الدين الخاص.

• تقييم تأثير البنوك المركزية والسلطات النقدية في الأسواق المالية وسيولة السوق من خلال التدخل في

الدين السيادية وأسواق سندات الشركات خلال المراحل الأولى من الأزمة الصحية والاقتصادية والتأثير ،

إن وجدت ، على قدرة الأسواق على أداء عملها التقليدي وظائف تسعير المخاطر وتخصيص رأس المال.

• تقييم التركيبة المثلى وتأثير السياسات المالية أثناء الأزمات الاقتصادية الوطنية أو العالمية بين مساعدة العائلات أو الشركات أو حكومات الولايات والحكومات المحلية.

• تقييم فعالية أنظمة التأمين ضد البطالة التي توفر تأمين بطالة قصير الأجل للحفاظ على دخل العمال ، مقارنة بالوظائف ذات النمط الأوروبي برامج الاستبقاء التي تحافظ على التوظيف قبل الأزمة ، حتى مع اختفاء هذه الوظائف بمجرد انتهاء الدعم.

المطلب الخامس: آثار أزمة Covid-19 على الاقتصاد العراقي

لقد أثر وباء 19-COVID سريع التطور ، وهو مرض معدي ناشئ ناجم عن متلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة (SARS-CoV-2) ، في أكثر من 210 دولة أو منطقة أو إقليم في جميع أنحاء العالم. 26 فرض المجتمع العالمي الكثير من الإجراءات التي أثرت بشدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية. 27 تسبب وباء 19-COVID في خسارة ما لا يقل عن 1 - 3.94 تريليون دولار للاقتصاد العالمي خلال عام 2020 (The COVID-19) تسبب الوباء أيضاً في الكثير من الصعوبات لأنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم ، حيث يستهلك العديد من الموارد الصحية ويتحدى حتى أنظمة الرعاية الصحية الأكثر تقدماً في العالم المتقدم. متعدد الأوجه لعدة أسباب. 27 أولاً ، تزامن توقيت الوباء مع العراق خرج مؤخراً من حرب دامت أربع سنوات مع تنظيم داعش ويواجه اضطرابات سياسية. 29 ثانياً ، يعاني نظام الرعاية الصحية في العراق من عقود من البنية التحتية غير الملائمة بسبب الحروب والعقوبات والاضطرابات المدنية. ثالثاً ، انعدام الثقة المتجذر بين الجمهور يؤدي

نظام الرعاية الصحية دورًا رئيساً في الافتقار الواسع النطاق للالتزام بالإجراءات الصحية التي أوصى بها العراقيون (OECD, 2021...219).

خلال السنوات الثلاث الماضية ، استثمرت المؤسسات العراقية بما في ذلك مركز السيطرة على الأمراض المعدية (مركز السيطرة على الأمراض المعدية في العراق) في أنشطة التأهب للكوارث / الأزمات. في عام 2018 ، أجرى مركز السيطرة على الأمراض في العراق بالتعاون مع شبكة الصحة العامة لشرق المتوسط (EMPHNET)) سلسلة من ورش العمل التدريبية لتدريب العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية (HCWs) على الاستجابة السريعة لتفشي الأمراض. ومع ذلك ، لم يترك وباء COVID-19 غير المسبوق أي وقت لتقييم التدريب. بدلاً من ذلك ، قدم تقييمًا واقعيًا لجميع أنشطة التأهب التي تم الاضطلاع بها على مدار السنوات الماضية.

المطلب السادس: أثر انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد

انخفضت أسعار النفط إلى ما دون (٣٠) دولارا للبرميل نتيجة عوامل كثيرة أبرزها ؛ المنافسة التي حصلت بين المملكة العربية السعودية وروسيا بعد انهيار مباحثاتهما من أجل تحديد كمية إنتاج النفط والاتفاق على سعر معين له ، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة السعودية عن بيع النفط بـ (٣٣) دولارا للبرميل ، بتخفيض يصل إلى (30 %) ، فضلاً عن تفشي جائحة كورونا (COVID -19) وتداعياتها التي سببت اضطرابا اقتصاديا في العالم وتحول الولايات المتحدة الأمريكية من مستهلك للنفط إلى مصدر (ساحلي ، 2020) . وفي محاولة لتدارك الأزمة عقدت الدول المصدرة للنفط أو ما يعرف بـ (أوبك +) في عام ٢٠٢٠ من أجل رفع أسعار النفط ، وتم الاتفاق على تخفيض تدريجي لإنتاج النفط

يكون في المرحلة الأولى بحوالي (5.8) مليون برميل وتصل إلى (7,7) مليون برميل في مرحلة أخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن الأسعار ظلت منخفضة (ناجح، 2020) . لقد بلغ نصيب العراق من هذا التخفيض حوالي (١ ، ٢) مليون برميل يوميا ، أي إنه سيصدر (٢٠٦) مليون برميل في اليوم أن كان يصدر (٣,٨) مليون برميل ، وهي كمية كبيرة مع استمرار تدني أسعار النفط (النصراوي، 2020) . فكانت هذه الأحداث صدمة للحكومة العراقية ، أربكت وضعها الاقتصادي ، بل مثلت حجر عثرة في طريق إعادة الإعمار وإصلاح الوضع الاقتصادي ، وهذا ما جعل الحكومة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية داخليا وخارجيا (الجميل ، 2020) . وقد تلجأ الحكومة العراقية الى معالجة الأزمة الاقتصادية بتخفيض رواتب الموظفين أو اتباع سياسة الادخار الإجباري ، وهي حلول لن تعالج جوهر الأزمة ، كما أن البحث عن حلول مستعجلة نتيجة لضغط المتظاهرين ، أدت إلى زيادة الأعباء المالية للدولة بحوالي (١٠) مليار دولار ، وقدر العجز في موازنة عام ٢٠٢٠ ما يقرب من الـ (٧٥) مليار دولار ، وأن العراق أكثر دول أوبك تضررا بتخفيض إنتاج النفط ، وأيضا قل التبادل التجاري بين العراق وجيرانه إلى مستويات كبيرة جعلت البلد يعيش وضعاً اقتصادياً حرجياً ، وفي حال حاولت الحكومة معالجة الأزمة عن طريق الاحتياطي النقدي فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي وانخفاض درجته الائتمانية (السهيل، 2020) . ومع استمرار الأزمة اضطرت الحكومة إلى بيع برميل النفط أقل من الدول الأخرى بـ (5-6) في البرميل الواحد ، وذلك بسبب عدم امتلاك أماكن لتخزين النفط المستخرج ، فضلاً عن عدم امتلاك أسطول نقل يستوعب الكمية المنتجة لحين توفر أسعار مناسبة ، وهذا الأمر زاد عجز الميزانية إلى (50 %) بعد أن قدرت الحكومة سعر برميل النفط في الموازنة بحوالي (56) دولارا للبرميل ، حين إنه يباع بسعر أقل من (٣٠) دولارا للبرميل الواحد ، وهذا يجعل العجز في الموازنة لا نهاية له ، فضلاً

عن خسارة العراق التي تصل (٢ , ٣١٥) مليار دولار في كل سنة ، وهذه الخسائر ضاعفت نسب البطالة إلى (٥٠ ٪) بحسب تقديرات الأمم المتحدة فيما قدرها البنك الدولي بنسبة (40 ٪) ، في حين أشارت وزارة التخطيط العراقية إلى أن البطالة وصلت (١٣,٩) (2020/arabic.sputniknews.com/arab_world) . وقد قامت الحكومة بخطوات جادة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والسيطرة على الهدر المالي ومنها ؛ تخفيض رواتب الموظفين ومخصصات المسؤولين بنسب معينة والحد من الإفادات الحكومية ، وتدقيق أعداد الموظفين الذي أظهر وجود أكثر من (٢٤) ألف موظف يستلم من الحكومة أكثر من راتب ، فضلا عن إيقاف التعيينات في مؤسسات الدولة من أجل الحد من الترهل الوظيفي (www.irfaasawtak.com/iraq/2020) .

المطلب السابع: تأثير القطاعين الخاص والعام بأزمة كورونا

لقد أظهر اعتماد الحكومة العراقية على النفط والقطاع العام في التنمية وإدارة الأنشطة التجارية والاقتصادية مدى أهمية القطاع الخاص ومشاركته في ردف ميزانية الدولة وتنويع مصادر الدخل ، وظهر جليا مدى الأضرار التي سببتها زيادة التوظيف في القطاع العام إلى جانب تدني عائدات النفط ، وبهذا الخصوص أشار البنك الدولي إلى أن عجز الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠ تجاوز (٢٩ ٪) الذي يعني وجود نقص يقدر بـ (٦٧) مليار دولار ، أي أكثر من (٣٩ ٪) من الناتج المحلي ، نتيجة وجود معوقات كثيرة تعترض طريق التنويع الذي يوفره القطاع الخاص الذي سيزيد الوفرة المالية واستدامتها وتحسين بيئة العمل ، وعدم وجود الحوكمة ومشاركتها في القطاعات الإنتاجية غير النفطية (البنك الدولي ، 2020) ، وعلى أثر ذلك بلغ الدين السيادي العراقي (55 ٪) من الناتج المحلي ، الذي يقدر بقرابة (١٣٩) مليار

دولار في عام ٢٠٢٠ ، وبعد أسوأ وضع اقتصادي يمر به العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، لأن الاقتراض الخارجي (الأجنبي) سيؤثر في قدرات الحكومة المالية بشكل خطير ويربك وضعها الاقتصادي ويفاقم العجز السنوي أضعافاً ، وهذا الأمر جعل العراق يحل في المرتبة (١٦٢) من أصل (١٨٠) بلداً في مؤشرات الفساد وعدم الشفافية (الجميلي، 2020) . كانت الآثار الناتجة عن تفشي جائحة كورونا كبيرة ، لا سيما على العاملين في القطاع العام ، وبخاصة بعد عجز الحكومة عن تأمين الرواتب وتأخيرها عن موعدها ، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الصحي والخدمي ، كما أن إجراءات الحظر وتقييد حركة التنقل فاقمت العبء على أصحاب الدخل المحدود ، فضلاً عن الآثار التي تركها تدني أسعار النفط على البطاقة التموينية وزيادة أسعار المواد الضرورية والرعاية الصحية التي تعتمد عليها الأسر بعد أن أغلق كثير من مؤسسات الدولة ودوائرها ، واتبعت نظام الدوام الجزئي الذي يعتمد على (50 %) من عدد الموظفين ، ولاسيما أنها كانت تشهد زخماً كبيراً قبل الأزمة ، نتيجة لذلك بلغت نسبة الذين يعانون حرماناً من التعليم والخدمات الصحية وظروف معيشية صعبة إلى (٤٢ %) ، ووصل معدل الفقر في الفئة العمرية دون سن (١٨) سنة إلى (37.9 %) (الطعمة، 2020). وقد قدر عدد الذين هم تحت خط الفقر في العراق قبل أزمة كورونا بحوالي (6.9) مليون فرد ، ونتيجة الأزمة وارتفاع الأسعار بشكل كبير ، أضيف إلى العدد السابق قرابة (٢ ، ٧) فرد ليصل العدد إلى (9.6) مليون فرد يعانون من الفقر المدقع. قدر عدد العاملين غير الحكوميين في القطاع الخاص الذين يعملون لحسابهم الشخصي بما يقرب من (٢٠ %) من مجموع الأيدي العاملة في العراق ، وإن إجراءات الوقاية من جائحة كورونا أثرت فيهم بشكل كبير ، وبخاصة العاملين في الشركات المملوكة للقطاع الخاص وسائقي الأجرة وعمال البناء وغيرهم من العاملين في المهن الأخرى أصحاب الأجور اليومية ، وحتى البائعين عبر الإنترنت فقد تأثروا بظروف الأزمة الصحية والاقتصادية ،

كما أن تأخر الحكومة في دفع رواتب العاملين في القطاع العام أثر فيهم بشكل شبه مباشر (<https://www.radiosawa.com/shenoraayak/2020>) . وهذا جعل آلاف العاملين يفقدون وظائفهم بعد أن قامت الشركات وغيرها بتسريح كثير من العاملين بعد الخسائر الكبيرة التي أصابتها ، وإن نسب البطالة تختلف من محافظة إلى أخرى ، جاءت بغداد والأنبار وصلاح الدين والمثنى وديالى في الصدارة من حيث عدد العاطلين عن العمل ، وترتفع كثيرا في المحافظات التي خرجت من أحداث داعش المدمرة ، كما أن عدد العاطلين من خريجي الجامعات يتساوى مع عدد الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي (حميد، 2020) . كما حددت الأمم المتحدة أن العاملين في قطاعات الغذاء والفنادق والبيع بالجملة والتجزئة وخدمات الأعمال والإدارة والتصنيع الأكثر تضررا بآثار كورونا الاقتصادية والصحية. كما أصابت الأزمة قطاعا مهما يتداخل بالقطاعين الخاص والعام ، ألا وهو قطاع السياحة ، الذي كان قبل الأزمة يسهم بـ (١١ ٪) من الناتج المحلي وتوفر ما يزيد عن (550) ألف وظيفة تعادل قرابة (5 ٪) من فرص العمل في العراق ، فبعد حظر السفر بين دول العالم وتقييد الحركة داخليا ألغيت حجوزات الفنادق وأقفلت أبوابها ، وكذلك شركة الخطوط الجوية العراقية وحتى الأجنبية فقد أصابها ما أصاب الفنادق ، وقدرت الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة العراقي بعشرات الملايين من الدولارات ، فضلا عن خسارة ما يقارب من (١٠٠) ألف سائح في الشهر الواحد ، بعد إغلاق الأماكن والمؤسسات السياحية وتوقف الاستثمار فيها (المظفر، 2020) . لا سيما المراقد الدينية التي تسبب إغلاقها بخسارة قرابة (70 ٪) من الوافدين من أجل السياحة الدينية بعد الإجراءات المتخذة لمنع نفشي فايروس كورونا (سالم، 2020) ، وأغلق (300) من أصل (350) فندقا في مدينة النجف التي كان يزورها قرابة (4000) سائح أجنبي في اليوم ، فقد قدر عدد السياح الدينيين الذين يزورون العراق بين (4-6)

ملايين سائح أجنبي ، وقدرت إيرادات السياحة الدينية في عام ٢٠١٧ مايقارب من (5) مليارات دولار (الخزرجي، 2020).

المطلب الثامن: تقييم أثر فيروس كورونا في الاستقرار المالي في العراق والإجراءات الفورية المتخذة من المصرف المركزي لتقليل هذا الأثر

حيث هدد فيروس كورونا النشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال الإنغلاق العام للأنشطة الاقتصادية المختلفة لمنع انتشار الفيروس بين العاملين ، وشكل كذلك أثراً سلبياً في الاستقرار المالي من خلال إغلاق المصارف لمدة وجيزة وتوقف المعاملات المالية والمصرفية وعدم قدرة المودعين على سحب ودائعهم وخوفهم عليها . ولغرض المحافظة على متانة وسلامة المؤسسات المالية المختلفة اتخذ البنك المركزي العراقي العديد من الإجراءات الفورية أثناء فترة حظر التجول الذي امتد من مارس ولغاية أبريل ، حيث تم رفع الحظر الجزئي والسماح بنسبة 25 في المائة من موظفي المؤسسات العامة بالدوام ، وكذلك التوجيهات للقطاع الخاص بالعمل بأقل عدد ممكن من العمال ومنها :

أ. خفض الاحتياطي القانوني بنسبة 2 في المائة لمدة 6 أشهر لتوفير السيولة اللازمة للمصارف لمواجهة سحب الودائع والاستمرار بمنح الائتمان .

ب. تأجيل تسديد قروض مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر لتخفيف العبء على المقترضين ، أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، الذين تأثر نشاطهم بشكل سلبي وتوقف لمدة من الزمن ، بدون أي غرامات .

ج. استمرار عمل نظام المدفوعات بشكل يومي ولجميع فعالياته .

د. تأجيل العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف لمدة 3 أشهر إبتداء من 1 أبريل 2020 ولغاية

30 يونيو 2020 .

هـ. استئناف العمل بالنافذة الاستثمارية للمصارف المفتوحة في البنك المركزي العراقي .¹⁸

18 <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/08/blog-weo-ch2-covid-impact-in-real-time-finding-balance-amid-the-crisis>

المطلب التاسع: التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني كانت هنالك اجتماعات مكثفة لمحافظة البنك المركزي العراقي مع الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التجارة وغيرها للتباحث وإتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا ، وتم إتخاذ بعض القرارات مثل إعطاء منحة مالية للفقراء والمتضررين من حظر التجول من خلال إنشاء استمارة الكترونية للتسجيل . سمح البنك المركزي العراقي لنافذة بيع العملة الاجنبية بالعمل أثناء مدة حظر التجول لتوفير التمويل اللازم لإستيراد المواد الغذائية والطبية حصراً لأهميتها . قام البنك المركزي العراقي بجمع تبرعات مقدارها (44) مليار دينار عراقي منها 30 مليار دينار من البنك المركزي والباقي من المصارف وشركات الصرافة . كما اتخذت عدد من الاجراءات لتقليل الانفاق العام وزيادة الايرادات غير النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية .

المطلب العاشر: ضخ السيولة اللازمة في القطاع المالي أو المصرفي لمواجهة تداعيات أثر الفيروس في الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي.

قام البنك المركزي العراقي بضخ السيولة للمصارف من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، من 15 في المائة إلى 13 في المائة . كما تم تأجيل تسديد أقساط مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر المطلب الحادي عشر: إستخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي

قام البنك المركزي العراقي بتخفيض نسبة الإحتياطي النقدي من 15 في المائة إلى 13 في المائة ، كما استمر عمل العملة الاجنبية (اعتمادات وحوالات) لتلبية الطلب على العملة الاجنبية في تمويل الاستيرادات ولل سحب بنافذة بيع فائض السيولة النقدية من خلال عملية التعقيم للمحافظة على استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة المحلية .

المطلب الثاني عشر: الإجراءات المتخذة لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وحمايتها من مخاطر التعثر المصرفي.

قام البنك المركزي العراقي بإتخاذ الإجراءات الاتية لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة :

أ. تأجيل اقساط مبادرته الممنوحة من خلال المصارف للأنشطة الاقتصادية المختلفة لتخفيف العبء عليهم .

ب. تشجيع المصارف على تأجيل تسديد اقساط القروض لتقليل حجم القروض المتعثرة الناتجة عن توقف النشاط الاقتصادي ، وكذلك تأثر بعض القطاعات المهمة مثل السياحة والنقل والمطاعم والفنادق وغيرها . أما على صعيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد قام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات الآتية :

أ. تأجيل اقساط القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة لمدة 3 أشهر من مبادرة البنك المركزي .

ب. الاستمرار بمنح قروض جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من مبادرة البنك المركزي . فضلا عن قيام بعض المصارف بتأجيل اقساط القروض الممنوحة لعدد من القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل سلبي بفيروس كورونا .

المطلب الثالث عشر: التدابير الاقتصادية

اعلنت عدة اجراءات لتخفيف العبء الاقتصادي للوباء. ومع ذلك ، فقد كان ينظر إليها على نطاق واسع من الشعب العراقي على أنها غير كافية وفي كل مكان بدلاً من كونها جزءاً من خطة مدروسة جيداً. على سبيل المثال ، في 22 مارس / آذار ، أعلنت الحكومة في وقت من الأوقات أنها لن تقوم بتحصيل الضرائب منها ولن يقوموا بخصم القروض من موظفيه ، وتم تعليق سداد المستحقات على الأراضي السكنية المؤجرة من الحكومة .17 تم تعليق سداد الرهن العقاري وبعض القروض من البنك المركزي العراقي

لمدة 3 أشهر (Report,2020...19).

استفاد من هذه الإجراءات فقط أولئك الذين كانوا يتمتعون بامتيازات كافية ليكونوا قادرين على الحصول على قروض ورواتب في المقام الأول. واستبعد عمال العمالة والأسر ذات الدخل المنخفض الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية من الوباء من هذه التدابير.

أما هذه الشريحة من المجتمع فقد بدأت الحكومة بمبادرة لدعم العراقيين المتضررين من الوباء. تم تخصيص راتب شهري مؤقت لهم عبر موقع ويب مصمم خصيصاً لهذه الغاية (minha. iq). كان التطبيق مفتوحاً لمدة محددة من 11 أبريل و 16 أبريل (منتصف النهار).

على الرغم من أن هذا كان نهجاً مبتكراً ، إلا أنه كان مؤقتاً. وكان الوصول إليه متاحاً فقط للأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت والذين يعرفون كيفية استخدام أجهزة الكمبيوتر. فضلاً عن أن هذا التطبيق كان مفتوحاً لفترة زمنية معينة يجعله أشبه بمنافسة يانصيب أكثر من كونه دعماً حكومياً شاملاً حيث من المفترض أن يتمتع جميع المواطنين بفرص متساوية للحصول على المزايا المخصصة. في وقت لاحق ، في بداية أبريل / نيسان ، شكلت لجنة لرصد احتياجات السوق الطبية والغذائية والزراعية والتأكد من استقرار أسعار السلع الأساسية (Report, 2020...19).

المطلب الرابع عشر: الاستقرار المالي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا

أبرزت الازمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص وبخاصة أزمة جائحة كورونا وما أفرزته من تداعيات سلبية على أداء الاقتصاد العالمي وعلى سلامة وصحة وامتانة النظام المالي، أهمية وجود مؤشر يعبر عن حالة ووضع النظام المالي وعن أداء المؤسسات المالية لتقييم مدى استقراره، وقد اثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، وتنبع أهمية تطوير

مؤشر للاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يعمل كأداة للتوجيه والتنبيه لاتخاذ القرارات المناسبة وتقييم سلامة النظام المالي، بوصفه أداة تكاملية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة.

وفي هذا الإطار سعى البنك المركزي العراقي الى بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي لضمان نظام مالي مستقر والحفاظ عليه وتقليل المخاطر المحتملة والتنبؤ بها من خلال أنظمة الإنذار المبكر وفقاً لأفضل الممارسات العلمية المتبعة في المؤسسات المالية العالمية والعربية لضمان قطاع مالي سليم ومستقر قادر على مجابهة الازمات والتخفيف من حدتها وتفاديها بأقل التكاليف.

أولاً: مكونات مؤشر الاستقرار المالي في العراق

يتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق من أربعة مؤشرات رئيسة ومجموعة واسعة من المؤشرات الفرعية بلغت 20 مؤشراً وكالاتي:

1. مؤشر القطاع المصرفي: ويتكون من 10 مؤشرات فرعية وهي نسبة (نسبة كفاية رأس المال، نسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون، نسبة صافي الديون غير العاملة الى رأس المال، نسبة تغطية المخصصات، نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة، نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على الحقوق، نسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل).

2. مؤشر الاقتصاد الكلي: ويتكون من 4 مؤشرات فرعية وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،

نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الاحتياطيات

الأجنبية الى الناتج المحلي.

3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين رئيسيين وهما مؤشر سوق العراق للأوراق المالية،

ومؤشر نسبة القيمة السوقية للأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي.

4. مؤشر الدورة المالية: ويتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان، بمعنى الفرق بين نسبة الائتمان

الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي واتجاه النسبة طويلة الاجل باستخدام هودريك-

بريسكوت فلتر The Hodrick – Prescott Filter ..

ويوضح الجدول الآتي المتغيرات المستخدمة في تكوين مؤشر الاستقرار المالي والعلاقات بين هذه المتغيرات وبين مؤشر الاستقرار المالي

جدول 1.3. المتغيرات الداخلة في تكوين مؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق.

المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغيرات ومؤشر الاستقرار المالي	الوزن الترجيحي بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى	وزن المؤشر الرئيسي W
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية	13%	53%
	جودة الاصول	الديون العاملة الى اجمالي الديون	عكسية	5%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات	عكسية	5%	
		نسبة التغطية(المخصصات/ الديون غير العاملة)	طردية	5%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات قصيرة الأجل	طردية	6%	
	الربحية	نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الودائع	عكسية	6%	
		نسبة العائد على الأصول ROA	طردية	3%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	طردية	3%	
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل	عكسية	4%	
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	طردية	3%	
مؤشر الاقتصاد الكلي EI	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	طردية	6%		
	نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	عكسية	6%		
	معدل التضخم	عكسية	6%		
	نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي	طردية	6%		
مؤشر سوق رأس المال CI	مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	طردية	7.5%		
	القيمة السوقية للاسهام الى الناتج المحلي	طردية	7.5%		
مؤشر الدورة المالية FI	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان المملوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي واتجاه النسبة طويلة الأجل)	عكسية	8%	8%	8%
		المجموع		100%	100%

المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، قسم الاستقرار النقدي والمالي، البنك المركزي العراقي، 2019.

ثانياً: اتجاهات المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

إن تقييم لاستقرار المالي في العراق يعتمد على المؤشرات الفرعية واتجاهاتها والعلاقات التي تربط المتغيرات الفرعية بالمؤشر الرئيس، ويوضح الجدول (2.3) ذلك.

جدول 2.3. المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق والمؤشرات الفرعية المكونة له.

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر القطاع المصرفي	0.181	0.181	0.194	0.190	0.289
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.087	0.121	0.162	0.133	0.155
مؤشر سوق رأس المال	0.049	0.005	0.005	0.008	0.080
مؤشر الدورة المالية	0.025	0.055	0.079	0.080	0.063
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	0.343	0.363	0.440	0.410	0.586

المصدر: البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي 2020

يتضح خلال الجدول إن مؤشر الاستقرار المالي في العراق قد شهد ارتفاعات نسبية وملموسة خلال المدة 2016-2020، إذ ارتفع من 0.343 عام 2016 ليصل الى 0.440 في عام 2018 بالرغم من سوء الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر بها البلد خلال المدة منتصف 2014 - 2017 وتعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة (تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط)، ومن ثم ارتفع ليصل 0.568 في عام 2020 بالرغم من تداعيات تفشي جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات ليسقط الاقتصاد العراقي هذه المرة في أزمة ثلاثية (اقتصادية سياسية صحية) نتيجة لسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية واندلاع الاحتجاجات الشعبية بسبب سوء الأوضاع المعيشية رافقها انخفاض حاد في أسعار النفط بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا في العراق

إجمالاً، يعود السبب الرئيس لذلك هو لارتفاع مؤشرات القيم الفرعية الداخلة في احتسابه لا سيما مؤشر القطاع المصرفي مما يعكس توجهات البنك المركزي العراقي لاتباع سياسات تعزز الاستقرار المالي في العراق، لعل أبرزها تأسيس وحدة الاستقرار المالي وإدارة المخاطر وتخفيف الشمول المالي وإصدار التعليمات الخاصة بتطبيق معايير بازل III لا سيما تلك المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال (والذي تُعد من اهم النسب التي تقيس سلامة ومثانة المراكز المالية للبنوك وتُعزز من قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر وحماية أموال المودعين) والتي بمقتضاها يكون لزاماً على البنوك العاملة في العراق (عدا المصارف الأجنبية) أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12%، فضلاً عن اتباع سياسات احترازية كلية والتي تمثل مجموعة من الأدوات تستخدمها السلطات الرقابية (البنك المركزي العراقي) للتأثير في ميزانية وعمليات المصارف لضمان تعزيز سلامة ومرونة الجهاز المصرفي والتخفيف من حدة المخاطر النظامية، ومنع انتقال

عدوى الازمات، والحد من الاتجاهات المسايمة للدورة في النظام المالي لضمان تحقيق الاستقرار المالي، وهو ما يمثل تحول وانتقال من هدف المحافظة على الاستقرار النقدي الى تحقيق جملة من الأهداف تكون محصلتها تحقيق الاستقرار المالي وتخفيز النمو الاقتصادي.

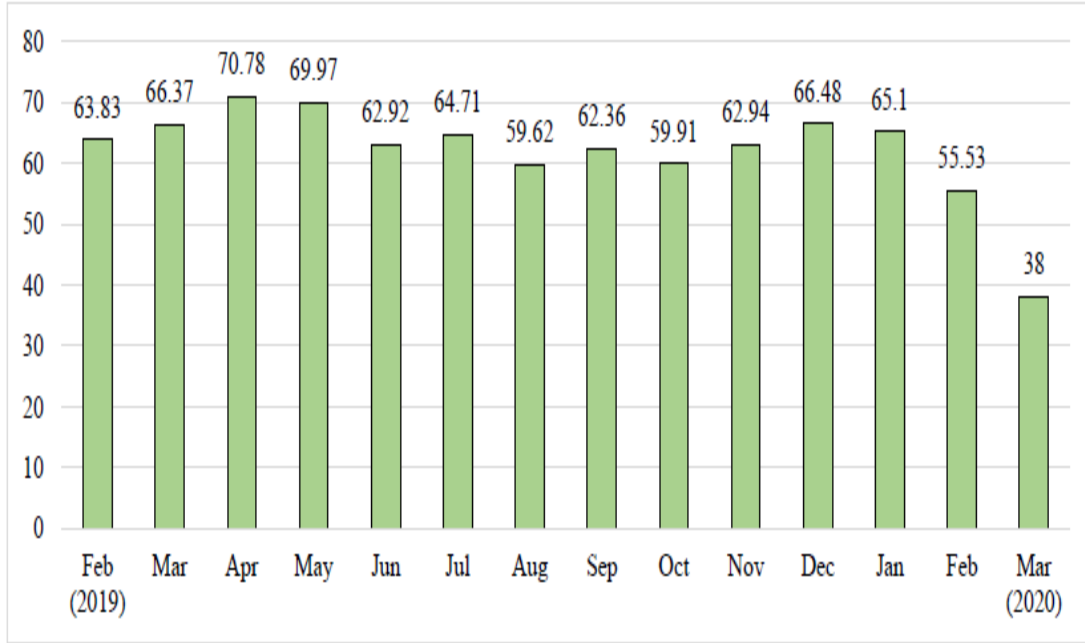
في ضوء ما تقدم، يتبين وجود عناية متزايدة من البنك المركزي العراقي لبناء وتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته وبما يسهل عملية المقارنة والدراسة والتحليل عبر الزمن، الى جانب جعل الاستقرار المالي الهدف الأول ضمن استراتيجية 2016-2020.

المطلب الخامس عشر: سوق النفط العالمي

في هذه الجزئية سيتم تناول الآثار التي تركها فيروس كورونا على سوق النفط العالمي من خلال تسليط الضوء على جانبي الطلب والعرض للسوق فضلاً عن البنية التحتية لقطاع النفط المتمثلة في نقل البترول التي طالتها تداعيات تفشي كورونا . قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً في عام 2019 لتصل إلى قرابة 0.083 مليون برميل يومياً بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي . في أعقاب انتشار فيروس كورونا ، قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم ، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين . كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين ، مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق و الأوسط , بناء عليه ، من المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط 99.73

مليون برميل في اليوم في عام 2020 (11) . من جانب آخر ، تم تعديل توقعات الزيادة في مستويات المعروض النفطي العالمي في عام بمقدار 0.09 مليون برميل يوميا ليصل إلى قرابة 1.99 مليون برميل يوميا ، الجدير بالذكر ، أن المنظمة قامت بمراجعة الإنتاج بالزيادة في كل من روسيا ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، وعمان ، في حين تم تعديل الإنتاج بالنقصان في الولايات المتحدة ، والصين ، والمكسيك ، وكولومبيا ، والنرويج ، وأذربيجان ، وماليزيا . أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي تأثرت سلباً بتفشي الوباء ولاسيما وقود الطائرات نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس خارج الصين . كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا . من ناحية أخرى ، تأثر قطاع النقل النفطي سلباً بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاعلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي ، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك تشغيل المصافي ، مما أثر في واردات النفط الخام وأسعار الشحن (OPEC, 2020).

(دولار للبرميل/شهري)



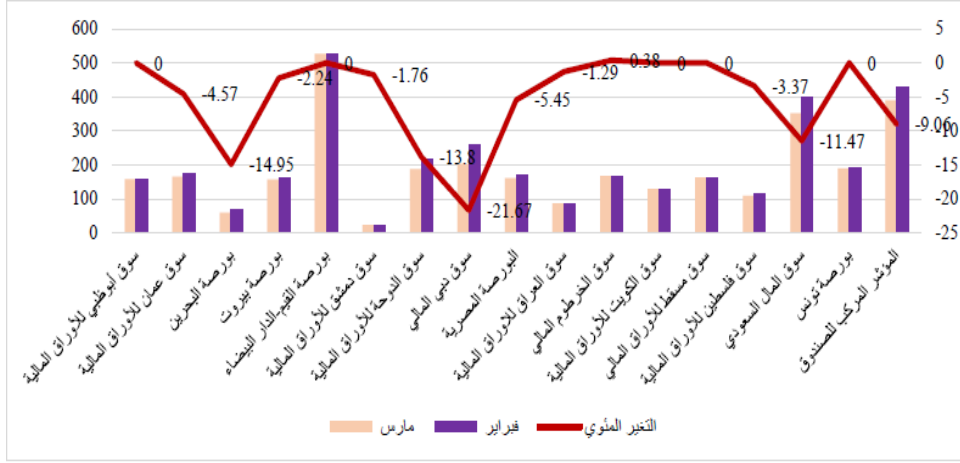
شكل 4.3. الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فبراير 2019 – مارس 2020).

المصدر : منظمة الاقطار المصدرة للنفط 2020

المطلب السادس عشر: الأسواق المالية العربية

تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية . كذلك سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المدرجة . وفقاً للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة ، سجلت أسواق المال العربية تراجعاً ملحوظاً في مارس 2020. يعد سوق دبي المالي من أكثر الأسواق تأثراً حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة 21.7 في المائة ، في حين تراجعت بورصة البحرين بنسبة 14.9 في المائة ، وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 13.8 في المائة . وبلغ معدل تراجع قيمة

الأسهم في سوق المال السعودي في شهر مارس 351 نقطة مقابل 396 نقطة في فبراير بمعدل انخفاض بلغ 11.5 في المائة (صندوق النقد العربي 2019).



شكل 5.3. موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا وفقاً للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي لشهري مارس وفبراير 2020 ، ومعدل التغير (%)

الخاتمة (الخلاصة)

في هذا الفصل تكلمنا عن التدابير والإجراءات المضادة للأزمة المالية العالمية ومنها ان الحكومات والمصارف المركزية قدمت حوافز للاقتصاد الكلي من خلال تسيير السياسات المالية والنقدية وأيضاً اتبع صندوق النقد الدولي سياسة وقائية وارشادية للاقتصاد الكلي تهدف الى ضمان الاستقرار المالي في مختلف الاقتصاديات العالمية مع مراعاة الخبرات والقدرات المختلفة لمختلف البلدان على التعامل مع هذه السياسة والتحديات المختلفة لمختلف النظم المالية لهذه البلدان. وكذلك آثار ازمة كوفيد- ١٩ في الاقتصاد العالمي حيث اثر سلبي في النمو الاقتصادي العالمي وتراجع التجارة العالمية وأيضاً دراسة البنوك المركزية والحكومات الوطنية تأثير خفض الدعم النقدي والمالي نتيجة للمخاوف بشأن الضغوط التضخمية المحتملة . وأيضاً كانت من آثار ازمة كوفيد- ١٩ على الاقتصاد العراقي بيع برميل النفط بأقل من سعره وذلك بسبب عدم امتلاك أماكن لتخزين النفط المستخرج، حيث سبب خسارة تصل لأكثر من ٣١٥ مليار دولار وهذا الخساره ضاعفت نسب البطالة إلى حوالي ٥٠ % حسب تقديرات الأمم المتحدة.

الفصل الرابع

المطلب الأول: طريقة العمل (نموذج الدراسة)

تم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية والتي شملت البنك المركزي العراقي وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - قسم التخطيط والمتابعة- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

بدأت الدراسة أولاً بفحص الدراسات السابقة ، واعدت البيانات ، حيث تغطي البيانات الفترة 1995-2021. وأيضاً استخدام الأبحاث والمنشورات حول هذا الموضوع.

يركز أسلوب التحليل على استخدام طريقة التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للتوصل الى نتائج أكثر دقة. وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي المتقدم EViews .

القسم الأول: اختبارات جذر الوحدة

تمتاز معظم بيانات السلاسل الاقتصادية بأن لها اتجاهها " مع الزمن ، فضلاً عن عدم سكونها ، لذلك فان تقدير هذه السلاسل باستخدام نماذج الانحدار التقليدي يمكن ان يعطي نتائج مضللة . ومن اجل تجنب الانحدار الزائف، تحلل السلاسل الزمنية باستخدام نماذج التكامل المشترك. في الخطوة الأولى في إجراء التكامل المشترك ، يختبر وجود جذور الوحدة. فضلاً عن اختبار درجة تكامل كل متغير في النموذج (1995 Enders). هناك العديد من الاختبارات لهذا الغرض. لكن "اختبار ديكي فولر الموسع" (ADF) هو الاختبار الأكثر استخداماً. تُستخدم ثلاث صيغ لاختبار عدم استقرار السلاسل الزمنية

مقابل الفرضية البديلة ، الفرضية الصفرية ، الثابتة ، غير الثابتة والحالية من الاتجاه (Dickey & Fuller, 1981).

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t \quad (1)$$

يعتمد اختبار Phillips-Perron على تصحيح الارتباط التلقائي في بقية معادلة اختبار جذر الوحدة (Phillips and Perron, 1988).

$$S_u^2 = T^{-1} \sum_{i=1}^T \hat{U}_i^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^L \sum_{t=j+1}^T \hat{U}_t \hat{U}_{t-j} \quad (2)$$

يحتوي اختبار Phillips-Perron على نفس التوزيع مثل اختبار Dicke-Fuller ، نظراً لأن الاختبارين لهما الصيغة نفسها ، استخدام نفس القيم الحرجة للاختبارين. في طريقة ARDL ، يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test) واختبار فيليبس بيرون (PP).

القسم الثاني: تحديد طول فترة التباطؤ

من اجل توصيف الإنموج الديناميكي فمن الضروري اختيار طول مدة التباطؤ المناسب للمتغيرات المستخدمة في النموج (Vector Auto Regression) VAR) لتجنب العديد من المشاكل في الانموج مثل الارتباط التلقائي وغيرها. يمكن اقتراح عدة معايير يمكن استخدامها. وأهم هذه المعايير هو معيار AIC.

1. معيار المعلومات اكايك ((Akaike Information Criterion) (AIC)

يعد معيار اكايك من المعايير التي تفرض جزاء عند إضافة متغيرات توضيحية الى النموذج وهو فضلا عن استخدامه في تحديد مدة التباطؤ فقد يفيد في تقييم الاداء التنبؤي لأنموذج الانحدار (Gujarati and Porter, 2009).

ويحسب بالصيغة الآتية :

$$AIC = e^{2k/n} \frac{\sum ui^2}{n} = e^{2k/n} \frac{RSS}{n} \quad (3)$$

حيث ان

K : عدد المتغيرات (بضمنها B_0).

N: عدد المشاهدات .

RSS : مجموع مربعات البواقي .

و في الصيغة اللوغاريتمية الطبيعية تكتب كالآتي :

$$\ln AIC = \left(\frac{2k}{n}\right) + \ln\left(\frac{RSS}{N}\right) \quad (4)$$

حيث ان :

Ln AIC : اللوغاريتم الطبيعي لـ AIC.

$\frac{2k}{n}$: معامل الجزاء.

2. معيار المعلومات سواز (BIC) (Schwarz Information Criterion)

يستخدم لتحديد مدة التباطؤ ولتقييم الأداء التنبؤي لانموذج الانحدار

(Gujarati and Porter, 2009).

ويحسب من العلاقة الآتية

$$SIC = n^{k/n} \frac{\sum u^2}{n} = n^{k/n} \frac{RSS}{N} \quad (5)$$

وبالصيغة اللوغاريتم :

$$\ln SIC = \frac{k}{n} \ln N + \left(\frac{RSS}{n} \right) \quad (6)$$

3. معيار المعلومات لـ Hannan and Quinn (HQ Criterion) Hannan and Quinn (1979):

على غرار معايير AIC , BIC ، فان معيار (HQ) يستند الى القيمة العظمى لدالة الإمكان الأعظم ، مع جزاء إضافي (additional penalty) يقترن مع عدد المعلمات المقدرة . لكن شدة الجزاء تختلف خاصة وان طول مدة التباطؤ المفضل هو الطول الذي له اقل قيمة . وعندما تشير معايير المعلومات الى تباطؤات مختلفة ، فمن الطبيعي استخدام معيار (Johansen, HQ, 2000)، ويحسب وفق الصيغة الآتية :

$$HQ = N \ln \left(\frac{RSS}{n} \right) + 2K \ln (\ln N) \quad (7)$$

4. معيار نسبة الاحتمال (LR) (Likelihood ratio Criterion) : يحسب وفق الصيغة الآتية (Sim, 1980):

$$LR = (N - K) \left| \ln |\Omega_1| - \ln |\Omega_2| \right| \quad (8)$$

حيث ان :

N : عدد المشاهدات.

K : عدد المتغيرات (بضمنها B_0).

Ω_1 : مقدر الاحتمال الاعظم لمصفوفة التباين والتباين المشترك للبقا في النموذج VAR تحت فرضية
العدم.

Ω_2 : مقدر الاحتمال الاعظم لمصفوفة التباين والتباين المشترك للبقا في النموذج VAR تحت الفرضية
البديلة.

القسم الثالث: التقدير باستخدام الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع **Autoregressive**

Distributed lag-ARDL

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود التكامل طويل الاجل منها جوهانسون- جيلس وانجل-جرانجر
وتتطلب اختبارات التكامل المشترك المذكورة سابقاً ان تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة نفسها ، كما ان
هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغير ونتيجة لهاتين المشكلتين
اصبح منهج **Auto regressive Distributed lag-ARDL** شائع الاستخدام ، اذ انه
قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتغيرات المعتمدة، والمقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون
غير متحيزة وكفاءة لأنها تسهم في منع حدوث مشكلة الارتباط الذاتي ، ويطبق فيما اذا كانت المتغيرات
مستقرة في قيمتها من الرتبة صفر $I(0)$ او متكاملة من الرتبة الاولى $I(1)$ او من الرتبة نفسها ، على ان

لا يكون احد المتغيرات متكاملًا من الرتبة $I(2)$ ، ويمكن تطبيقه في حالة حجم العينة صغيرًا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية. كما ان النموذج $ARDL$ يتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة اذ يمكنه فصل التأثيرات قصيرة الأمد عن الطويلة الأمد ، اذ يستطيع هذا النموذج من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة ، فضلًا عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضًا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقًا مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة جرانجر (Engle –Granger, 1987) او اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (CRDW Test) او اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen

Cointegration Test في اطار نموذج VAR.

والصيغة العامة للنموذج بأسلوب $ARDL$ المكون من متغير تابع و k من المتغيرات التوضيحية.¹⁹

$$Lgbp = a_0 + a_1LPh_{t-1} + a_2LPn_{t-1} + a_3LPS_{t-1} + a_4LG_t + a_5LPg_t + a_6Dummy + \sum_{i=1}^m B_1Lgbp_{t-1} + \sum_{i=1}^m B_2LPh_{t-1} + \sum_{i=1}^m B_3LPn_{t-1} + \sum_{i=1}^m B_4LPS_t + \sum_{i=1}^m B_5LG_t + \sum_{i=1}^m B_6LPg_t + et \quad (9)$$

حيث ان : a_0 المقطع الثابت او الازاحة ، e_i الحد العشوائي $a_1 \dots \dots a_5$ معاملات الأمد

الطويل ، $B_1 \dots \dots B_5$ معاملات الأمد القصير

وقبل الانتقال الى تقدير النتائج باستخدام نموذج $ARDL$ لابد من تحقق العلاقة التوازنية بين

المتغيرات يقدم (Pesaran2001) ، منها حديثًا في اطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

(UECM) ، وتعرف هذه الطريقة ب (bounds testing) اي طريقة اختبار الحدود . وهذه (10) تتضمن خطوتين ، ففي الخطوة الاولى نقوم باختبار هل هناك علاقة توازن طويل الأمد بين مستويات المتغيرات ، فاذا كانت هذه العلاقة موجودة ننتقل الى الخطوة الثانية التي تتضمن تقدير معلمات توازن الامد الطويل ومعلمات الامد القصير لانموذج تصحيح الخطأ الديناميكي. أخذت المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة. ويمكن كتابة الانموذج اللوغارتمي بشكل عام:

$$LGBP = b_0 + b_1LPH_{t-1} + b_2LPN_{t-1} + b_3LDS + b_4LG + b_5LPG + Dummy + ui$$

القسم الرابع: المتغيرات والمتمثلة بالرموز المختصرة التالية (PG،G ، PS، PN، PH ، GDP) واختصرت من اجل كتابتها بالمعادلات الخطية وطريقة التحليل بالبرنامج :

GDP الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، حيث يعرف على أنه (مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة) ومن ثم هو يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال تلك الفترة الزمنية، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعد الناتج المحلي الاجمالي وصف للحالة الاقتصادية للبلد أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الفرص الاستثمارية فيه وتحسن بيئة الاستثمار مما ينعكس على تحسن النشاط المالي للمصارف من طريق جذب الودائع ومنح القروض والعكس صحيح.

PH رأس المال الثابت (مليون دينار) هو عبارة عن الإضافات السنوية إلى الأصول الثابتة .

¹⁹ جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد المجلد 19، العدد 70 (31 مارس/آذار 2013)، ص ص. 380-397، ص18.

PN الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس معدل التغير عبر الزمن في اسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المستهلك.

PS عرض النقود (مليون دينار) هو عبارة عن العملة المتداولة خارج المصارف مضافاً إليها الودائع الجارية.

G الانفاق الحكومي العام (مليون دينار) ويشمل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري.

PG سعر الصرف (دينار) هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة بلد اخر ويعبر عن القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية.

7- المتغير الوهمي (Dummy variable) حيث يضاف هذا المتغير في التحليل الاحصائي لبيان تأثير الأزمات المالية (الازمة المالية العالمية 2007-2008 وازمة كورونا المالية للمدة 2019-2021 وايضا سنوات الحصار الاقتصادي على العراق للمدة من 1995-2003 خلال مدة الدراسة اي السنوات غير المستقرة ، حيث اعطيت القيمة صفر للمدة (1995، 1996، 1997، 1998، 1999، 2001، 2002، 2003، 2007، 2008، 2019، 2020، 2021) في حين اعطيت القيمة 1 للسنوات المتبقية والتي تعد مستقرة .

القسم الخامس: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (bounds testing)

وفقا لأسلوب اختبار الحدود سيتم حساب إحصائية F في ضوء اختبار BOND TEST حيث

تختبر فرضية العدم $B_0 = B_1 = B_2 = 0$ القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

(لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد) مقابل الفرضية البديلة $B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0$ القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأمد الطويل بين مستويات متغيرات الانموذج. وهنا تقارن إحصائية (F) المقدره مع القيم الجدولية التي اقترحها (Pesaran et al., 2001) وليس قيمة F الاعتيادية وهي عبارة عن قيمتين جدوليتين ، تمثل قيمة الحد الاعلى في حالة كون متغيرات الانموذج متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ وتمثل قيمة الحد الادنى في حالة التكامل من الدرجة الصفر $I(0)$. فاذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الادنى للقيمة الحرجة ، فترفض فرضية العدم اي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد ، وتقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، اما اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة ، فتقبل الفرضية البديلة بعدم وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل .

في النموذج (ARDL) لا تستخدم إحصائية DW وللكشف عن مشاكل الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في النموذج ARDL ، لأنه تستخدم فترات التباطؤ في النموذج ARDL. بدلاً من إحصائية DW تُستخدم اختبارات اقتصادية قياسية أخرى ، وهي اختبار LM للارتباط الذاتي (Autocorrelation) ، واختبار Breusch-Godfrey التسلسلي للارتباط واختبار ARCH لتحديد ما إذا كان الارتباط الذاتي موجوداً أم لا.

²¹Thankgod O. Apere, Private Consumption Expenditure Function In Nigeria: Evidence From The Keynes' Absolute Income Hypothesis, International Journal of Research In Social Sciences 2014, pp (53-58).

الفصل الخامس

المبحث الأول: النتائج والمناقشة

يتضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول النتائج والمناقشة للتحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي للسنوات (2019,2020,2021). والمبحث الثاني التحليل الاقتصادي والقياسي لمتغيرات الدراسة للمدة (1995-2021) التي تتضمن المتغيرات الآتية :- GDP الناتج المحلي الاجمالي(مليون دينار) كعامل تابع ، والمتغيرات PH راس المال الثابت(مليون دينار) ، PH الرقم القياسي لأسعار المستهلك، PS عرض النقود(مليون دينار) ، G الانفاق الحكومي العام(مليون دينار) ، PG، سعر الصرف(دينار) كعوامل مستقلة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي لسنة (2019)

2019 أولاً: مؤشرات القطاع المالي

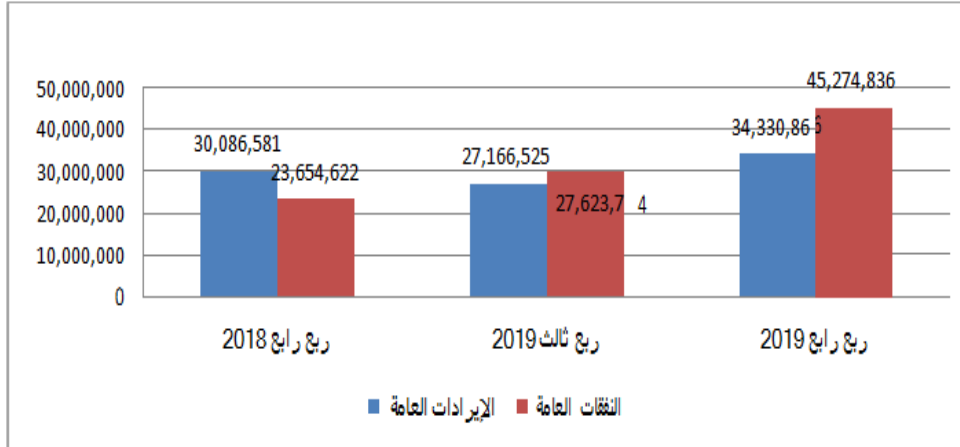
يشير الجدول 1.4 والشكل 1.4 إلى تحقيق عجز مقداره (10943970) مليون دينار في الربع الرابع لسنة 2019 بعد أن كان فائض(457179) مليون دينار في الربع الثالث لسنة 2019 وفائض مقداره (6431959) مليون دينار في الربع الرابع لسنة 2018 بنسبة زيادة قدرها (2293.8%) مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2019 وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع النفقات الاستثمارية في الفصل الرابع وانخفاض قيمة النفط الخام المصدر للربع الرابع لسنة 2019 مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات.(شكل 1.4)

جدول 1.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والربع الرابع لسنة

2018 (مليون دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة (الربع الرابع 2018)	الفترة الحالية (الربع الثالث 2019)	الفترة الحالية (الربع الرابع 2019)	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	1/3
الإيرادات العامة	30,086,581	27,166,525	34,330,866	26.37	14.11
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	28,147,593	25,918,130	33,435,333	29.00	18.79
الإيرادات الضريبية	1,938,988	1,248,395	895,533	-28.27	-53.81
النفقات العامة	23,654,622	27,623,704	45,274,836	63.90	91.40
النفقات الجارية	18,859,665	19,724,155	30,222,893	53.23	60.25
النفقات الاستثمارية	4,794,957	7,899,549	15,051,943	90.54	213.91
فائض / عجز الموازنة الكلي	6,431,959	-457,179	-10,943,970	2293.80	-270.15

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2019



شكل 1.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والربع الرابع لسنة 2018

ثانياً: مؤشرات القطاع النقدي

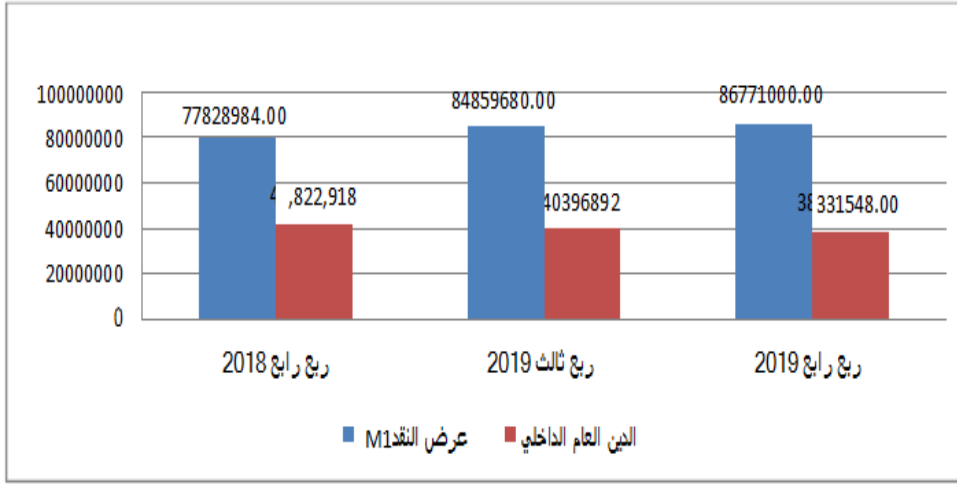
يبين جدول 2.4 والشكل 2.4 المؤشرات النقدية للربعين الثاني والثالث لسنة 2019 والربع الثالث لسنة 2018 حيث نلاحظ من المؤشرات أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي وزيادة عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع ولا تزال الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2019 والربع الرابع لسنة 2018 حيث أن النسبة المعيارية (4.0%).

جدول 2.4. المؤشرات النقدية للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والربع الرابع لسنة 2018

المؤشرات	وحدة القياس	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الرابع 2018	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثالث 2019	الفترة الحالية الربع الرابع 2019	نسبة التغير %	نسبة التغير %
		1	2	3	1/3	3/2
سعر الفائدة على القروض (%)	%	12.19	11.87	11.87	-2.63	0.00
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	%	5.29	5.19	5.19	-1.89	0.00
الفائدة على التوفير (%)	%	3.82	3.57	3.57	-6.54	0.00
سعر الفائدة الحقيقي (%)	%	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	%	7.64	7.49	7.49	-1.90	0.00
العملة المصدرة (مليون دينار)	مليون دينار	44264484	49412513	51834750	17.10	4.90
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	مليون دينار	77828984	84859680	86771000	11.49	2.25
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	مليون دينار	95390725	101802917	103440475	8.44	1.61
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	مليون دينار	67160979	74232940	78253336	16.52	5.42
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	مليون دينار	41,822,918	40396892	38331548.	-8.35	-5.11
الدين الخارجي (مليون دولار)	مليون دولار	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	دينار	11900.00	1190.00	1190.00	0	0

(-) عدم توفر البيانات

البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2019



شكل 2.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والربع الرابع لسنة 2018

ثالثاً: مؤشرات القطاع المصرفي

يبين جدول 3.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الرابع لسنة 2019 مقارنة مع الربع الثالث لنفس السنة والربع الرابع لسنة 2018 حيث أن زيادة إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية أدى إلى زيادة الائتمان ومن ثم زيادة معدل العائد على الموجودات وعلى حقوق الملكية.

برأينا فإن مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث لسنة 2019 وإذا ما استمر هذا التحسن فإن القطاع المصرفي سوف يكون له دور أكبر في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية وبالرغم من ذلك فإن المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الأموال في تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين ، ونوصي بتخفيض الفوائد على القروض

لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الانتشار الواردة في جدول رقم

2.4 البالغة (7.5 %) مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%)

جدول 3.4 مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والرابع لسنة 2018

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع 2018	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثالث 2019	الفترة الحالية الربع الرابع 2019	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	3/2
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	122,994,835.00	131,248,583.00	133,051,452.00	8.18	1.37
معدل العائد على الموجودات (%)	0.53	0.63	0.79	49.06	25.40
حقوق الملكية (مليون دينار)	15,001,306.00	15,321,145.00	15,351,276.00	2.33	0.20
معدل العائد على حقوق الملكية	4.37	5.38	6.87	57.21	27.70
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	25.32	26.40	26.61	5.09	0.80
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	12.20	11.67	11.54	-5.41	-1.11
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	15.61	11.51	11.71	-24.98	1.74
نسبة السيولة	214.00	241.00	194.00	-9.35	-19.50
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	38,486,947.00	41,197,167.00	42,052,511.00	9.26	2.08
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	26,694,884.00	30,050,637.00	30,014,603.00	12.44	-0.12
عدد المصارف (عدد)	70.00	72.00	72.00	2	0

* تم اجراء تعديلات محاسبية وفق المعايير الدولية وبالتالي المقارنة غير منطوقية

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي لسنة (2020)

أولاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2020 الربع الأول

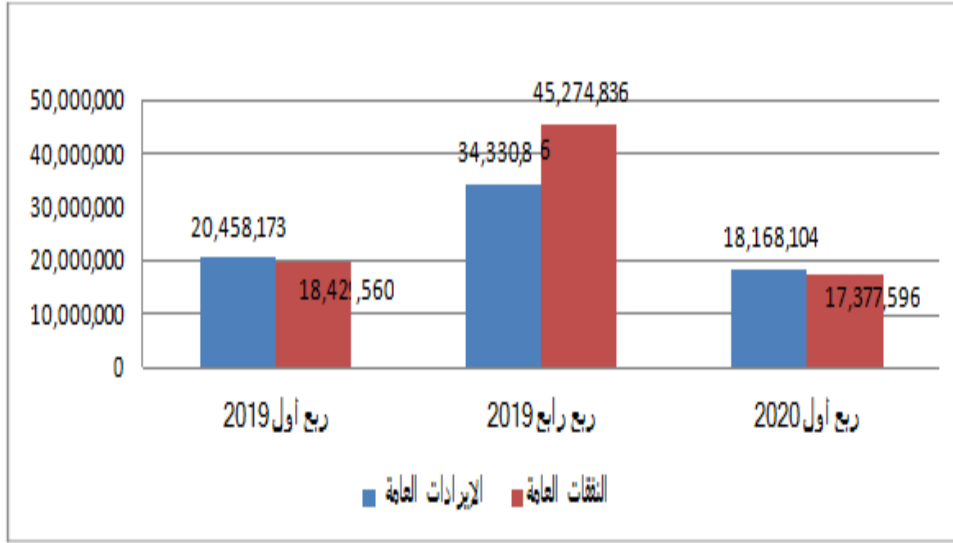
يشير الجدول 4.4 والشكل 3.4 إلى تحقيق فائض مقداره (790508) مليون دينار في الربع الأول لسنة 2020 بعد أن كان عجز (10943970) مليون دينار في الربع الرابع لسنة 2019 وفائض مقداره (2028613) مليون دينار في الربع الأول لسنة 2019 بنسبة زيادة قدرها (107.22%) مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2019 وتأتي هذه الزيادة نتيجة انخفاض النفقات الاستثمارية في الفصل الأول لسنة 2020 نتيجة عدم أقرار الموازنة الاتحادية.

جدول 4.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول و الرابع لسنة 2019

(مليون دينار)

المشورات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الأول 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الرابع 2019	الفترة الحالية الربع الأول 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	3/2
الإيرادات العامة	20,458,173	34,330,866	18,168,104	-11.19	-47.08
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	19,686,224	33,435,333	17,707,012	-10.05	-47.04
الإيرادات الضريبية	771,949	895,533	461,092	-40.27	-48.51
النفقات العامة	18,429,560	45,274,836	17,377,596	-5.71	-61.62
النفقات الجارية	18,072,887	30,222,893	17,318,900	-4.17	-42.70
النفقات الاستثمارية	356,673	15,051,943	58,696	-83.54	-99.61
فائض/ عجز الموازنة الكلي	2,028,613	-10,943,970	790,508	-61.03	107.22

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020.



شكل 3.4. الإيرادات العامة والتنفقات العامة للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019

2020 ثانياً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة

يبين الجدول 5.4 والشكل 4.4 المؤشرات النقدية للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019 حيث نلاحظ من المؤشرات في أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي وزيادة عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع.

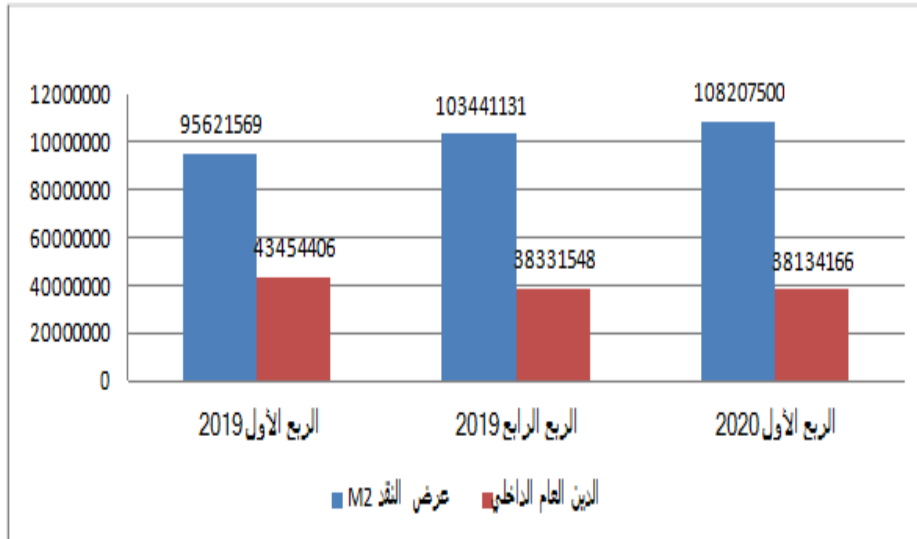
مازالت الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) مقارنة مع الربع الرابع والربع الأول لسنة 2019 حيث أن النسبة المعيارية (4.0%).

جدول 5.4. المؤشرات النقدية للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول و الرابع لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الأول 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الرابع 2019	الفترة الحالية الربع الأول 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	1/3
سعر الفائدة على القروض (%)	11.83	11.86	11.8	-0.51	-0.25
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.12	5.15	5.21	1.17	1.76
الفائدة على التوفير (%)	3.66	3.57	3.59	0.56	-1.91
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.17	8.29	8.21	-0.97	0.49
العملة المصدرة (مليون دينار)	45537228	51834750	53819264	3.83	18.19
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	77758467	86771000	91843630	5.85	18.11
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	95621569	103441131	108207500	4.61	13.16
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	68505638	78253336	78294069	0.05	14.29
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	43454406	38331548	38134166	-0.51	-12.24
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	1190	1190	1190	0.00	0.00

(-) عدم توفر البيانات

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 4.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019

2020 ثالثاً: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة

يبين جدول 6.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الأول لسنة 2020 مقارنة مع الربع الأول والربع الرابع لسنة 2019 حيث زادت ودائع الجمهور لدى المصارف بنسبة (15.36 %) مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2019 وبنسبة (26.68) مقارنة مع الربع الأول من السنة نفسها أن ارتفاع هذه النسبة هي إشارة إلى نجاح جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي من خلال توطين الرواتب واستخدام وسائل الدفع الالكترونية ولاسيما لموظفي القطاع العام فضلا عن القطاع الخاص ، مما أدى إلى زيادة حجم الودائع لدى المصارف وأدى كذلك إلى زيادة الائتمان وبمن ثم فإن القطاع المصرفي لن يتعرض إلى أزمة مالية في الأجل القصير برأينا فإن مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الأول لسنة 2020 مقارنة بالربع الرابع لسنة 2019 وإذا ما استمر هذا التحسن فإن القطاع المصرفي سوف يكون له دور أكبر في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية وبالرغم من ذلك فإن المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الأموال في تقديم

التسهيلات المصرفية للمستثمرين وتوصي بتخفيض الودائع على العروض لتشجيع المستثمرين على الافتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الاستيار الواردة في جدول رقم 5.4 البالغة (8.21 %) مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (40 %).

جدول 6.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة 2019 الربع الأول	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الرابع 2019	الفترة الحالية الربع الأول 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	1/3
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	123,353,390	133,089,806	131,798,704	-0.97	6.85
معدل العائد على الموجودات (%)	0.13	0.82	0.25	-69.51	92.31
حقوق الملكية (مليون دينار)	15,001,402	15,351,276	16,247,371	5.84	8.31
معدل العائد على حقوق الملكية	1.08	7.10	2.00	-71.83	85.19
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	25.53	26.61	27.13	1.95	6.27
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	12.16	11.53	12.33	6.94	1.40
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	15.93	11.71	10.81	-7.69	-32.14
نسبة السيولة	212.00	194.00	-	-	-
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	38,895,529	42,052,511	42,097,533	0.11	8.23
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	27,331,694	30,014,656	34,624,546	15.36	26.68
عدد المصارف (عدد)	70	72	72	0.00	2.00

- البيانات غير متوفرة.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020

رابعاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2020 للربع الثاني

يشير الجدول 7.4 والشكل 5.4 إلى وجود عجز مقداره (4062199) مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2020 بعد أن كان عجز (790508) مليون دينار في الربع الأول لسنة 2020 و مقداره

(5216008) مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة انخفاض قدرها (613.87%) مقارنة

مع الربع الأول لسنة 2020 ويأتي هذا الانخفاض نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات النفطية وزيادة

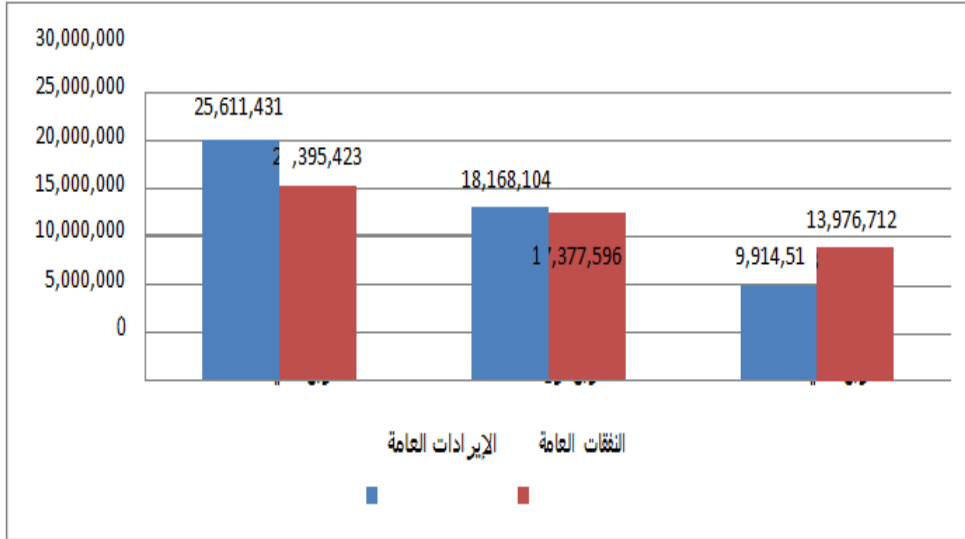
النفقات الاستثمارية في الفصل الأول لسنة 2020.

جدول 7.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019 (مليون

دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثاني 2019	الفترة الحالية للفترة الحالية الربع الأول 2020	الفترة الحالية الربع الثاني 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	1/3
الإيرادات العامة	25,611,431	18,168,104	9,914,513	-45.43	-61.29
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	24,512,777	17,707,012	9,241,972	-47.81	-62.30
الإيرادات الضريبية	1,098,654	461,092	672,541	45.86	-38.79
النفقات العامة	20,395,423	17,377,596	13,976,712	-19.57	-31.47
النفقات الجارية	19,280,998	17,318,900	13,540,910	-21.81	-29.77
النفقات الاستثمارية	1,114,425	58,696	435,802	642.47	-60.89
فائض / عجز الموازنة الكلي	5,216,008	790,508	-4,062,199	-613.87	-177.88

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 5.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019

خامساً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2020 للربع الثاني

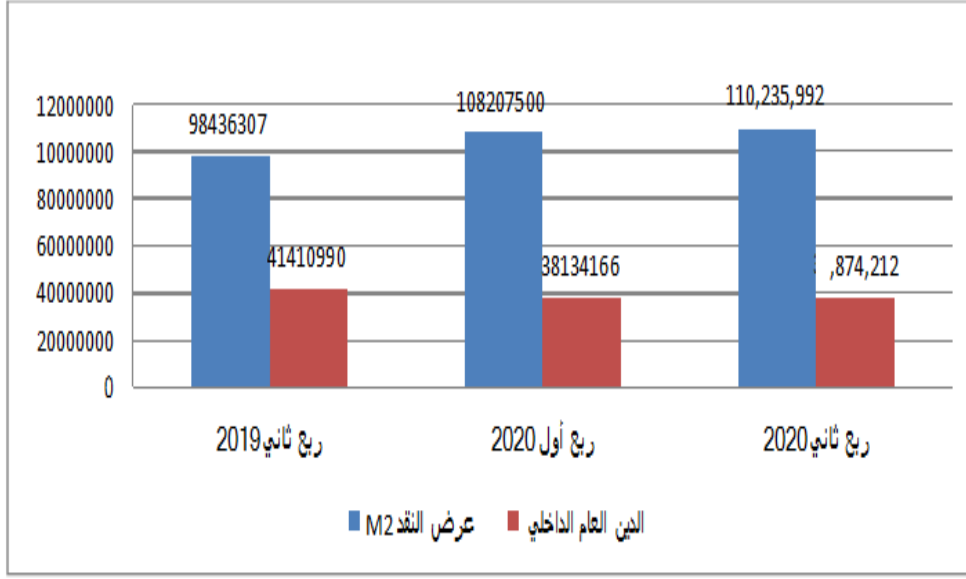
يبين جدول 8.4 والشكل 6.4 المؤشرات النقدية للربع الثاني لسنة 2020 والربعين الثاني لسنة 2019 والأول لسنة 2020 حيث نلاحظ من المؤشر في أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول والذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي وزيادة عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع وانخفاض الدين العام الداخلي. مازالت الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019 حيث أن النسبة المعيارية (4.0%).

جدول 8.4. المؤشرات النقدية للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثاني 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الأول 2020	الفترة الحالية الربع الثاني 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	3/2
سعر الفائدة على القروض (%)	11.86	11.8	11.8	-0.51	0.00
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.09	5.21	5.2	1.18	-1.15
الفائدة على التوفير (%)	3.5	3.59	3.6	2.00	-0.56
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.36	8.21	8.23	-1.56	0.24
العملة المصدرة (مليون دينار)	47780521	53819264	60,396,747	26.40	12.22
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	81177909	91843630	94,447,347	16.35	2.83
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	98436307	108207500	110,235,99	11.99	1.87
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	73474611	78294069	81,743,405	11.25	4.41
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	41410990	38134166	37,874,212	-8.54	-0.68
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	1190	1190	1,190	0.00	0.00

(-) عدم توفر البيانات

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 6.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019

سادساً: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة 2020 للربع الثاني

يبين جدول 9.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الثاني لسنة 2020 مقارنة مع الربع الأول للسنة نفسها والربع الثاني لسنة 2019 حيث زادت ودائع الجمهور لدى المصارف بنسبة (16.08%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2019 أن ارتفاع هذه النسبة هي إشارة إلى نجاح جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي من خلال توطيد الرواتب و استخدام وسائل الدفع الالكترونية لاسيما لموظفي القطاع العام فضلاً عن الخاص، مما أدى إلى زيادة حجم الودائع لدى المصارف وأدى كذلك إلى زيادة الائتمان ومن ثم فإن القطاع المصرفي لن يتعرض إلى أزمة مالية في الأجل القصير.

برأينا فإن مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الثاني لسنة 2020 مقارنة بالربع الأول للسنة نفسها خصوصاً أن نسبة الديون المشكوك في تحصيلها انخفضت بنسبة (18.97%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2019 و (1.94%) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2020 وإذا ما استمر هذا التحسن فإن القطاع المصرفي سوف يكون له دور

أكبر في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية وبالرغم من ذلك فإن المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الأموال في تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين ، ونوصي بتخفيض الفوائد على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الانتشار الواردة في جدول رقم 8.4 البالغة (8.23%) مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%).

جدول 9.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثاني 2019	الفترة الحالية للفترة الحالية الربع الأول 2020	الفترة الحالية الربع الثاني 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	3/2
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	129,207,821	131,825,735	127,068,472	-1.66	-3.61
معدل العائد على الموجودات (%)	0.53	0.25	0.42	-20.75	68.00
حقوق الملكية (مليون دينار)	15,301,042	16,247,371	16,248,185	6.19	0.01
معدل العائد على حقوق الملكية	2.94	2.00	3.28	11.56	64.00
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	24.99	27.14	29.42	17.73	8.40
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	11.84	12.32	12.79	8.02	3.81
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	13.07	10.80	10.59	-18.97	-1.94
نسبة السيولة	1,438.00	230	-	-	-
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	39,160,620	42,096,393	43,692,909	11.57	3.79
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	28,985,416	34,644,619	33,645,088	16.08	-2.89
عدد المصارف (عدد)	72	72	72	0.00	0.00

- البيانات غير متوفرة.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020

سابعاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2020 للربع الثالث

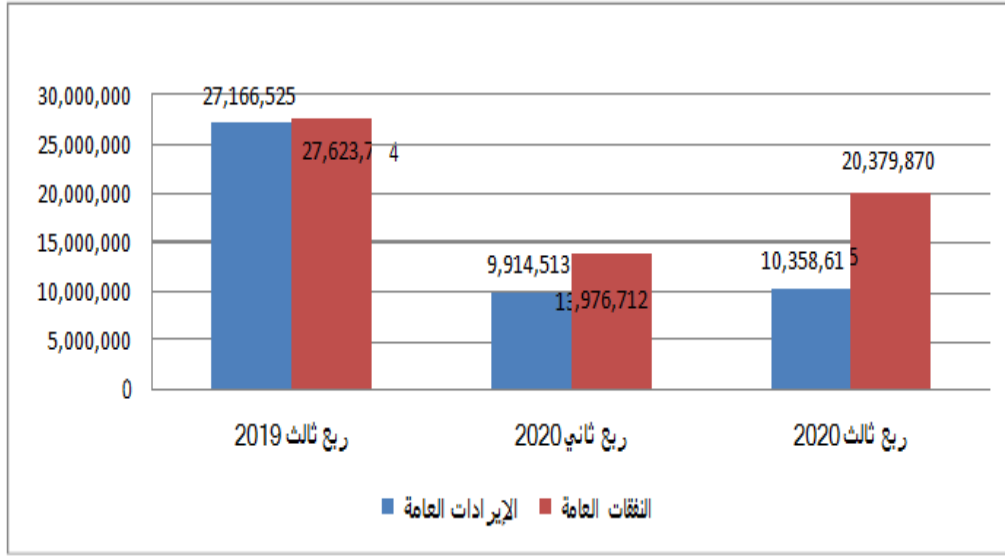
يشير الجدول 10.4 والشكل 7.4 إلى وجود عجز مقداره (10021255) مليون دينار في الربع الثالث لسنة 2020 بعد أن كان عجز بنسبة زيادة قدرها (146.7%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 و(2092.0%) مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2019 ويأتي هذا الانخفاض نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات النفطية والإيرادات الضريبية وزيادة النفقات الاستثمارية في الفصل الثالث لسنة 2020.

جدول 10.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019

(مليون دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثالث 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثاني 2020	الفترة الحالية الربع الثالث 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/1	3/2
الإيرادات العامة	27,166,525	9,914,513	10,358,615	-61.9	4.5
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	25,918,130	9,241,972	9,725,840	-62.5	5.2
الإيرادات الضريبية	1,248,395	672,541	632,775	-49.3	-5.9
النفقات العامة	27,623,704	13,976,712	20,379,870	-26.2	45.8
النفقات الجارية	19,724,155	13,540,910	19,733,287	0.0	45.7
النفقات الاستثمارية	7,899,549	435,802	646,583	-91.8	48.4
فائض/ عجز الموازنة الكلي	-457,179	-4,062,199	-10,021,255	2,092.0	146.7

المصدر : البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 7.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019

سابعاً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2020 للربعين الثاني والثالث

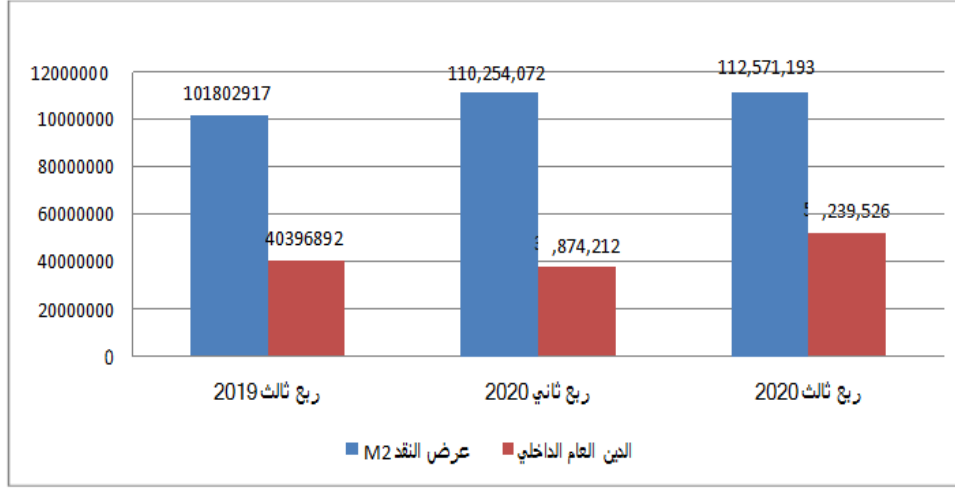
يشير الجدول 11.4 والشكل 8.4 الى المؤشرات النقدية للربعين الثاني و الثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019 حيث نلاحظ من المؤشر في أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول الذي أدى إلى ارتفاع عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع في حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب ارتفاع رصيد حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية بسبب إقرار قانون الاقتراض رقم (5) لسنة 2020. مازالت الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019 حيث أن النسبة المعيارية (%4.0).

جدول 11.4. المؤشرات النقدية للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثالث 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثاني 2020	الفترة الحالية الربع الثالث 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	3/1
سعر الفائدة على القروض (%)	1.87	11.80	11.87	0.6	0.0
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.2	5.2	5.2	1.2	0.4
الفائدة على التوفير (%)	3.6	3.6	3.6	-0.3	-0.3
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.30	8.23	8.31	1.0	0.1
العملة المصدرة (مليون دينار)	49412513	60,396,747	61,731,798	2.2	24.9
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	84859680	94,475,571	96,526,021	2.2	13.7
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	101802917	110,254,072	112,571,19	2.1	10.6
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	74232940	81,743,405	80,703,140	-1.3	8.7
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	40396892	37,874,212	52,239,526	37.9	29.3
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	1190	1,190	1,190	0.0	0.0

(-) عدم توفر البيانات

مصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 8.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019

ثامناً: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة 2020 للربع الثالث

يبين جدول 12.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الثالث لسنة 2020 مقارنة مع الربع الثاني لنفس السنة والربع الثالث لسنة 2019 حيث زادت ودائع الجمهور لدى المصارف بنسبة (1.4%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 ، مما أدى إلى زيادة الائتمان ومن ثم فإن القطاع المصرفي لن يتعرض إلى أزمة مالية في الأجل القصير.

برأينا فإن مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الثالث لسنة 2020 مقارنة بالربع الثاني للسنة نفسها خصوصاً أن نسبة الديون المشكوك في تحصيلها انخفضت بنسبة (15.9%) مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2019 و (8.6%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 وإذا ما استمر هذا التحسن فإن القطاع المصرفي سوف يكون له دور أكبر في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية وبالرغم من ذلك فإن المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الأموال في تقديم

التسهيلات المصرفية للمستثمرين ، ونوصي بتخفيض الفوائد على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الانتشار الواردة في جدول رقم 11.4 البالغة (8.3%) مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%).

جدول 12.4 مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثالث 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثاني 2020	الفترة الحالية الربع الثالث 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	3/2
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	131,248,583	127,408,769	127,743,265	-2.7	0.3
معدل العائد على الموجودات (%)	0.63	0.42	0.58	-7.9	38.1
حقوق الملكية (مليون دينار)	15,321,145	16,498,185	16,698,504	9.0	1.2
معدل العائد على حقوق الملكية	5.38	3.22	4.45	-17.3	38.2
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	26.40	29.37	32.09	21.6	9.3
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	11.67	12.95	13.07	12.0	0.9
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	11.51	10.59	9.68	-15.9	-8.6
نسبة السيولة	241	241	288	19.5	19.5
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	41,197,167	43,734,641	47,272,868	14.7	8.1
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	30,050,637	33,671,801	34,137,917	13.6	1.4
عدد المصارف (عدد)	72	72	75	3	3

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020

تاسعاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2020 للربع الرابع

يشير الجدول 13.4 والشكل 9.4 إلى وجود فائض مقداره (410192) مليون دينار في الربع الرابع

لسنة 2020 بعد أن كان العجز مقداره (10021255) في الربع الثالث لسنة 2020

و(10944170) مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2019 ويأتي هذا التحسن نتيجة ارتفاع إيرادات

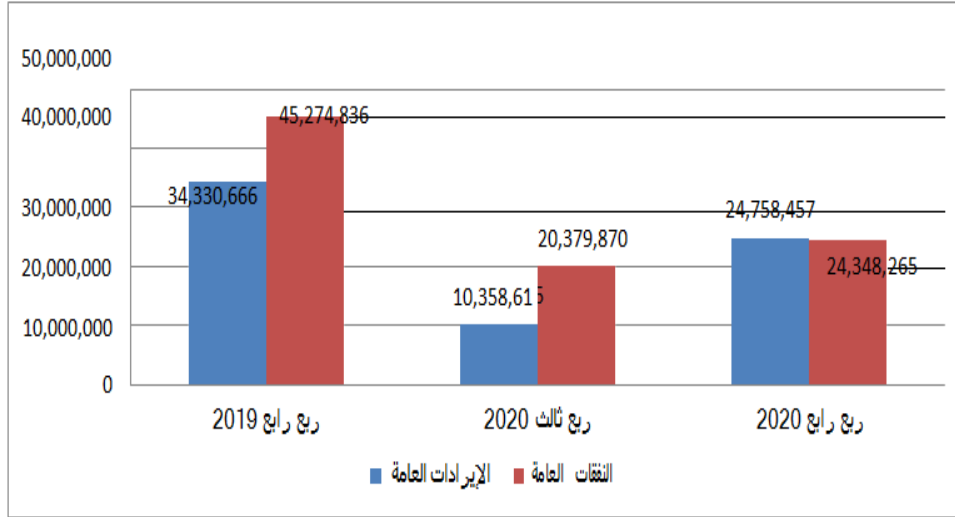
الصادرات النفطية والإيرادات الضريبية وانخفاض النفقات العامة.

جدول 13.4. الإيرادات والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019 (مليون

دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الرابع 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثالث 2020	الفترة الحالية الربع الرابع 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	3/1
الإيرادات العامة	34,330,666	10,358,615	24,758,457	139.0	-27.9
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	33,435,333	9,725,840	21,806,676	124.2	-34.8
الإيرادات الضريبية	895,333	632,775	2,951,781	366.5	229.7
النفقات العامة	45,274,836	20,379,870	24,348,265	19.5	-46.2
النفقات الجارية	30,222,893	19,733,287	22,280,441	12.9	-26.3
النفقات الاستثمارية	15,051,943	646,583	2,067,824	219.8	-86.3
فائض / عجز الموازنة الكلي	-10,944,170	-10,021,255	410,192	-104.1	-103.7

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 9.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019

عاشراً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2020 للربعين الثالث والرابع

يبين جدول 14.4 والشكل 10.4 المؤشرات النقدية للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019 حيث نلاحظ من المؤشر في أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول الذي أدى إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب ارتفاع رصيد حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية بسبب إقرار قانون الاقتراض رقم (5) لسنة 2020.

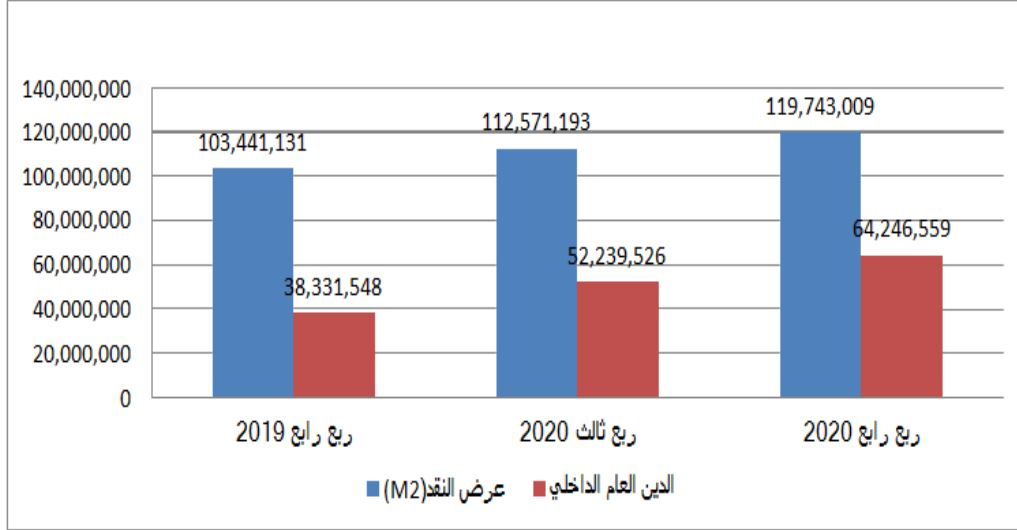
مازالت الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019 حيث أن النسبة المعيارية (4%).

جدول 14.4. المؤشرات النقدية للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الرابع 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثالث 2020	الفترة الحالية الربع الرابع 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	3/1
سعر الفائدة على القروض (%)	11.87	11.87	11.88	0.1	0.1
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.19	5.21	5.17	-0.8	-0.4
الفائدة على التوفير (%)	3.6	3.6	3.5	-0.8	-1.1
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.30	8.31	8.35	0.5	0.6
العملة المصدرة (مليون دينار)	51,834,750	61,731,798	66,031,234	7.0	27.4
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	86,771,000	96,526,021	103,256,234	7.0	19.0
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	103,441,131	112,571,193	119,743,009	6.4	15.8
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	78,253,336	80,703,140	88,861,792	10.1	13.6
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	38,331,548	52,239,526	64,246,559	23.0	67.6
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	1,190	1,190	1,460	22.7	22.7

(-) عدم توفر البيانات

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020



شكل 10.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربيعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019

إحدى عشر: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة 2020 للربع الرابع

يبين جدول 15.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الرابع لسنة 2020 مقارنة مع الربع الثالث للسنة نفسها والربع الرابع لسنة 2019 حيث زادت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية ومن ثم زيادة الائتمان وان القطاع المصرفي لن يتعرض إلى أزمة مالية في الأجل القصير. برأينا فإن مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الرابع لسنة 2020 مقارنة بالربع الثالث للسنة نفسها خصوصاً إذا ما استمر هذا التحسن فأن القطاع المصرفي سوف يكون له دور أكبر في دعم الإقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية وبالرغم من ذلك فأن المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الأموال في تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين ، ونوصي بتخفيض الفوائد على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الانتشار الواردة في جدول رقم 14.4 البالغة (8.35) % مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%).

جدول 15.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والرابع لسنة 2019

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الرابع 2019	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثالث 2020	الفترة الحالية الربع الرابع 2020	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	3/2
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	133089806	127700600	138264198	3.9	8.3
معدل العائد على الموجودات (%)	0.82	0.58	0.88	7.3	51.7
حقوق الملكية (مليون دينار)	15351276	16698504	16771514	9.3	0.4
معدل العائد على حقوق الملكية	7.1	4.47	7.22	1.7	61.5
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	26.61	32.09	31.08	16.8	-3.1
نسب حقوق الملكية إلى	11.53	13.08	12.13	5.2	-7.3
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	11.71	9.81	10.32	-11.9	5.2
نسبة السيولة	194	286	588	203.1	105.6
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	42052511	47302759	49749850	18.3	5.2
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	30014565	34072541	35281761	17.5	3.5
عدد المصارف (عدد)	72	75	74	2	-1

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2020

المطلب الثالث: التحليل الوصفي والبياني لمؤشرات القطاع النقدي والمالي والمصرفي لسنة (2021)

أولاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2021 للربع الأول

يشير الجدول 16.4 والشكل 11.4 إلى وجود عجز مقداره (131747) مليون دينار في

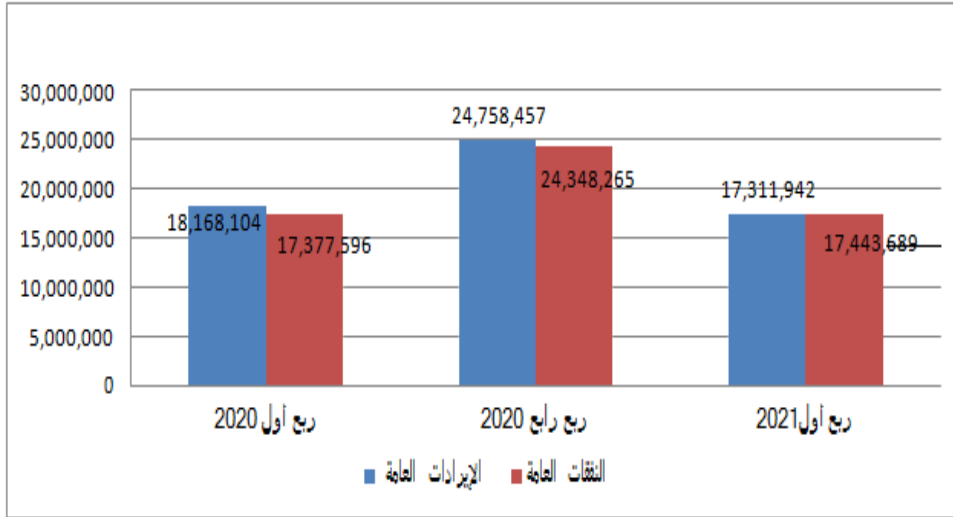
الربع الأول من سنة 2021 بعد أن كان فائض مقداره (410192) مليون دينار في الربع الرابع من

سنة 2020 و (790508) في الربع الأول لسنة 2020 .

جدول 16.4 الإيرادات والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020 (مليون دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الأول 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الرابع 2020	الفترة الحالية الربع الأول 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	3/1
الإيرادات العامة	18,168,104	24,758,457	17,311,942	-30.1	-4.7
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	17,707,012	21,806,676	16,791,059	-23.0	-5.2
الإيرادات الضريبية	461,092	2,951,781	520,883	-82.4	13.0
النفقات العامة	17,377,596	24,348,265	17,443,689	-28.4	0.4
النفقات الجارية	17,318,900	22,280,441	17,056,142	-23.4	-1.5
النفقات الاستثمارية	58,696	2,067,824	387,547	-81.3	560.3
فائض / عجز الموازنة الكلي	790,508	410,192	-131,747	-132.1	-116.7

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021



شكل 11.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول و الرابع لسنة 2020

2020 ثانياً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2021 للربع الأول والربع الرابع لسنة

يبين جدول 17.4 والشكل 12.4 المؤشرات النقدية للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول

والرابع لسنة 2020 حيث نلاحظ من المؤشرات أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول الذي أدى

إلى ارتفاع عرض النقد بمفهوميته الضيق والواسع في حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب ارتفاع رصيد

حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية بسبب إقرار قانون الاقتراض رقم (5)

لسنة 2020 .

أرتفعت الفجوة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع

(معامل الانتشار) حيث بلغ (8 52 %) مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2020 والربع الأول للسنة

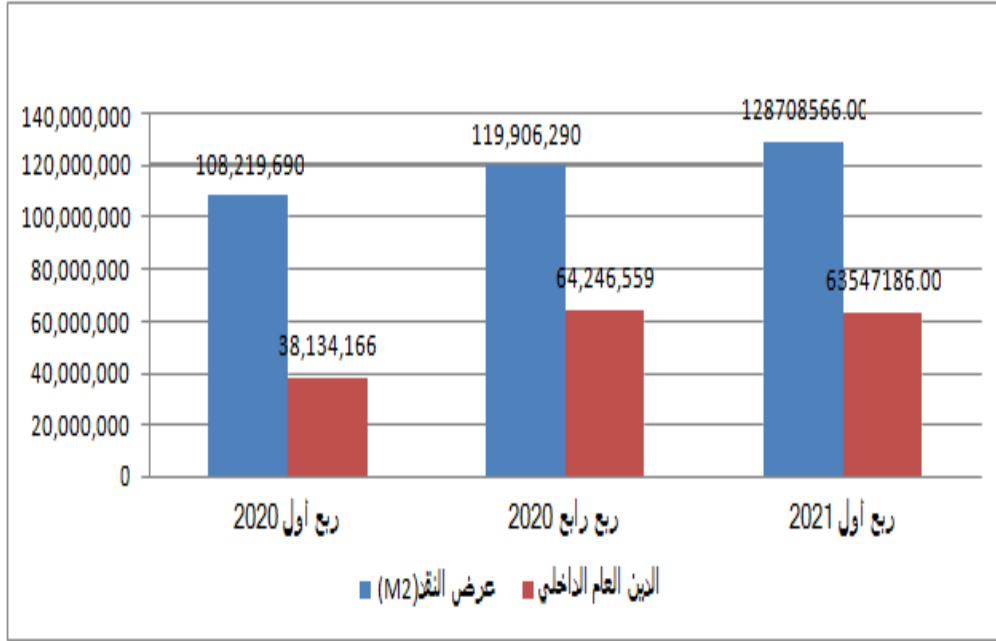
نفسها حيث أن النسبة المعيارية (4.0 %) وذلك بسبب انخفاض معدلات أسعار الفائدة.

جدول 17.4. المؤشرات النقدية للربع الأول لسنة 2021 والرربعين الأول والرابع لسنة 2020.

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة 2020 الأول	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الرابع 2020	الفترة الحالية الربع الأول 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/1	3/2
سعر الفائدة على القروض (%)	11.82	11.88	11.92	0.8	0.3
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.23	5.16	4.76	-9.0	-7.8
الفائدة على التوفير (%)	3.6	3.5	3.40	-5.0	-4.0
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.24	8.34	8.52	3.4	2.2
العملة المصدرة (مليون دينار)	53,819,264	66,031,234	74576198	38.6	12.9
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	91,845,786	103,353,556	111628548	21.5	8.0
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	108,219,690	119,906,290	128708566	18.9	7.3
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	78,294,069	88,861,792	99436327	27.0	11.9
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	38,134,166	64,246,559	63547186	66.6	-1.1
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/دولار)	1,190	1,460	1,450	21.8	-0.7

(-) عدم توفر البيانات

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021



شكل 12.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020

ثالثاً: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة 2021 للربع الأول

يبين جدول 18.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تراجع في أداء المصارف في الربع الأول لسنة 2021 مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2020 والربع الأول للسنة نفسها حيث انخفضت ودائع الجمهور لدى المصارف وادى إلى زيادة قليلة في الائتمان مما أدى إلى انخفاض العائد على الموجودات وانخفاض العائد على حقوق الملكية وهناك زيادة في نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

برأينا ان مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تراجع في الربع الأول لسنة 2021 مقارنة بالربع الرابع لسنة 2020 وربما يكون السبب انخفاض ودائع الجمهور لدى المصارف وأن المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الأموال في تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين ، ونوصي بتخفيض

الفوائد على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الانتشار

الواردة في جدول رقم 17.4 البالغة (8.52) % مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%).

جدول 18.4 مؤشرات القطاع المصرفي للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الأول 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الرابع 2020	الفترة الحالية الربع الأول 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	3/2	1/3
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	132059179	138468947	140828510	1.7	6.6
معدل العائد على الموجودات (%)	0.25	0.89	0.19	-78.7	-24.0
حقوق الملكية (مليون دينار)	16497371	16778264	17120874	2.0	3.8
معدل العائد على حقوق الملكية	1.97	7.31	1.54	-78.9	-21.8
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	27.12	31.08	30.52	-1.8	12.5
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	12.49	12.12	12.16	0.3	-2.6
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	10.79	10.34	11.04	6.8	2.3
نسبة السيولة	194	588	-	-	-
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	42126769	49817737	49853689	0.1	18.3
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	34640113	35457109	34844787	-1.7	0.6
عدد المصارف (عدد)	73	74	75	1	2

- عدم توفر بيانات.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021

رابعاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2021 للربع الثاني

يشير الجدول 19.4 والشكل 13.4 إلى تحقيق فائض مقداره (1928128) مليون دينار

في الربع الثاني من سنة 2021 بعد أن كان العجز مقداره (4062199) مليون دينار في الربع الثاني من

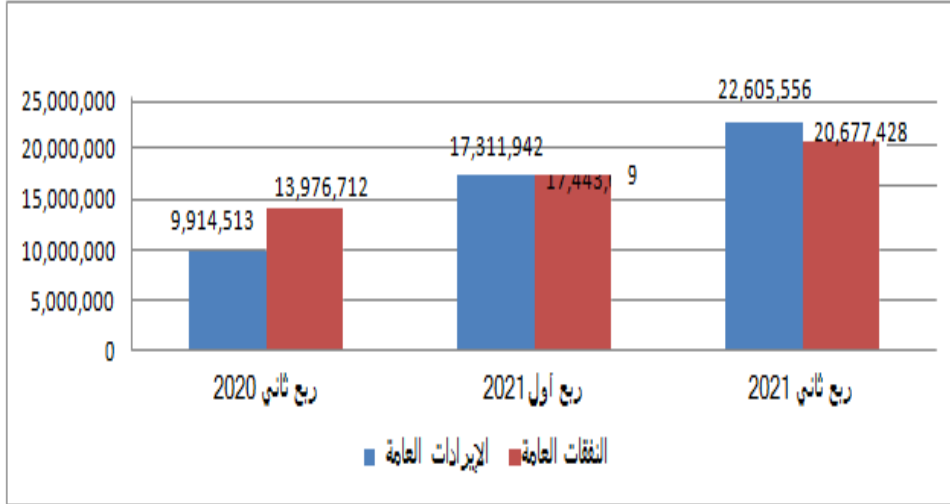
سنة 2020 و(131747) في الربع الأول لسنة 2021 وتحقق هذا الفائض نتيجة زيادة أسعار النفط التي أدت إلى زيادة الإيرادات بنسبة %128.0) و (%30.6 على التوالي.

جدول 19.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة

2021 (مليون دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثاني 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الأول 2021	الفترة الحالية الربع الثاني 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	2/3	1/3
الإيرادات العامة	9,914,513	17,311,942	22,605,556	30.6	128.0
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	9,241,972	16,791,059	21,636,161	28.9	134.1
الإيرادات الضريبية	672,541	520,883	969,395	86.1	44.1
النفقات العامة	13,976,712	17,443,689	20,677,428	18.5	47.9
النفقات الجارية	13,540,910	17,056,142	20,345,489	19.3	50.3
النفقات الاستثمارية	435,802	387,547	331,939	-14.3	-23.8
فائض / عجز الموازنة الكلي	-4,062,199	-131,747	1,928,128	-1,563.5	-147.5

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021



شكل 13.4: الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021

خامساً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2021 للربع الثاني

يبين جدول 20.4 والشكل 14.4 المؤشرات النقدية للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 و الأول لسنة 2021 حيث نلاحظ من المؤشر في أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع في حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب انخفاض الطلب على النفط والتزام العراق باتفاقية أوبك مما أدى إلى ارتفاع رصيد (حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية حسب قانون الاقتراض رقم (5) لسنة 2020.

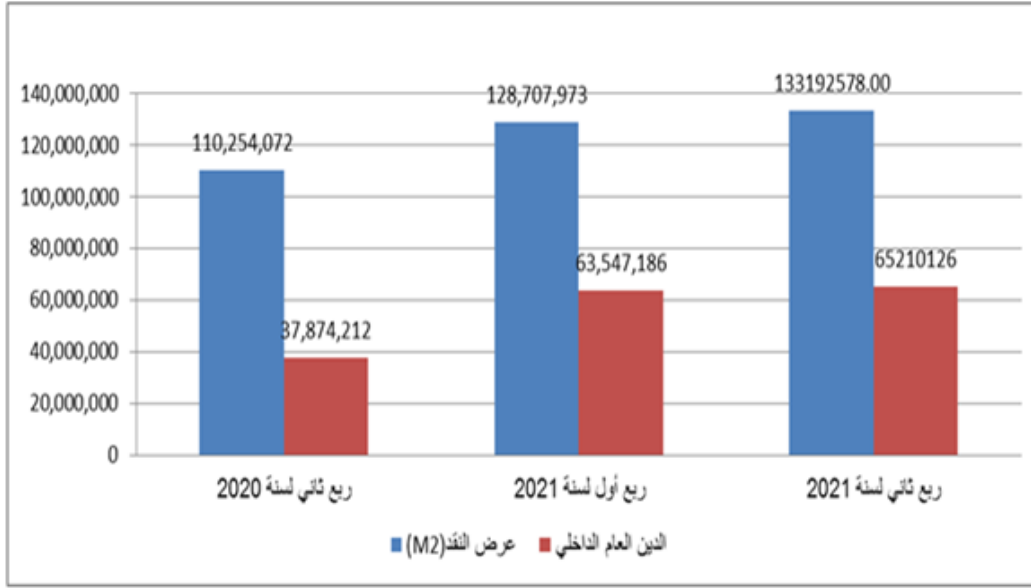
أنخفضت الفجوة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) والذي بلغ (7.13%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 والربع الأول لسنة 2021 المؤشرات النقدية للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021 وذلك بسبب انخفاض اسعار الفائدة على القروض حيث أن النسبة المعيارية (4.0%).

جدول 20.4. المؤشرات النقدية للربعين الاول والثاني لسنة 2021 والربع الثاني لسنة 2020

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثاني 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الأول 2021	الفترة الحالية الربع الثاني 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	2/3
سعر الفائدة على القروض (%)	11.80	11.92	10.21	-13.5	-14.3
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.18	4.76	4.34	-16.2	-8.8
الفائدة على التوفير (%)	3.6	3.4	3.08	-13.7	-9.4
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.23	8.52	7.13	-13.4	-16.3
العملة المصدرة (مليون دينار)	60,396,747	74,576,198	74648408.00	23.6	0.1
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	94,475,571	111,627,955	115379451.00	22.1	3.4
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	110,254,072	128,707,973	133192578.00	20.8	3.5
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	81,743,405	99,436,327	100449150.00	22.9	1.0
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	37,874,212	63,547,186	65210126	72.2	2.6
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	1,190	1,450	1,460	22.7	0.7

(-) عدم توفر بيانات.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021



شكل 14.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الأول والثاني لسنة 2021 والربع الثاني لسنة 2020

سادساً: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة 2021 للربع الثاني

يبين جدول 21.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الثاني لسنة 2021 مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 والربع الأول لسنة 2021 حيث ارتفعت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة في الائتمان كما أدى إلى زيادة العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية وهناك انخفاض في نسبة الديون المشكوك في تحصيلها. برأينا فإن مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الثاني لسنة 2021 مقارنة بالربع الثاني لسنة 2020 والربع الأول لسنة 2021 وربما يكون السبب ارتفاع ودائع الجمهور لدى المصارف ونوصي بتخفيض الفوائد على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث

أن نسبة معامل الانتشار الواردة في جدول رقم 20.4 البالغة (7.13 %) مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%).

جدول 21.4 مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لسنة 2021 والرربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثاني 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية (الربع الأول 2021)	الفترة الحالية (الربع الثاني 2021)	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	2/3	1/3
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	127.408.769	140.825.939	145.092.896	3.0	13.9
معدل العائد على الموجودات (%)	0	0	0	126.3	2.4
حقوق الملكية (مليون دينار)	16,498,185	17,120,874	17,047,087	-0.4	3.3
معدل العائد على حقوق الملكية	3	2	4	138.7	14.9
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	29	31	30	-2.0	1.8
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	13	12	12	-3.4	-9.3
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	11	11	11	-2.4	1.8
نسبة السيولة	241	438	1245	-	-
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	43,734,641	49,851,179	50,258,028	0.8	14.9
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	33,671,801	34,844,787	37,529,131	7.7	11.5
عدد المصارف (عدد)	72	75	75	0	3

(-) عدم توفر بيانات.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021

سابعاً: مؤشرات القطاع المالي لسنة 2021 للربع الثالث

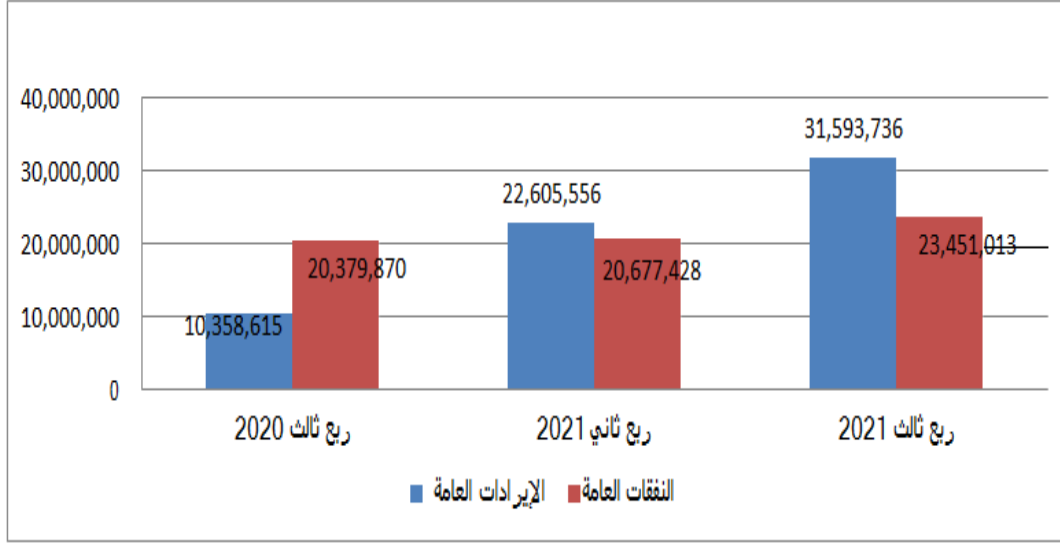
يشير الجدول 22.4 والشكل 15.4 إلى تحقيق فائض مقداره (8142723) مليون دينار في الربع الثالث من سنة 2021 بعد أن كان (1928128) مليون دينار في الربع الثاني من سنة 2021 وعجز مقداره (10021255) في الربع الثالث لسنة 2020 وتحقق هذا الفائض نتيجة زيادة أسعار النفط التي أدت إلى زيادة الإيرادات بنسبة (205.0%) ومقارنة مع الربع الثالث لسنة 2020 و(39.8%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2021.

جدول 22.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة

2021 (مليون دينار)

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثالث 2020	الفترة الحالية للفترة الحالية الربع الثاني 2021	الفترة الحالية الربع الثالث 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	2/3
الإيرادات العامة	10,358,615	22,605,556	31,593,736	205.0	39.8
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	9,725,840	21,636,161	31,039,080	219.1	43.5
الإيرادات الضريبية	632,775	969,395	554,656	-12.3	-42.8
النفقات العامة	20,379,870	20,677,428	23,451,013	15.1	13.4
النفقات الجارية	19,733,287	20,345,489	21,959,602	11.3	7.9
النفقات الاستثمارية	646,583	331,939	1,491,411	130.7	349.3
فائض / عجز الموازنة الكلي	-10,021,255	1,928,128	8,142,723	-181.3	322.3

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021



شكل 15.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثالث لسنة 2021 والربع الثالث لسنة 2020

ثامناً: مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2021 للربع الثالث

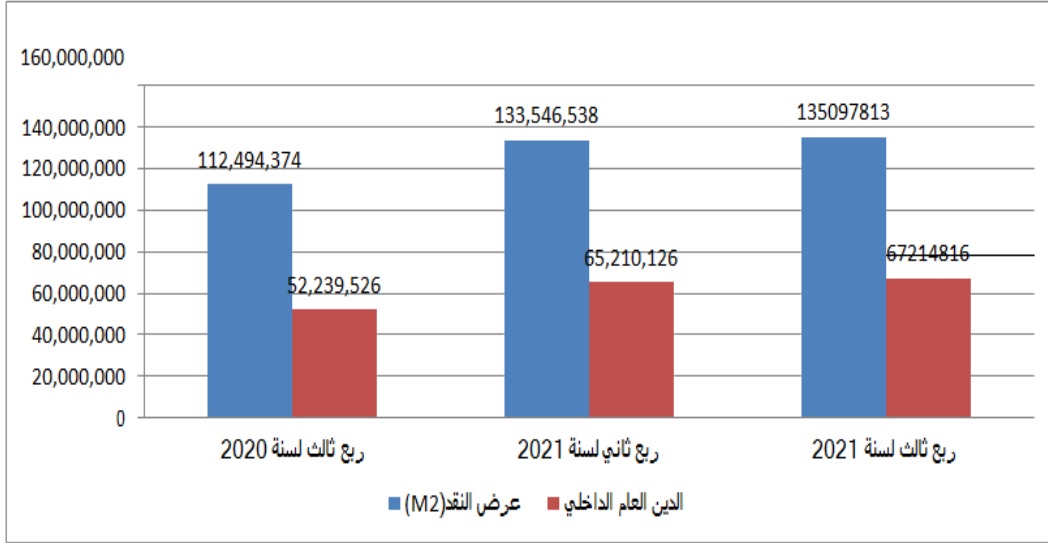
يبين جدول 23.4 والشكل 16.4 المؤشرات النقدية للربع الثالث لسنة 2021 والربعين الثالث لسنة 2020 و الثاني لسنة 2021 حيث نلاحظ من المؤشر في أعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول والذي أدى إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب انخفاض الطلب على النفط والتزام العراق باتفاقية أوبك مما أدى الى ارتفاع رصيد (حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية حسب قانون الاقتراض رقم (5) لسنة 2020 . أنخفضت الفجوة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) والذي بلغ (8.15 %) مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2021 وذلك بسبب انخفاض اسعار الفائدة على القروض حيث أن النسبة المعيارية (4.0 %) .

جدول 23.4. المؤشرات النقدية للربع الثالث لسنة 2021 والرابعين الثالث لسنة 2020 والثاني لسنة 2021

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثالث 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية الربع الثاني 2021	الفترة الحالية الربع الثالث 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	2/3
سعر الفائدة على القروض (%)	11.90	11.63	11.52	-3.2	-0.9
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	5.22	4.34	4.74	-9.2	9.22
الفائدة على التوفير (%)	3.6	3.4	3.37	-5.34	-0.88
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-	-	-	-	-
معامل الانتشار (%)	8.34	8.23	8.15	-2.28	-0.97
العملة المصدرة (مليون دينار)	61,731,798	74,648,408	75,185,630	21.79	0.72
عرض النقد (1M) (مليون دينار)	96,489,616	115,632,378	116,314,164	20.55	0.59
عرض النقد (2M) (مليون دينار)	112,494,374	133,546,538	135,097,813	20.09	1.16
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	80,703,140	100,449,150	103,963,042	28.82	3.50
الدين العام الداخلي (مليون دينار)	52,239,526	65,210,126	67,214,816	28.67	3.07
الدين الخارجي (مليون دولار)	-	-	-	-	-
معدل سعر الصرف (دينار/ دولار)	1,190	1,460	1,460	22.7	0.0

(-) عدم توفر بيانات.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021



شكل 16.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الثالث لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2021 والثالث لسنة 2020

تاسعاً: مؤشرات القطاع المصرفي لسنة 2021 للربع الثالث

يبين جدول 24.4 أهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام حيث تشير تلك المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الثالث لسنة 2021 مقارنة مع الربع الثالث لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2021 حيث ارتفعت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة في الائتمان كما أدى إلى زيادة العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية .

برأينا ان مؤشرات القطاع المصرفي تشير إلى تحسن في الربع الثالث لسنة 2021 مقارنة بالربع الثالث لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2021 وربما يكون السبب ارتفاع ودائع الجمهور لدى المصارف ونوصي بتخفيض الفوائد على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من المصارف حيث أن نسبة معامل الانتشار الواردة في جدول رقم 23.4 البالغة (8.15) % مرتفعة عن النسبة المعيارية البالغة (4.0%).

جدول 24.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثالث لسنة 2021 والرابعين الثالث لسنة 2020 والثاني لسنة

2021

المؤشرات	الفترة المماثلة للفترة الحالية من السنة السابقة الربع الثالث 2020	الفترة السابقة للفترة الحالية للفترة الثاني 2021	الفترة الحالية الربع الثالث 2021	نسبة التغير %	نسبة التغير %
	1	2	3	1/3	2/3
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (مليون دينار)	127,656,819	144,855,228	151,104,858	18.37	4.31
معدل العائد على الموجودات (%)	0.58	0.48	0.53	-8.62	10.42
حقوق الملكية (مليون دينار)	16,698,504	17,047,087	17,339,203	3.84	1.71
معدل العائد على حقوق الملكية	4.47	4.04	4.52	1.12	11.88
نسبة القروض إلى الموجودات (%)	32.09	30.06	30.18	-5.95	0.40
نسب حقوق الملكية إلى الموجودات (%)	13.08	11.77	11.47	-12.31	-2.55
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية (%)	9.81	10.71	10.38	5.81	-3.08
نسبة السيولة	286	1245	369	29.02	-70.36
إجمالي الائتمان (مليون دينار)	47,299,950	50,685,907	52,539,622	11.08	3.66
ودائع الجمهور لدى المصارف (مليون دينار)	34,036,958	38,134,358	40,245,066	18.24	5.53
عدد المصارف (عدد)	75	75	76	1	1

(-) عدم توفر البيانات.

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021

جدول 25.4. أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة (2020 – 2021)

المؤشرات	وحدة القياس	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	تريليون دينار	53.13	40.46	53.2	51.8	63.7	72.5	78.8
إجمالي الائتمان المصرفي	تريليون دينار	42.10	43.69	47.3	49.7	49.9	50.3	52.5
حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية النظامي	مليار دينار	106.2	9.5	75.8	45.2	71.4	263.2	235.9
نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%	65.17	83.14	88.8	17.75	54.7	51.8	51.0

المصدر: البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2021

المطلب الرابع: الوضع الاقتصادي لسنة 2020 و 2021

2020 أولاً: الوضع الاقتصادي لسنة

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط يجعل النمو الاقتصادي مرهوناً بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط وعليه من الضروري تنويع مصادر الدخل من خلال إيجاد محفزات متنوعة لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني لسنة 2020 مقارنة مع الربع الأول لسنة 2020 وايضا خلال الربع الرابع لسنة 2020 مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا.

لقد تحسن أداء المصارف بشكل ملحوظ خلال الربعين الثاني والرابع لسنة 2020 لزيادة عرض النقد وانخفاض الدين العام الداخلي وازدياد الودائع المصرفية لان المصارف تؤدي دوراً فعالاً في تمويل

المشاريع الاستثمارية فأن زيادة الودائع المصرفية وزيادة العملة المصدرة للتداول أدت إلى زياد الائتمان المصرفي مما يعني تحسن في أداء المصارف . الزيادة في النقد المعروض للتداول استخدمت في منح الائتمان ونظرا لارتباط نشاط سوق الأوراق المالية بقطاع المصارف الأكثر تداولاً للأسهم فأن زيادة عرض النقد أدت إلى زيادة النقد المستخدم في شراء أسهم الشركات ومن ثم زيادة الأسهم المتداولة في السوق.عليه فإذا استمر هذا التحسن في أداء المصارف واستغلت السيولة النقدية في توفير تسهيلات مصرفية فأن ذلك سيؤثر بشكل إيجابي على القطاعات الإقتصادية الأخرى والنتائج المحلي الإجمالي.

وايضا نلاحظ ازدياد نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثاني مقارنة بالربع الاول من سنة 2020 ومن ثم انخفضت في الربع الرابع مقارنة بالربع الرابع لسنة 2020 وذلك بسبب زيادة انتشار وباء كورونا وتأثيره في مختلف القطاعات.

2021 ثانياً: الوضع الاقتصادي لسنة

يلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربعين الثاني والثالث من سنة 2021 قد ازداد من مقارنة مع الربع الأول لسنة 2021 وجاء هذا الأرتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط . لقد تحسن أداء المصارف خلال الربع الثالث لسنة 2021 حيث ارتفعت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة في الائتمان وزيادة العائد على الموجودات وأن الزيادة في عرض النقد أثرت بشكل إيجابي على مؤشرات الأوراق المالية حيث زاد حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة . ارتفع الدين العام الداخلي بسبب انخفاض الطلب على النفط والتزام العراق باتفاقية أوبك مما أدى إلى ارتفاع رصيد (حوالات) الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية حسب قانون الاقتراض رقم (5) لسنة 2020 .

وايضا من خلال جدول 25.4 نلاحظ انخفاض نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية في الربعين الثاني والثالث مقارنة بالربع الاول من سنة 2021 وذلك بسبب زيادة حدة
وانتشار وباء كورونا وتأثيره في مختلف القطاعات.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي والقياسي

التحليل الاقتصادي والقياسي لمتغيرات الدراسة للمدة (1995-2021) والتي شملت (GBP
الناتج المحلي الاجمالي(مليون دينار) ، PH راس المال الثابت(مليون دينار) ، PN الرقم القياسي لأسعار
المستهلك، PS عرض النقود(مليون دينار) ، G الانفاق الحكومي(مليون دينار) ، PG سعر
الصرف (دينار) (والمتغير الوهمي). (Dummy Variable)

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (اختبار ADF و PP) توضح نتائج اختبار ADF
لمتغيرات الدراسة وفقا للصيغ الثلاث (ثابت، ثابت واتجاه، بدون) (Intercept, Intercept
and trend , None). ويمكن ملاحظة عدم استقرار بعض المتغيرات اذ كانت قيمة t المحسوبة
اكبر من قيمتها الجدولية عند مستويات المعنوية لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم اي ان السلاسل غير
ساكنة في مستواها ماعدا السلسلة الزمنية لمتغير عرض النقود (PS) والنفقات الحكومي (G) وسعر
الصرف (PG) حيث استقر عند المستوى . وبعد ان تم تطبيق الفرق الاول لمتغيرات الدراسة اظهرت
النتائج استقرار جميع المتغيرات، اذ كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الحرجة . وهذا ينطبق مع
الاختبارات القياسية التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة عند المستوى ولكنها

تصبح ساكنة عند الفرق الاول (Enders, 1995). اما الاختبار الثاني من اختبارات جذر الوحدة فهو اختبار PP الذي جاءت نتائجه مشابهة لاختبار ADF اذ ان السلاسل الزمنية لم تستقر في مستواها لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ورأس المال الثابت (PH) والرقم القياسي للسعر (PN)، وان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول. توضح الجداول أدناه نتائج اختبار ديكي وفيلبس بيرون.

للمتغيرات ADF نتائج اختبار 1.5 جدول

Level		LGdp	LPh	LPn	LPs	LG	LPg
Constant	t-Statistic	-0.5418 No	-0.6560 No	-0.7656 No	-4.9114 ***	-4.4447 ***	- 3.8039 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.0156 No	-1.0208 No	-4.6050 ***	-5.0143 ***	-4.4447 **	- 3.7603 **
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5340 No	2.1081 No	1.8801 No	-0.0612 No	-0.5418 No	- 0.0156 No
First Difference	t-Statistic	d(LGdp)	d(LPh)	d(LPn)	d(LPs)	d(LG)	d(LPg)
Constant	t-Statistic	-11.7573 ***	-7.9703 ***	-6.7602 ***	-8.5783 ***	-8.1272 ***	- 6.4201 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4653 ***	-7.4651 ***	-6.5714 ***	-8.3484 ***	-7.9213 ***	- 5.3893 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.9816 ***	-7.2462 ***	-6.7518 ***	-8.7749 ***	-8.3198 ***	- 6.5939 ***
NOTE: (*) significant at 10%, (**) significant at 5%, (***) significant at 1%, and (no) Not significant							

جدول 2.5 نتائج اختبار **PP** للمتغيرات

Level		LGdp	LPh	LPn	LPs	LG	LPg
Constant	t-Statistic	-2.6461 no	-2.5410 no	-2.4942 no	-4.9114 ***	-4.4496 ***	-3.8078 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0123 *	-3.4030 *	-4.6953 ***	-5.0143 ***	-4.4451 **	-3.7649 **
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5161 no	2.1320 no	1.7836 no	-0.2156 no	-0.7457 No	-0.1606 No
First Difference	t-Statistic	d(LGdp)	d(LPh)	d(LPn)	d(LPs)	d(LG)	d(LPg)
Constant	t-Statistic	-14.3004 ***	-6.7825 ***	-16.2406 ***	-15.3956 ***	-8.5975 ***	-14.3254 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-13.9138 ***	-6.4014 ***	-17.4412 ***	-14.8915 ***	-8.4007 ***	-15.2174 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-14.3954 ***	-6.0590 ***	-7.4188 ***	-15.0190 ***	-8.7826 ***	-15.0279 ***

NOTE: (*) significant at 10%, (**) significant at 5%, (***) significant at 1%, and (no) Not significant

المطلب الثاني: اختبار رتبة التباطؤ إنموذج VAR

معايير اختبار تباطؤ إنموذج VAR وقد اجريت عدة محاولات لتحقيق أفضل النتائج من حيث الامتثال للمعايير الاقتصادية. قبل إجراء اختبار ARDL ، من الضروري تحديد مدة التباطؤ المناسبة لأن هذا الانموذج حساس جداً لفترات الأبطاء. من خلال الجدول تعرض نتائج تقدير دالة المدى القصير والطويل. حيث كشفت المعايير الثلاثة AIC و SC و HQ عن تحديد أربع فترات ابطاء ،وبناءً على هذه المعايير الثلاثة سوف نختار أربع فترات تباطؤ (Usman, 2005).

جدول 3.5 معايير اختيار التباطؤ لتقنية VAR للمتغيرات

lag	Logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-65.88847	NA	9.76e-05	7.788847	8.386287	7.90547
1	-6.181082	71.64887	1.21e-05	5.418108	7.807866	5.88461
2	-986.6439	64.6544	1.18e+42	112.0678	115.9450	112.724
3	-64.65447*	1.18e+4*	2.54e+44	119.0541	121.1418	119.407
4	78.29857	50.68779	5.30e-07*	0.570143*	4.752219*	1.38652*

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) (Bounds Testing)

يتضح من الجدول 4.5 أن قيمة F المحسوبة (173،10) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى

1% ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ، وقبول وجود تكامل مشترك

بين المتغيرات في الانموذج. وتبين معنوية الانموذج ككل عند مستوى 1% من خلال قيمة F 173،10.

وتبين أيضاً أن قيمة t المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى 1% -462،7 ، مما يعني وجود

تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الانموذج. جدول 4.5

جدول 4.5 اختبار الحدود (Bounds Testing) لمتغيرات الانموذج

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No level relationship	
Test Statistic	Value	Significant	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-Statistic	10.17351	10%	2.37	3.2
K	5	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Sample size	24		Finite sample: n=35	
t- Bounds Test			Null Hypothesis: No level relationship	
Test Statistic	Value	Significant	I(0)	I(1)
t-Statistic	-7.642419	10%	-2.26	-3.25
		5%	-2.52	-3.55
		2.5%	-3.16	-4.11
		1%	-3.42	-4.88

المطلب الرابع: تقدير النتائج باستخدام انموذج الابطاء الموزع **ARDL**

أُجريت عدة محاولات للوصول الى افضل النتائج من ناحية مطابقتها للمعايير الاقتصادية. يوضح الجدول 5.5 نتائج التقدير التي تمثل الدالة قصيرة وطويلة الاجل لفترات ابطاء انموذج ، اذ ان هذا الانموذج شديد الحساسية لفترات الابطاء ، تبين عند اختبار جودة التوفيق R^2 ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت نحو 0.93 وهذا يعني ان 93% من التقلبات الحاصلة في المتغير التابع ترجع الى المتغيرات التوضيحية الموجودة في الانموذج و 7% تعود لمتغيرات اخرى لم يتضمنها الانموذج وامتنص اثرها المتغير العشوائي. اما عند اختبار t فقد تبين مدى قابلية المتغيرات المستقلة على شرح التقلبات والتذبذبات في المتغير التابع

وان قيمة t المحسوبة لمعاملات المتغيرات هي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى 50.0% مما يدل على ان المعلمات المقدرة ذات معنوية احصائية ، اما احصائية D.W لا يعول عليها بسبب دخول ابطاءات المتغير التابع لذا استعضنا عنها باختبارات اخرى سيتم توضيحه لاحقا .

وفي ضوء نتائج نموذج ARDL نلاحظ ان معاملات الاملد القصير متوافقة الى حد كبير من حيث مستوى المعنوية والاشارات مع نتائج الاملد الطويل ، وان ظهرت قيم المعلمات في الاملد الطويل اكبر الى حد ما في هذا الاملد ، فضلا عن ذلك فإن قيم المعلمات في الاملد اللوغاريتمي تمثل المرونات للمتغيرات ، وفي هذا الصدد نجد معنوية معامل تصحيح الخطأ (EC_{t-1}) عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة ، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.268) إلى إن تصحيح انحرافات الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير عن الأجل الطويل بنسبة تعادل (26.84%) سنويا حتى يتم الوصول الى وضع التوازن في الأجل الطويل من اختلال التوازن المتبقي من المدة $(1-t)$ ، ومن جانب اخر ، فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مناسبة نحو التوازن ، بمعنى ان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يستغرق ما يقارب 3.731 سنوات $(1 \div 0.268)$ باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر الصدمة في الاملد نتيجة للتغير في محدداته. وهذا يعني ان التوازن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بطيئة نسبياً إذ يحتاج الى اكثر من ثلاث سنوات للوصول الى التوازن في قيمته ، والسبب المنطقي المحتمل يعود الى الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي وايضا ضعف في مجمل القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الأجمالي.

جاءت معلمة التغير في تكوين رأس المال الثابت (Ph) بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% إذ بلغت قيمتها (0.330) ، حيث انه كلما زاد رأس المال الثابت اسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

إما معلمة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Pn) ، فقد جاءت بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت قيمتها (0.197) اما معلمة التغير في عرض النقود (Ps) فظهرت بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت قيمتها (0.047) يعني زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.4) كون زيادة عرض النقد ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم تشجيع نشاط القطاع الخاص الذي سينعكس بالنهاية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي . اما معلمة التغير في الانفاق الحكومي (G) فبلغت قيمته (0.119) ومعنوية عند مستوى 5% حيث انه كلما زاد الانفاق الحكومي اسهم في زيادة الناتج المحلي الأجمالي . فيما كانت معلمة التغير في سعر الصرف (Pg) موجبة بمقدار (0.030) ومعنوية عند مستوى 10% وذلك يشير إلى تأثير الناتج المحلي الاجمالي بمستويات سعر الصرف . يعني زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى نقصان الناتج المحلي الاجمالي ، لأن ارتفاع سعر الصرف لا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العراقية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي .

اما المتغير النوعي (Dummy variable) فادخل في الإنمذج لبيان اثر السنوات غير المستقرة في الناتج المحلي الأجمالي في العراق ، وقد تبين بان هذه السنوات لها تأثير سلبي في الناتج المحلي الأجمالي في العراق ، وهو ما أظهرته الأشارة السالبة والمعنوية لمعلمة المتغير DUM في الأئمذج ، كما ان البيانات تشير الى ان الناتج المحلي الأجمالي في العراق كان يعاني من تذبذب خلال السنوات غير المستقرة

جدول 6.5 نتائج تقدير النموذج ARDL (معادلة المدى القصير)

Variables	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	Probability
D(LPh)	0.330194	0.159099	2.075396	0.0766
D(LPh (-1))	0.310345	0.182350	1.701918	0.1326
D(LPh (-2))	0.118502	0.055102	2.150596	0.0686
D(LPh (-3))	0.119702	0.031974	3.743718	0.0046
D(LPn)	0.197659	0.033703	5.864814	0.0002
D(LPn (-1))	0.002582	0.025389	0.101715	0.9218
D(LPn (-2))	0.324495	0.053050	6.116742	0.0002
D(LPs)	0.047622	0.014387	3.310000	0.0804
D(LPs (-1))	0.006150	0.008641	-0.711744	0.5504
D(LG)	0.002934	0.026571	0.110413	0.9145
D(G(-1))	0.119702	0.031974	3.743718	0.0046
D(LPg)	0.030715	0.037536	0.818270	0.4343
Dummy variable	-0.092529	0.028499	-3.246700	0.0118
Error correction model	-0.268449	0.110511	-2.429162	0.0273
(R ²)	0.938909			
Adjusted (R ²)	0.900034			
	<i>Durbin – Watson</i>		<i>Statistic</i>	
			2.002343	
LGdp=0.330*LPh+0.197*LPn + 0.0476*LPs+ 0.119*LG+ 0.0307* LPg - 0.092 Dummy variable				

جدول 7.5 نتائج تقدير النموذج ARDL (معادلة المدى الطويل)

Variables	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	Probability
LPh	0.857497	0.301985	2.358059	0.0174
LPn	0.418329	0.182350	2.703446	0.5221
LPs	0.419103	0.210398	1.991953	0.0584
LG	1.311776	0.747503	1.754875	0.1326
LPg	0.467436	0.143587	3.255412	0.0046
C	51.93647	0.215661	63.89268	0.0000
EC= LGbp - (0.857*LPh + 0.418*LPn + 0.419*LPs + 1.311*G + 0.467*L Pg + 51.936)				

من اجل قياس استجابة الناتج المحلي الأجمالي في العراق للتغير في رأس المال الثابت والتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك فضلا عن التغير في عرض النقود و الانفاق الحكومي وسعر الصرف. من خلال متجه تصحيح الخطأ في نموذج ARDL احتسبت المرونات الكلية للمتغيرات المعنية خلال مدة الدراسة والتي تبين مدى قدرة تأثيرالعوامل المستقلة في العامل التابع، جدول 6.5 .

بلغت المرونة الكلية بالنسبة لتغير رأس المال الثابت (0.330) ، وهذا يعني إن زيادة رأس المال الثابت بنسبة 10% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (3.3%) في الأمد القصير وبنسبة ((8.5% في الأمد الطويل على التوالي . في حين بلغت المرونة بالنسبة لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك (0.197) ، إي إن زيادة الرقم القياسي بنسبة 10% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (3.02%) في الأمد القصير وبنسبة 4.1% (في الأمد الطويل .

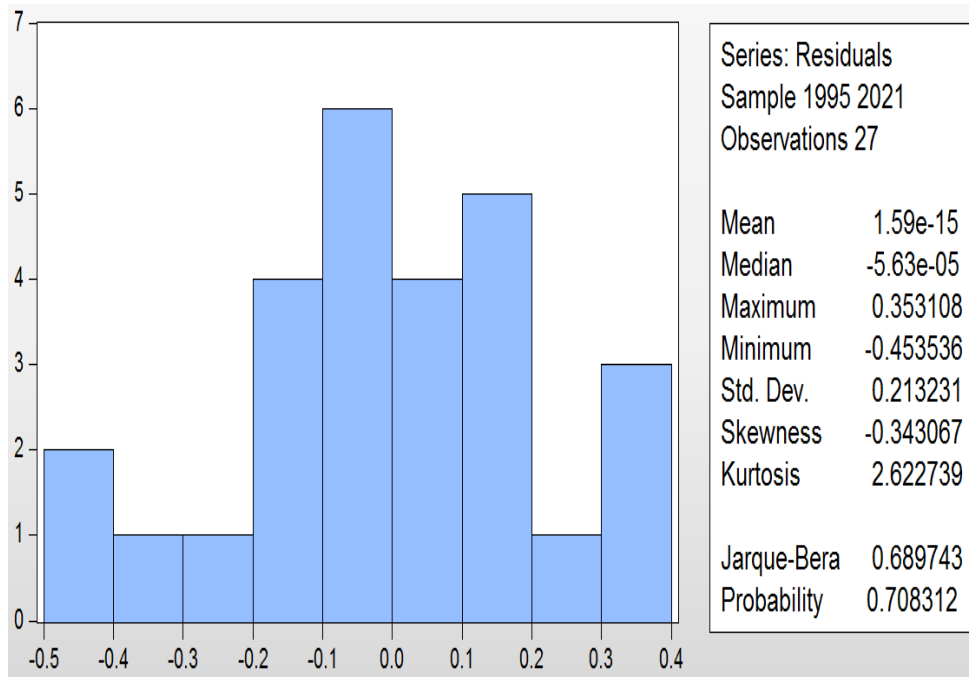
وايضا من اجل قياس استجابة الناتج المحلي الأجمالي للتغير في عرض النقد الانفاق الحكومي ، فزيادة الانفاق الحكومي عرض النقد بنسبة 10% ، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الأجمالي بنسبة 1.19% (0.4%)) في الأمد القصير وبنسبة (4.1% (13.1% في الأمد الطويل على التوالي .

إن للمرونات للكلية تطبيقات مهمة لأغراض السياسة المالية والنقدية فزيادة رأس المال الثابت بنسبة 10%، فإن نسبة الناتج المحلي الأجمالي يجب إن تزداد بنسبة (30.30%) ، وهذا على افتراض إن زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الأجمالي بنسبة (50.76%) أو من خلال زيادة عرض النقد والانفاق الحكومي بنسبة (212.76%، 84.04%).

يوضح الجدول 7.5 اجتياز النموذج لجميع الاختبارات القياسية ، حيث يوضح اختبار Breusch – Godfrey serial Correlation Lm Test والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي، ان النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي وباحتمالية 0.1167 ، ومنها يمكن ان نقبل فرضية عدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي . كما ان النموذج لا يعاني من مشكله عدم ثبات التباين عن طريق اختبار عدم تجانس التباين Breusch- Pagan-Godfrey و (ARCH test) اذ جاء بقيمة احتمالية 0.8263 و 0.7472 وهي اكبر من 0.05 الامر الذي يتم به قبول فرضية عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين ، وكذلك تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera JB)) وبقيمة احتمالية 0.708 وهي اكبر من 0.05 ومنها نقبل فرضية عدم اي ان البواقي لها توزيع طبيعي شكل 1.5 .

جدول 7.5 نتائج اختبار LM , Breusch-Pagan-Godfrey , ARCH

Lagrange Multiplier Test for Autocorrelation: LM	
F-statistic	1.502714
Probability	0.1167
Heterogeneity Problem Test	
F-statistic	0.375179
Probability	0.8263
Heterogeneity Problem Test : ARCH	
F-statistic	0.103488
Probability	0.7472

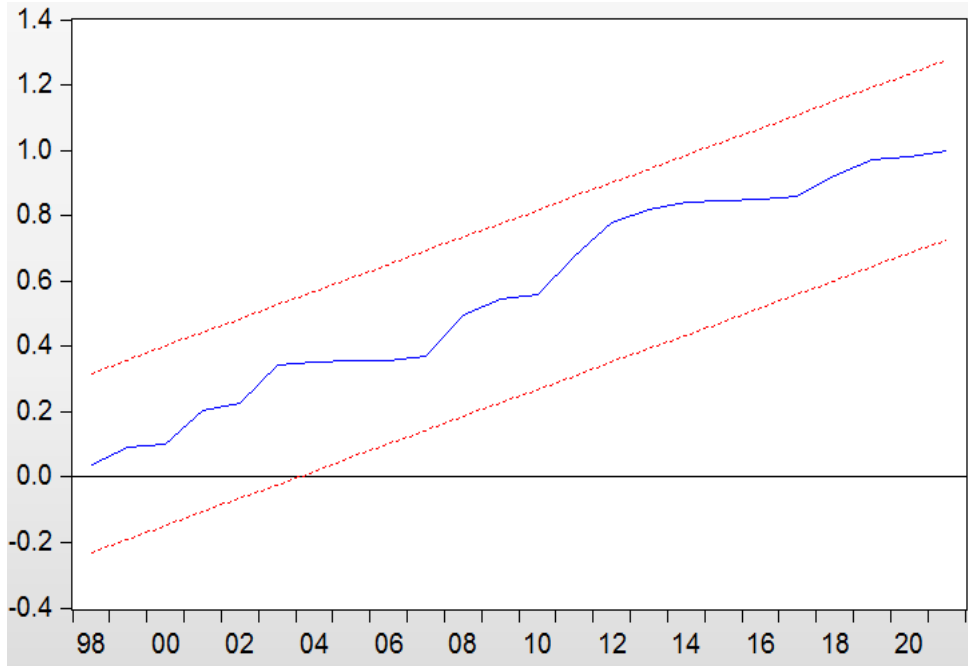


شكل 1.5 التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

Cumulative Sum of اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراكمية
(Squares of Recursive Residuals) (CUSUMSQ) للمعلمات الهيكلية للمعادلات المقدره للأنموذج.

يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره للأنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون غير مستقرة اذا انتقل الشكل خارج هذه الحدود للاختبارين (Brown, Durbin ve Evans,1975)

يتضح من الشكل 2.5 ان المعاملات المقدره للأنموذج المستخدم مستقرة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في الأنموذج في المدى الطويل والقصير حيث ان الأنموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.



شكل 2.5 نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً: الأستنتاجات

1. استنتجت الدراسة ان استخدام منهج التكامل المشترك، وتصحيح الخطأ. يعطي نتائج أكثر منطقية من الطرق الأحصائية التقليدية.
2. استطاعت الحكومة العراقية تخفيف أثر جائحة كورونا على العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال العديد من الإجراءات والحزم الاقتصادية التي قامت باتخاذها لإنقاذ الاقتصاد. وايضا خفض البنك المركزي العراقي متطلباته من الاحتياطي وأعلن عن تجميد سداد الفوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. من خلال مؤشرات القطاع المالي 2019 تحقيق عجز في الميزانية في الربع الرابع لسنة 2019 بعد ماكان فائضا في الربع الثالث لسنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض الإيرادات.
4. تبين من خلال مؤشرات القطاع النقدي 2019 ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول للربع الرابع والذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطي النقدي وزيادة عرض النقد بمفهوميته الضيق والواسع ولاتزال الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع.
5. تبين من خلال مؤشرات القطاع المصرفي 2019 المؤشرات إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الربع لسنة 2019 مقارنة مع الربع الثالث للسنة نفسها حيث أن

زيادة إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية أدى إلى زيادة الائتمان ومن ثم
زيادة معدل العائد على الموجودات وعلى حقوق الملكية.

6. من خلال مؤشرات القطاع المالي 2020 تبين وجود فائض مقداره (410192)
مليون دينار في الربع الرابع لسنة 2020 بعد أن كان العجز مقداره (10021255)
في الربع الثالث لسنة 2020 ويأتي هذا التحسن نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات
النفطية والإيرادات الضريبية وانخفاض النفقات العامة.

7. تشير مؤشرات القطاع المصرفي إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الرابع لسنة
2020 مقارنة مع الربع الثالث للسنة نفسها حيث زادت ودائع الجمهور لدى
المصارف مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية ومن ثم زيادة الائتمان و ان القطاع
المصرفي لن يتعرض إلى أزمة مالية في الأجل القصير.

8. تبين من خلال مؤشرات القطاع المالي 2021 تحقيق فائض مقداره (8142723)
مليون دينار في الربع الثالث من سنة 2021 بعد أن كان (1928128) مليون
دينار في الربع الثاني من سنة 2021 2020 وتحقق هذا الفائض نتيجة زيادة أسعار
النفط التي أدت إلى زيادة الإيرادات بنسبة (205.0%) مقارنة مع الربع الثالث لسنة
2020 و(39.8%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2021.

9. تبين من خلال مؤشرات القطاع النقدي لسنة 2020 ولسنة 2021 ارتفاع رصيد
العملة المصدرة للتداول والذي أدى إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في
حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب انخفاض الطلب على النفط والتزام العراق باتفاقية

أوبك مما أدى الى ارتفاع رصيد (حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية حسب قانون الاقتراض رقم (5) لسنة

10. تشير مؤشرات القطاع المصرفي إلى تحسن في أداء المصارف في الربع الثالث لسنة 2021 مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2021 حيث ارتفعت ودائع الجمهور لدى المصارف مما أدى إلى زيادة في الائتمان كما أدى إلى زيادة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

11. انخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني لسنة 2020 مقارنة مع الربع الاول لسنة 2020 وايضا خلال الربع الرابع لسنة 2020 مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا.

12. وكذلك نلاحظ ازدياد نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الثاني مقارنة بالربع الاول من سنة 2020 ومن ثم انخفضت في الربع الرابع مقارنة بالربع الرابع لسنة 2020 وذلك بسبب زيادة انتشار وباء كورونا وتأثيره على مختلف القطاعات.

13. كما اتضح ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثاني والثالث من سنة 2021 قد ازداد من مقارنة مع الربع الأول لسنة 2021 وجاء هذا الأرتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط . ونلاحظ انخفاض نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية في الربع الثاني والثالث مقارنة بالربع الاول من سنة 2021 وذلك بسبب زيادة حدة وانتشار وباء كورونا وتأثيره في مختلف القطاعات.

14. ظهرت تأثير معلمة التغير في تكوين رأس المال الثابت بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% حيث انه كلما زاد رأس المال الثابت اسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي . ومعلمة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، جاءت بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% . ومعلمة التغير في عرض النقود (Ps) ظهرت بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت قيمتها (0.047) يعني زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.4) كون زيادة عرض النقد ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم تشجيع نشاط القطاع الخاص الذي سينعكس بالنهاية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي. اما معلمة التغير في الانفاق الحكومي ومعنوية فعند مستوى 5% اي انه كلما زاد الانفاق الحكومي أسهم في زيادة الناتج المحلي الأجمالي. فيما كانت معلمة التغير في سعر الصرف موجبة ومعنوية عند مستوى 10% وذلك يشير إلى تأثير الناتج المحلي الاجمالي بمستويات سعر الصرف. يعني زيادة سعر تؤدي الى نقصان الناتج المحلي الاجمالي، لأن ارتفاع سعر الصرف لا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العراقية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي.

ثانيا: التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة إجراء اختبارات جذر الوحدة في الدراسات الاقتصادية التي تستخدم السلاسل الزمنية لقياس درجة التكامل لأن معظم السلاسل الزمنية ليست ثابتة عند مستوياتها المعنوية وتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية. وايضا على المصارف العراقية وضع خطط مستقبلية واستراتيجية فعالة لما بعد فيروس كوفيد-19
2. ايضا على المصارف العراقية الإفصاح عن المخاطر المتوقعة، خاصة في وضع جائحة كورونا لحساسة الوضع وفي الأزمات المستقبلية.
3. على المصارف العراقية تطوير اكبر في البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ولما يترتب عن ممارستها في الظروف الاستثنائية مثل انتشار فيروس كورونا.
4. ضرورة زيادة الطلب على القروض الممنوحة من البنوك لقطاع الشركات، وذلك للسيطرة على تداعيات جائحة كورونا.
5. ايضا ضروري تنويع مصادر الدخل من خلال إيجاد محفزات متنوعة ل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.
6. نظرا لارتباط نشاط سوق الأوراق المالية بقطاع المصارف برزت ضرورة زيادة في النقد المعروض للتداول المستخدم في منح الائتمان.
7. ضرورة زيادة عرض النقد لأن زيادة النقد المستخدم في شراء أسهم الشركات يؤدي الى زيادة الأسهم المتداولة في السوق.

8. أيضا ضرورة استغلال السيولة النقدية في توفير التسهيلات المصرفية لأنه يؤثر بشكل ايجابي في

القطاعات الاقتصادية الأخرى والنتاج المحلي الإجمالي. ويجب توفير النقد اللازم للاستثمار في

سوق العراق للأوراق المالية.

9. ضرورة تخفيض سعر الصرف من اجل زيادة القدرة التنافسية للصادرات العراقية لما لها من دور

مهم وفعال في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أحمد السهيل، أسعار النفط تهدد الاقتصاد العراقي بالانهيار، 2020.

أحمد يوسف الجميلي ، اقتصادات في مهب الريح ، الاقتصاد العراقي في ظل أزمة جائحة

كورونا ، في غريغور ياكوي . (محرر) . كوفيد -19 : استكشاف أثر الوباء على حياة السوريين

والعراقيين ، (ص 16-17) ، بيروت ، مؤسسة كونراد أديناور ، 2020.

ازاد أحمد الدوسكي ، واقع الازمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العراقي جامعة تكريت

، كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ، 6 ، العدد ، 18

البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2010.

أوراق عمل ، BIS رقم 480 ، يناير ، 2015 .

إيمان رحال، حدة طويل، أزمة الديون السيادية في اليونان: قراءة في عمق الأزمة. مجلة

المنهل الاقتصادي، 1(2) ، 221-232، 2018.

الببلاوي ، حازم ، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ،

مجلة دراسات شرق أوسطية ، العددان 46-47 ، 2009.

البسام، خالد عبدالرحمن ، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد

السعودي، مجلة التقنية والمعلومات ، الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، 2008.

بعد 10 سنوات من فشل بنك ليمان براذرز: ما الذي تعلمناه؟" مؤتمر NAEC ،

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 13-14 سبتمبر 2018.

البنك الدولي ، العراق بحاجة ماسة لإصلاحات هيكلية من أجل إدارة أزمة متعددة الجوانب

،2020.

البنك المركزي العراقي ، بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات

التي اتخذها في هذا الصدد، 2020 .

بوكروخ، بهية، ، الأزمة المالية والإقتصادية العالمية: دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول

(2007-2010) ، 2013.

تومي ،عبد الرحمان ، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز

البصيرة للبحوث، والاستشارات والخدمات التعليمية ، الجزائر، العدد 13، 2009.

ثامر محمود العاني ، الأزمة المالية في العراق وموقف صندوق النقد والخيارات الأخرى المتاحة

، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (15274) ، 2020. من 2521911

الحمش ، منير ، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة المالية الراهنة، مجلة بحوث

إقتصادية عربية، القاهرة، العدد 4، 2009

حيدر حسين آل طعمة ، أثر جائحة كورونا على الفقر والمهشاشة في العراق ، من 2020.

الديراوي ، سلمان محمد ، الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في

اقتصاديات دول الخليج العربية، 2009

رشام ، كهينة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات الدول ذات

الانفتاحات المختلفة، 2013.

زيد سالم ، كورونا يهوي بالسياحة العراقية ، والنفط يتماسك ، من 2020 .

زيدان ، محمد ، وزايد ، محمد " الإنعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا- رؤية

تحليلية " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد 4 ، العدد 2 ، مايو ص ص 1-28

، 2020.

سلطان جاسم النصراوي ، الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كورونا. سيناريوهات لمسارات

عجز الموازنة من 2020.

سيد ، محمد ، وعلى ، عبد العزيز " أثر انتشار فيروس كورونا - Covid 19 على

أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 60 ، عدد يونيه ،

ص 983. 1025، 2020.

شامي ، العولمة المالية و الأزمات المالية الأزمة المالية العالمية 2008 نموذجاً (Doctoral

dissertation) جامعة المسيلة، 2015.

شعباني ، زكرياء ، البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية

العالمية 2008 كمثال). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2(2) ، 69-76، 2015.

صبري ناجح ، اجتماع مشروط على تمديد (أوبك بلس) 3 أشهر ، جريدة الشرق

الأوسط ، العدد (15344) ، 2020 .

صندوق النقد العربي، (2019)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

الطحان ، إبراهيم ؛ العيسوي ، عب الحميد ، " الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا

على بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية- دراسة استكشافية " ، مجلة الإسكندرية

للبحوث المحاسبية ، المجلد 4 ، العدد 2 ، ص ص 296-379، 2020.

عبد الرازق ، سحر ، " التداعيات الاقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا وإنعكاساتها

على مسؤوليات مراقب الحسابات " ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد ٢٤ ، العدد 3 ، ص 996-

1028 ، 2020.

عبد المهدي المظفر ، القطاع السياحي ورهانات الانتعاش ما بعد جائحة كورونا ، 2020.

عفانة ، محمد " أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي " ، المجلة العالمية للاقتصاد

والتجارة ، مركز رفاذ للدراسات والأبحاث ، المجلد 9 ، العدد 2 ، ص ص 198-210 ، 2020.

علي طه عبدالله الجميلي ، لعنة أسعار النفط قد تصبح نعمة ، جريدة الزمان ، العدد (

6617) ، 2020 ، ص 3 .

عمار حميد ، كورونا يصيب آلاف العراقيين بالبطالة والفقير ، من 2020.

غربي حمزة ، أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية- دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات

بعض البورصات العالمية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 2 المجلد 8، 2020.

فاضل النشمي ، خطة حكومية لمواجهة الأزمة المالية تثير جدلا في العراق جريدة الشرق

الأوسط من 2020.

فرج الله ، أحلام، الأزمة المالية العالمية و إنعكاساتها على أداء و مكانة البنوك الإسلامية:

دراسة تطبيقية لأثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مجموعة من البنوك الإسلامية بمجلس

التعاون الخليجي ، 2018.

لأعرج ، عدنان، ' الأزمة المالية العالمية ، ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على

الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 29-10-2008 ، عمان - الأردن، 2008.

م. د. يونس محمد خضر، 2018 ، المعرفة الاستراتيجية ودورها في ادارة مراحل الازمات.

مبروك ساحلي ، انهيار أسعار النفط : الأسباب والتداعيات ، مركز البيات للدراسات

والتخطيط 2020.

محمد جمعة علوان ،أثر الأزمات المالية العالمية على الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية من الفترة

2013-2004 المجلة العلمية للدراسات التجارية العدد 1 - مجلد 8 ، 2017.

مصطفى الشرقاوي ،عبد الحكيم ، العوامة المالية وإمكانية التحكم ، عدوى الأزمات المالية

، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2005، ص 39.

مقابلة، سهيل، هيلات ، محمود ، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة

الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية ، 2018.

منظور تاريخي حول السعي لتحقيق الاستقرار المالي ونظام السياسة النقدية" ورقة عمل

24154 NBER ، ديسمبر 2017 .

ندوة NAEC "الأزمة المالية الكبرى والتعافي" ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،

4 سبتمبر، 2018.

هاجر، البشير، ثابت، مالة ، دور المشتقات المالية في الأزمات (Doctoral)

.2018 ، (dissertation Abdelhafid boussouf university Centre mila.

الهرش ، نافذ فايز ، " أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي " ، مجلة الاقتصاد

الدولي والعمولة ، المجلد 3 ، العدد 30 ، ص ص 1-14 ، 2020.

هشام جعفر، عمار سويد ، الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها على التنمية الدولية ،

.2016

جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

وليد الخزرجي ، بعد الاحتجاجات " كورونا " تجهز على السياحة الدينية في العراق من

. 31/12/2020

Al-Ubadi, S. & Abed, R., (2020), "The impact of the COVID-19 pandemic on the financial stability of Khaleej Commercial Bank under International Accounting Standard 34 Interim Financial Reporting", International Journal of Trade and Global Markets, Vol.10, Issue. 4, P.P:1-22.

Azra . Z & Lejla D. , 2021., World Economy and Islamic Finance : Comparison of Government Policies during the Global Financial Crisis and the COVID - 19 Crisis - Vol . 34 No. 1 , pp : 79-92

Bloomberg market – 2009 .

Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M., 1975. Techniques for Testing The Constancy of Regression Relationships Over Time. Journal of The Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 37(2), 149-163.

Dickey, D. A. & Fuller, W. A., 1981. Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 49:1057-1072.

- Enders, W., 1995. Applied Econometric Time Series. New York: John Wiley and Sons Inc.
- Engle, R. F. And Granger, C. W. J., 1987. Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica*. 55:251-276.
- Gujarati, D. N., Porter, D. C., 2009. Basic Econometrics. 5 th (international) ed. McGraw-Hill 538.
- Johansen, S., 2000. A Bartlett Correction Factor for Tests On The Cointegrating Relations. *Econ. Theo.* 16:740-778.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., 2001. Bounds Testing Approaches To The Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16 (3), 289-326.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., 2001. Bounds Testing Approaches To The Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16 (3), 289-326.

- Phillips, R., & Perron, P., 1988. "Testing for A Unit Root In Time Series Regression, *Biometrika* ,USA, vol 57.
- Sim, C., 1980. *Macroeconomics and Reality*. *Econometrica*, 48:1-18.
- Usman, S., 2005. *Testing Causality With Application To Exchange Rate for Swedish kroner with GB pound and US dollar*, M. Sc. Thesis, School of Economics and Management, Lund university, Sweden.
- Wolfson, M. H. 2002. Minsky's theory of financial crises in a global context. *Journal of Economic Issues*, 36(2), 393-400.
- World Bank (2010).

قائمة الجداول

- 44 جدول 1.2. المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات
- 95 جدول 1.3. المتغيرات الداخلة في تكوين مؤشر التجميحي للاستقرار المالي في العراق
- 96 جدول 2.3. المؤشر التجميحي للاستقرار المالي في العراق والمؤشرات الفرعية المكونة له
- 112 جدول 1.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والرابع لسنة 2018 (مليون دينار)
- 113 جدول 2.4. المؤشرات النقدية للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والرابع لسنة 2018
- 115 جدول 3.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والرابع لسنة 2018
- 116 جدول 4.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019 (مليون دينار)
- 118 جدول 5.4. المؤشرات النقدية للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019
- 120 جدول 6.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019
- 121 جدول 7.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والرابع الثاني لسنة 2019 (مليون دينار)
- 123 جدول 8.4. المؤشرات النقدية للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والرابع الثاني لسنة 2019
- 125 جدول 9.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والرابع الثاني لسنة 2019
- 126 جدول 10.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والرابع الثالث لسنة 2019 (مليون دينار)
- 128 جدول 11.4. المؤشرات النقدية للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والرابع الثالث لسنة 2019
- 130 جدول 12.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والرابع الثالث لسنة 2019
- 131 جدول 13.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والرابع لسنة 2019 (مليون دينار)

- 133 جدول 14.4. المؤشرات النقدية للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019
- 135 جدول 15.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019
- 136 جدول 16.4. الإيرادات والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020 (مليون دينار)
- 138 جدول 17.4. المؤشرات النقدية للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020.
- 140 جدول 18.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020
- 141 جدول 19.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021 (مليون دينار)
- 143 جدول 20.4. المؤشرات النقدية للربعين الأول والثاني لسنة 2021 والربع الثاني لسنة 2020
- 145 جدول 21.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021
- 146 جدول 22.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021 (مليون دينار)
- 148 جدول 23.4. المؤشرات النقدية للربع الثالث لسنة 2021 والربعين الثالث لسنة 2020 والثاني لسنة 2021
- 150 جدول 24.4. مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثالث لسنة 2021 والربعين الثالث لسنة 2020 والثاني لسنة 2021
- 151 جدول 25.4. أهم المؤشرات الإقتصادية لسنة (2020 – 2021)
- 154 جدول 1.5. نتائج اختبار **ADF** للمتغيرات
- 155 جدول 2.5. نتائج اختبار **PP** للمتغيرات
- 156 جدول 3.5. معايير اختبار التباطؤ لتقنية **VAR** للمتغيرات
- 157 جدول 4.5. اختبار الحدود (**Bounds Testing**) لمتغيرات النموذج
- 160 جدول 5.5. نتائج تقدير نموذج **ARDL** (معادلة المدى القصير)
- 160 جدول 6.5. نتائج تقدير نموذج **ARDL** (معادلة المدى الطويل)
- 163 جدول 7.5. نتائج اختبار **LM , Breusch-Pagan-Godfrey , ARCH**

قائمة الأشكال

- شكل 1.3. تطور أنتشار السندات الحكومية الأمريكية (استحقاق) 66
- شكل 2.3. سياسات أسعار الفائدة 67
- شكل 3.3. الناتج المحلي الإجمالي العالمي للتغيير في النسبة المئوية السنوية 70
- شكل 4.3. الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فبراير 2019 – مارس - 2020) 100
- شكل 5.3. موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا وفقاً للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي لشهري مارس وفبراير 2020 ، ومعدل التغيير (%) 101
- شكل 1.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والربع الرابع لسنة 2018 112
- شكل 2.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الثالث والرابع لسنة 2019 والربع الرابع لسنة 2018 114
- شكل 3.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019 117
- شكل 4.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الأول لسنة 2020 والربعين الأول والرابع لسنة 2019 119
- شكل 5.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019 122
- شكل 6.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الأول والثاني لسنة 2020 والربع الثاني لسنة 2019 124
- شكل 7.4. الإيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019 127
- شكل 8.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الثاني والثالث لسنة 2020 والربع الثالث لسنة 2019 129

شكل	9.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019	132
شكل	10.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الثالث والرابع لسنة 2020 والربع الرابع لسنة 2019	134
شكل	11.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020	137
شكل	12.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الأول لسنة 2021 والربعين الأول والرابع لسنة 2020	139
شكل	13.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثاني لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2020 والأول لسنة 2021	142
شكل	14.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربعين الأول والثاني لسنة 2021 والربع الثاني لسنة 2020	144
شكل	15.4. الأيرادات العامة والنفقات العامة للربع الثالث لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2021 والربع الثالث لسنة 2020	147
شكل	16.4. عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الثالث لسنة 2021 والربعين الثاني لسنة 2021 والثالث لسنة 2020	149
شكل	1.5. التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	163
شكل	2.5. نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية	164

الملحقات

المؤشرات الاقتصادية السنوية السريعة للفترة (2011-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	المؤشرات
188112	262917	202776	201060	208932	183616	178951	174990	162588	142700	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة باساس (2007) مليار دينار (1)
4.7	6.7	5.3	504.0	5.8	5.2	5.1	5.0	4.8	4.3	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة باساس (2007) مليون دينار (1)
-	56622	28147	36593	26113	45529	54702	50285	235034	27380	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالاسعار الثابتة (2007) مليار دينار (1)
331	28	466	387	427	456	894	2840	864	941	حجم التداول للاوراق المالية (مليار دينار)
403	460	377	631	918	580	744	871	626	492	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم (4))
508.03	493.76	510.12	580.64	649.48	730.56		131	125	136	الرقم القياسي لاسعار الاوراق المالية (نقطة)
104	170	297	306	313	356	764	1753	677	705	القطاع الاكثر تداول من حيث حجم التداول (مليار دينار) (القطاع المصرفي) (4)
230	420	4270	596	865	540	707	737	542	389	القطاع الاكثر تداول من حيث عدد الاسهم (مليار سهم) (القطاع المصرفي)
33	21	53	42	54	73	113	1150	54		حجم التداول لغير العراقيين (شراء) (مليار دينار) (4)
28	35	34	47	38	114	83	170	56		حجم التداول لغير العراقيين (بيع) (مليون دينار) (4)

المصدر

* الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية

* الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية

* الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية احصاءات أحوال المعيشة

* هيئة الأوراق المالية العراقية التقرير السنوي

- لا تتوفر بيانات

مؤشرات القطاع المصرفي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
138264	133090	122995	111286	132614	136234	150207	142140	128200	143878	موجودات / مطلوبات المصارف (مليار دينار)
0.88	0.82	0.59	1.19	0.85	0.76	0.82	1.2	1.2	0.59	معدل العائد على الموجودات (%)
16772	15351	15001	14341	11740	10148	9081	7663	5876	4054	حقوق الملكية (مليار دينار)
7.22	7.1	4.37	9.22	9.57	10.2	13.52	21.00	26.77	21	معدل العائد على حقوق الملكية (%)
31.08	26.61	25.32	27.83	23.08	22.24	18.77	17.38	17.82	10.63	نسبة القروض الى الموجودات (%)
12.13	11.53	12.2	12.89	8.85	7.45	6.05	5.39	4.58	2.82	نسب حقوق الملكية الى الموجودات (%)
10.32	11.71	15.68	14.02	10.93	10.16	8.37	8.07	2.18	3	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض المصرفية (%)
588	194	214	45	68	68	68	66	54	48	نسب السيولة (%)
49750	42053	38487	37953	37164	36753	34123	29952	28439	20353	اجمالي الائتمان (مليار دينار)
35282	30015	26695	25418	23242	23190	24260	24004	20658	17743	ودائع الجمهور لدى البنوك (مليار دينار)
74	72	70	67	61	53	53	50	50	47	عدد المصارف (عدد)

المصدر : البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث

مؤشرات القطاع النقدي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
11.84	11.86	12.19	12.44	12.30	12.28	12.37	13.13	13.03	13.57	سعر الفائدة على القروض (%)
5.19	5.15	5.29	5.53	5.65	5.76	6.00	6.61	6.78	6.90	سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)
3.56	3.57	3.82	4.06	4.39	4.46	4.39	4.88	5.07	5.24	الفائدة على التوفير (%)
66,031	51,835	44,265	44,236	45,231	38,585	39,884	40,630	35,784	32,157	العملة المصدرة (مليار دينار)
7.47	7.50	7.64	7.65	7.28	7.17	7.18	7.39	7.11	7.50	معامل الانتشار
88,862	78,253	67,161	65,091	68,717	63,049	71,528	82,805	70,501	58,698	الاحتياطي النقدي (مليار دينار)
64,247	38,332	41,823	47,679	47,362	32,143	9,520	4,256	6,548	7,447	الدين الداخلي (مليار دينار)
1,200	1,190.00	1,190	1190	1190	1190	1188	1179	1179	1183	معدل سعر الصرف (دينار عراقي / دولار امريكي)
46,810	81,585	86360	57559	41298	51337	85370	90587	94209	79681	اصدارات السلعية (مليون دولار امريكي)
40,927	49,418	38876	32186	29077	40347	49812	53822	50155	40633	الاستيراد السلعية (مليون دولار امريكي)
2,948	3,270	5387	5,110	6,560	7,722	10,418	2,562	2,911	1,516	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار امريكي)
5,883	32,167	47,484	25,373	12,221	10,990	35,558	36,765	44,054	39,048	صافي المعيزان التجاري (مليون دولار امريكي)

البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث

مؤشرات القطاع المالي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
63,200	107,567	106,570	77,422	54,410	66,470	105,610	13,840	119,817	103,989	الإيرادات العامة (مليار دينار)
76,082	111,723	80,873	75,489	73,567	84,693	125,322	119,128	105,139	78,759	النفقات العامة (مليار دينار)
72,873	87,300	67,053	59,025	55,163	56,916	86,569	78,747	75,788	60,926	النفقات الجارية (مليار دينار)
3,209	24,423	13,820	16,464	18,404	27,777	38,753	40,381	29,351	17,833	النفقات الاستثمارية (مليار دينار)
12,882	4,156	25,697	1,933	19,157	18,223	19,712	105,288	14,678	25,230	فائض / عجز الموازنة الكلية (مليار دينار)

البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث

ÖZGEÇMİŞ

Nagham Saeed Khudada KURDI Mustansiriya Üniversitesi,
İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi, Bankacılık ve Finans
bölümünde Lisans eğitimini 2008-2009 yılında tamamladı.

السيرة الذاتية

نغم سعيد خدادا تخرجت من كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية / الجامعة المستنصرية
سنة 2009-2008.